

## الاطار المنهجي

### (1-1) المقدمة:

يتناول البحث اثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان حيث أن موضوع الاستثمار من المواضيع التي وجدت اهتمام كبيراً من قبل الاقتصاديين والسياسيين معا حيث أن الاستثمار يمثل العمود الفقري للنمو الاقتصادي والاجتماعي للدول وخاصة النامية. وهو الطريق المؤدي إلي تعبئة و توجيه الموارد والكوادر البشرية المالية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية. وقد اهتمت الدول النامية بجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض توفير المال اللازم والخبرة الأجنبية التي يعجز رأس المال المحلي علي إقامتها خاصة المشاريع الإستراتيجية وقد ساعد رأس المال الأجنبي في تنمية اقتصاديات العديد من الدول التي كانت تعد متخلفة والآن أصبحت من الدول التي تقف علي قمة التقدم الاقتصادي، فقد ساعدت رؤوس الأموال الأجنبية اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا وأوصلتها إلي مراحل متقدمة .

وبدأت الدول وخاصة النامية منها التعديل بنياتها الاقتصادية لمواكبة التغيرات الدولية والسعي علي جذب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة المناخ الملائم وتحتاج الاستثمار الأجنبي حركة توظيف الأموال إلي الاستقرار حيث الأوضاع غير المستقرة اقتصاديا وسياسيا وامنيا لا تساعد علي جذب الاستثمارات الأجنبية.

والسودان مثله كمثل الدول النامية فانه يحتاج إلي تلك الاستثمارات الأجنبية حتى تحقق الأهداف المرجوة منها وفي هذا البحث سوف نتناول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم علي القطاع الزراعي والسبب في اختيار المتغير الثاني وهو القطاع الزراعي لان القطاع الزراعي أصبح يعتمد عليه كثيراً في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني

بعد خروج موارد البترول من الميزانية حيث كان لابد من الاهتمام بالقطاع الزراعي بصورة اكبر لتعويض النقص الذي فقدته الدولة من موارد .

### (1-1) أهمية البحث:

أ- الأهمية العلمية: سوف يقوم هذا البحث بإضافة بعض التعميمات حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم في الاقتصاد السوداني ومعرفة نسبة تأثيره في القطاع الزراعي في السودان.

### ب- الأهمية العملية :

سيقوم علي وصف و تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم و اثرهما علي القطاع الزراعي في السودان ،موضحا لمفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،أهميته للسودان ،والمعوقات التي تعترضه في السودان،ومحلا لاسهامات الاستثمارات الأجنبية في تحقيق تنمية للقطاع الزراعي في السودان

### (3-1) مشكلة البحث:

يعتبر القطاع الزراعي من اكثر قطاعات الاقتصاد الوطني أهمية ،حيث كان يساهم بنسبة 62% في عام 1956م ،واصبح يساهم في المتوسط بنسبة 46% في عقد الستينات والسبعينات ثم انخفضت الي 37% خلال فترة عقد الثمانينات والتسعينات .تدنت حصته من الدخل القومي باستمرار ،ومعدلات النمو فيه ادني من معدلات النمو في باقي القطاعات الأخرى وذلك تمثل في عدم قدرة الدولة في تقديم تمويل تؤدي الي تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي وقد اهتمت الدولة بجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض توفير راس المال اللازم لتمويل القطاع الزراعي ،يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

1- ما هي مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاع الزراعي في السودان؟

2- ما مدي تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي تطوير القطاع الزراعي في السودان؟

3- ماهي المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان؟

4- ما هي العلاقة بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان؟

#### **(1-4) أهداف البحث:**

يهدف البحث للتعرف الي الاتي:

1- معرفة ملامح القطاع الزراعي في السودان.

2- المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

3- دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية علي القطاع الزراعي و أثرها علي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

4- معرفة اثر التضخم علي القطاع الزراعي بالسودان؟

#### **(1-5) فرضيات البحث:**

يقوم هذا البحث علي الفرضيات التالية:

1- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي السوداني كانت متزايدة و حققت معدلات نمو مرتفعة

2- هناك اثر إيجابي للأستثمار الأجنبي المباشر علي القطاع الزراعي في السودان

3- هنالك معوقات تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

4- هنالك علاقة بين التضخم والقطاع الزراعي في السودان.

#### **(1-6) حدود الموضوع:**

الحدود المكانية : جمهورية السودان

الحدود الزمنية:(2000-2015م)

## (7-1) مصادر جمع المعلومات:

مصادر ثانوية : تتمثل في الكتب،المراجع ' الدوريات ، التقارير و المطبوعات الأخرى ذات الصلة بموضوع البحث

## (8-1) منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات عبر أدوات التحليل الرياضية والقياسية ومن ثم عرض النتائج.

## (9-1) هيكل البحث:

يقع هذا البحث في مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة. تتناول الاطار المنجهي المقدمة و اهمية البحث،مشكلة البحث ،أهداف البحث، فروض البحث،،مصادر جمع البيانات، منهجية البحث ،حدودالبحث،هيكل البحث والدراسات السابقة.اما الفصل الاول فسوف يخصص للاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشرو يحتوي علي ثلاثة مباحث.المبحث الأول يتناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته وأهدافه وانواعه . المبحث الثاني يتناول نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر و محددات الاستثمار الأجنبي .اما المبحث الثالث يتناول مفهوم التضخم وانواعه وسباب التضخم و اثار التضخم اماالفصل الثاني فيتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم في السودان ويحتوي علي ثلاثة مباحث ، سوف تتناول المبحث الأول مفهوم مناخ الاستثمار و عناصره ،والاستثمار الأجنبي في السودان ،والمبحث الثاني تتناول قوانين الاستثمارفي السودان من العام و 1956م-2007م ، وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-20015)،والمبحث الثالث يتناول التضخم في السودان و يتناول الفصل الثالث دور الاستثمار الأجنبي المباشر واثرمعدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان ويحتوي علي ثلاثة مباحث ،المبحث الأول مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني واما المبحث الثاني يتعرف علي معوقات

الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ،و المبحث الثالث سوف يتناول دراسة تطبيقية للاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة (2000-2015),اماالخاتمة فسوف تشمل النتائج و التوصيات

**ثانياً: الدراسات السابقة:**

## 1-دراسة : هيثم محمد عبدون (2008)<sup>1</sup>

يهدف البحث الي معرفة العوامل التي تؤثر علي جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج وزيادة الاستثمارات بالدولة مما يؤدي الي تفادي التقلبات التي تلحق الضرر بالاقتصاد السودان.

كما يهدف الي ابراز السياسات والتدابير الكافية للمحافظة علي استقرار سعر الصرف مما يؤدي الي جذب وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي وذلك يكون الأثر الايجابي علي الاقتصاد السوداني .

منهج البحث:

استخدام الباحث المنهج الاستنباطي والوصفي والتاريخي وذلك بالاعتماد علي البنيات الأساسية من مصادرها الثانوية .

. المنهج التاريخي: وذلك لدراسة الظروف والاحداث التي مر بها النظام الاقتصاد خلال فترة الدراسة.

.المنهج الوصفي :لوصف المشكلة باستخدام الأدوات المتاحة لجمع البيانات الخاصة

اهم نتائج الدراسة :

من خلال تحليل مشكلة البحث واختبار الفروض توصل الباحث الي النتائج التالية :

أسعار الصرف من المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الدولي لذا فان ثباتها واستقرارها امر ضروري كما ان التقلبات في سعر الصرف تكون مكلفة للدولة اذ ان عدم الاستقرار يحرم الدولة من الاستثمارات الخارجية وجذب رؤوس الأموال .

<sup>1</sup> -هيثم محمد عبدون(2008)،اثر تغيرات سعر الصرف علي الاستثمار الأجنبي في السودان،(السودان ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة امدرمان الإسلامية

و أدت سياسة استقرار سعر الصرف وقوانين تشجيع الاستثمار الي زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المتفق للبلاد من 98مليون دولار الي 203 مليار دولار عامي 1997م و2005م علي التوالي .

واثبت البحث ان هنالك ضعف في المعلومات سواء علي المستوي الإدارات بالوزارة المختصة او إدارات الاستثمار بالوزارات إضافة الي عدم التنسيق فيما بينها والمتابعة

## 2-دراسة :مها محمد احمد الدوش ( 2009 )<sup>(1)</sup>

تمثل مشكلة هذه الدراسة في .يواجه القطاع الصناعي علي وجه العموم وقطاع السكر علي وجه الخصوص لكثير من المعوقات التي أدت الي تدهور هذا القطاع الهام مما انعكس سلبا علي ضعف المساهمة الفعلية له في الاقتصاد الوطني علي الرغم من أهلية السودان في جانب مقومات هذه القطاع المتمثلة في توفر المواد الخام وبعض المدخلات الصناعية الأخرى لذلك جاء هذه البحث لتتناول معوقات هذه القطاع .

من خلال طرح الأسئلة الاتية:

ماهي معوقات قطاع صناعة السكر في السودان والتي حالت دون تطور هذا القطاع الفاعل في الاقتصاد القومي.وما هي معوقات صناعة السكر بشركة كنانة .وهل شاركت حكومة السودان في الاستثمارات الأجنبية المشتركة .وما هي أسباب ضعف قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.وهل ادي فرض رسوم الضرائب والجمارك والزكاة الي عزوف الاستثمارات عن المشاركة في السودان.وماهي السياسات التي اتبعها السودان اتجاه الشركات المتعددة الجنسية.وهل استفادة السودان من الاستثمارالاجنبي المباشر .  
إذا كانت الإجابة علي السؤال الثاني بالإيجاب ماهو شكل ومقدار الفائدة المحققة .

<sup>1</sup> - مها محمد احمد الدوش(2009):اثرالاستثمار الأجنبي المباشر علي صناعة السكر في السودان (دراسة حالة شركة سكر كنانة 1997-2006م)-بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد،جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

-هل حققت التجربة السودانية نموذج ملائم للاطار التحليلي الذي افترضته الدراسة .وماهي الاثار الإيجابية والسلبية المترتبة علي إقامة مشروع سكر كنانة .

**وهدفت هذه الدراسة لتحقيق الاتي :**

1-العمل علي عرض الادبيات الرئيسية التي تناولت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته واثاره وتعريف أهمية القطاع الصناعي بصورة عامة وقطاع السكر بصورة خاصة  
2-التعرف علي فرص الاكتفاء الذاتي للسودان من السكر والمساهمة في تحسين ميزان المدفوعات بتصدير جزء من الإنتاج لتلبية بعض احتياجات الدول العربية من السكر و جلب العملات الصعبة

3-معرفة المعوقات التي تعيق نمو وتطور القطاع الصناعي في السودان .

اما اهم الفروض تتمثل في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية في قطاع الصناعة ادي الى زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة القيمة المضافة في الصناعة ،ودخول حكومة السودان كمساهم في كثير من الاستثمارات المشتركة وبالتحديد شركة سكر كنانة ادي الى توزيع هذه الاستثمارات وتحقيق اوليات التنمية منذ الاستقلال .

واتبع هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي في تحليل البيانات عبر ادوات التحليل الرياضية والقياسية ومن ثم عرض النتائج والأسلوب الاحصائي في تجميع المادة العلمية لتحليلها .

**اما اهم النتائج الذي توصلت عليه البحث :**

1-ان غالبية الاستثمارات الاجنبية في السودان تمت في صورة مشروعات مشتركة وهي التي يشترك فيها العرب مثل ( قطاع عام وخاص ) بصفة اساسية وغير العرب من ممولي التقنية الادارية والالات .

2- لم يتمكن السودان من جذب تدفقات كثيرة من الاستثمارات الأجنبية منذ الاستقلال وحتى نهاية عقد التسعينات وعليه فان مساهمة الاستثمارات الاجنبية كانت ضعيفة .

3-تأثرت الاستثمار الأجنبي سلبياً من جراء ضعف البنىات الأساسية كالطرق والنقل وغيره من البنىات الأساسية حيث يعتمد الاستثمار الأجنبي علي اكتمال هذه البنىات والتي تقلل كثيراً من حجم تكاليف المشروع.

**ومن اهم التوصيات هذا البحث :**

1-يجب على الدولة دراسة السياسات التي تتبعها لتشجيع الاستثمارات الاجنبية خاصة دراسة وافية قبل الدخول مع الشركات المتعددة الجنسيات في أي اتفاق حتي يمكن تحقيق الاهداف المرجوة

2-تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي حتي يمكن تحقيققوة المساومة تجاه المستثمرين الأجنب لان ضعف الموقف الاقتصادي للدولة يؤدي الي ضعف قوة مساومتها تجاههم.

3-ان نموذج مشروع سكر كنانة يعتبر تجربة لايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي وعليه يمكن للدولة ان تتحاش السلبيات وتطوير الإيجابيات .

**3-دراسة :محمد بشير الفاضل محمد (2013) (1)**

تهدف مشكلة هذه الدراسة لمعرفة مدي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1992-2010).اضافة الدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان خلال هذه الفترة .

1-ما هو مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1992-2010)

2-ما هو المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان؟

3-ماهو المقترحات لمعالجة المشاكل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان؟

**فرضيات الدراسة :وتشمل الاتي:**

1-محمد بشير الفاضل محمد(2013):الاستثمار الاجنبي المباشر واثر علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1992-2010)،بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصادالتطبيقي-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -كلية الدراسات العليا -قسم الاقتصاد

هنالك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي .  
وعدم توفر المعلومات عن المشاريع الاستثمارية ، إضافة لتعدد المنافذ بالنسبة للمستثمرين  
وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يؤثر سلباً علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .  
وهنالك علاقة طردية بين تحسين البيئة الاستثمارية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية  
المباشرة .

**هدفت الدراسة :** علي التعريف بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح المشاكل  
والمعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ودراسة وتحليل الاستثمارات  
الأجنبية المباشرة وتحديد الآثار المترتبة عليها خصوصاً اثرها علي الناتج المحلي الإجمالي  
في السودان .

**منهج الدراسة:**تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي

**ومن اهم النتائج الدراسة :**

-وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي أي ان أي  
زيادة تطراً علي الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تنعكس إيجابيا علي الناتج المحلي  
الإجمالي .

- عدم توفير البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة التي تساعد المستثمر علي اتخاذ  
القرار الاستثماري .وتعدد المنافذ وتعقيد الإجراءات، وضعف المؤشرات الاقتصادية، وعدم  
الاستقرار الاقتصادي والسياسي يجعل البيئة الاستثمارية غير جاذبة وبالتالي هروب  
الاستثمارات الي الخارج.

التضارب ما بين القوانين الاتحادية والولائية والمحلية وأيضاً الضرائب المرتفعة ، وضعف  
الإعفاءات المقدمة للمستثمر والتعديلات غير الواقعية لبعض مواد القوانين يجعل قوانين  
الاستثمار غير جاذبة وبالتالي يؤثر سلباً علي زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر .

## توصيات الدراسة :

- 1- العمل علي توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الخاصة بالاستثمار بنسبة للمستثمر حتي يستطيع اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح والمناسب
- 2- العمل ببرنامج النافذة الواحدة وتبسيط الإجراءات وتسريعها مما يسهل عملية الإجراءات بالنسبة للمستثمر
- 3- العمل علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وحل النزاعات السياسية حتي يكون مناخ الاستثمار في السودان جاذباً للاستثمارات الأجنبية.
- 4- دراسة: ابوبكر البشير حسين على 2015م<sup>(1)</sup>

تمثل مشكلة هذه الدراسة في الاسئلة التالية:

هل ادي الاستقرار في سعر الصرف خلال الفترة من 2005 - 2010م الى زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان ، هل ادي تدهور سعر الصرف خلال الفترة من 2011-2014م الى نقصان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان ، وهل استفاد الاقتصاد السوداني من العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر .

وهدفت هذه الدراسة :في توضيح مفهوم سعر الصرف ومفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتوضيح وبيان العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر في السودان واخيراً تحديد الاثر المباشر لسعر الصرف على الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان .

ومن فروض البحث ، ادي الاستقرار في سعر الصرف خلال الفترة من 2005-2010م الى زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان ، وادي تدهور سعر الصرف خلال الفترة من 2011-2014م الى نقصان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان .

---

<sup>1</sup>-ابوبكر البشير حسين على(2015) : اثر سعر الصرف في الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان ( 2005-2014م) بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

واخيرا استفاد الاقتصاد السوداني من العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر واتبع هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي لدراسة اثر العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر .

**اما اهم النتائج:** الذي توصلت اليها البحث هو استفادة الاقتصاد السوداني من العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر من خلال وضع السياسات الاقتصادية والنقدية التي تساعد على استقلال اسعار الصرف وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية وايضا نسبة الزيادة في الاستثمارات الزراعية الاجنبية المباشرة ضئيلة جدا حيث احتلت المركز الاخير مقارنة مع القطاعات الاخرى .

**اما اهم التوصيات:** هو ضرورة التوجه نحو مرونة سعر الصرف وتحقيق اكبر للسياسات النقدية بما يؤدي الى تسهيل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وضرورة تطوير البنية التحتية للاقتصاد لتقليل من تكلفة الاستثمارات وانشاء المشروعات الكبرى ، مما يسهم في زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

#### **5-دراسة : اعتدال مصطفى عبدالحמיד ديان 2015م:(1)**

وتمثل مشكلة الدراسة في تصنيف السودان من ضمن الدول الاقل نموا حيث تشبه فيه سمات ومؤشرات تدل على ذلك ، ومن حيث هذه المؤشرات مشكلة البطالة من احد اهم المشاكل ونقص معدلات القوى العاملة في الاقتصاد حيث تعتبر مشكلة البطالة من احد المشاكل التي تواجه الاقتصاد السوداني خاصة في الالونة الاخيرة ، ولحل تلك المشكلة قامت الحكومة بالعديد من السياسات لحلها من اهم الحلول فتح الباب امام الاستثمارات الخارجية من اجل زيادة القوى العاملة في الاقتصاد .

<sup>1</sup>-اعتدال مصطفى عبدالحמיד ديان (2015): دور الاستثمار الاجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان (1999-2013م) ، (دراسة حالة شركة بتروناس ) بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

وهذا البحث يهدف لدراسة الدور الذي يقوم به الاستثمار الاجنبي في خفض معدلات البطالة من خلال دراسة حالة شركة بيتروناس اضافة لدراسة اهم العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمارات الاجنبية في البلاد .

### يحاول البحث الإجابة علي الأسئلة الآتية:

- 1/ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة؟
  - 2/ما هي المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية بالبلاد؟
  - 3/ما هي العوامل التي تمثل مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية في السودان؟
- وايضا يتمثل اهمية الدراسة في اضافة منهجية تربط بين معدلات البطالة والاستثمار الاجنبي في السودان .

### هدفت الدراسة الي الآتية :

- 1-التعرف علي دور الاستثمار الأجنبي في السودان واثره في خفض معدلات البطالة.
- 2-التعرف علي اتجاهات الاستثمارات الأجنبية في السودان.
- 3-التعرف علي عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
- 4-التعرف علي المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان.

### ومن اهم الفروض الذي قامت عليها الدراسة:

الاستثمار الاجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة .وهناك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات الاجنبية في السودان . وبيئة الاستثمار في السودان تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بالبلاد .  
واتبع هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي .

### اما اهم النتائج الذي وصلت عليها الدراسة :

- 1-ان الاستثمار الاجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة.

2- وموقع السودان الاستراتيجي ، وفرة الموارد الطبيعية اضافة للتعديلات الايجابية على قوانين الاستثمار كلها يمكن ان تمثل عوامل جاذبة للاستثمارات الاجنبية بالبلاد .

3-تضارب الاختصاصات بين الوزارات ،البيروقراطية ،عدم الاستقرار السياسي والأمني ،تدهور سعر صرف الجنيه السوداني وضعف البنيات التحتية من ابرز المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية بالبلاد.

اما اهم التوصيات الدراسة :

1-اهتمام الدولة بجذب المشاريع التي تعتمد في عملياتها على الكثافة العمالية لتخفيف من حدة البطالة

2- الترويج الجيد للاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات .

3-اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزا قويا للمستثمرين الأجانب

**أوجه الشبه والاختلاف عن الدراسات السابقة:**

اطلعت على العديد من الدراسات معظمها حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها تم تلخيص

للدراست السابقة تبين أوجه الشبه والاختلاف بين هذا الورقة والدراسات السابقة:

اسم الدارس	عنوان الرسالة السابقة	أوجه الشبه والاختلاف مع الورقة الحالية
هيثم محمد عبدون	اثر تغيرات سعر الصرف علي الاستثمار الأجنبي في السودان	اختلفت الدراسة السابقة مع الورقة الحالية في طبيعة المشكلة و الاهداف والفروض كما اتفقت في المنهجية (الوصف التحليلي) والمتغير المستقل.
مها محمد احمد الدوش	اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي صناعة السكر في السودان	اختلفت الدراسة السابقة مع الورقة الحالية في طبيعة المشكلة و الاهداف والمنهجية كما اتفقت في المتغير المستقل والمنهجية.
محمد بشير الفاضل محمد	الاستثمار الأجنبي المباشر واثر علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان	اختلفت الدراسة السابقة مع الورقة الحالية في طبيعة المشكلة و الاهداف والمنهجية والفروض كما اتفقت في مصادر المعلومات.

ايوبكر بشير حسين علي	اثر سعر الصرف في الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	اختلفت الدراسة السابقة مع الورقة الحالية في طبيعة المشكلة و الاهداف والفروض كما اتفقت في المنهجية (الوصف التحليلي).
اعتدال مصطفي عبدالحميد دياب	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان	اختلفت الدراسة السابقة مع الورقة الحالية في طبيعة المشكلة و الاهداف والفروض كما اتفقت في المنهجية (الوصف التحليلي).
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الدراسات السابقة الذكر ركزت فقط على جزئية اقتصادية معينة أو على قطاع واحد.</li> <li>• معظم الدراسات تناول بنود محددة ومتشابهة وفي فترات زمنية متداخلة.</li> </ul> <p>بينما تناقش وتركز دارستى الحالية على دور الاستثمار الأجنبي المباشر واثر معدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان بصورة شاملة ودقيقة وفي فترة زمنية مختلفة وخروج بنتائج حديثة يمكن ان يستفاد منها. واستخدم برنامج Eviews فى التحليل.</p>		

## الفصل الأول

### الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

#### المقدمة:

تعاني معظم الدول بما فيها السودان من شحاً واضحاً في فوائضها النقدية المتاحة للاستثمار، في هذا السياق اصبح لزاماً علي تلك الدول مراعاة العمل علي نشر و تعميق الاستثمار لدي مواطنيها بما يكفل الحد من السلوك الاستهلاكي لديهم ومن ثم تحفيز الرغبة و الميل لديهم نحو الادخار وان تحرص الجهات المختصة فيها علي توفير المناخ الملائم لتنشيط حركة الاستثمار و توفير شروط متطلبات تحقيق الكفاءة لاسواق المال وذلك بما لا يكفل استقطاب المدخرات المحلية فحسب بل أيضاً رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن فرص ملائمة للاستثمار ولا بد ان يكون هناك قرارات استثمارية طويلة الأمد حيث تعتبر هذه

مهمة في مجال الاعمال وذلك لغرض الموازنة بين تكلفة الحصول علي الأموال والعوائد المتوقع تحقيقها مع الاخذ في الاعتبار دور المخاطرة في الاستثمارات المتاحة للمنشأة<sup>1</sup>.

يلعب الاستثمار دورا هاما وبارزا في دفع معدلات النمو الاقتصادي ويساهم بصورة فاعلة في تنشيط الأسواق المالية المختلفة وتأتي أهمية الاستثمار كاحد اهم وسائل التي تعتمد عليها الدول في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بما يقدمه من إضافة حقيقية لثروة المجتمع ومساهمته في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لرفع معدلات النمو والسيطرة علي التضخم وتوسيع نطاق السوق.

تساهم الاستثمارات الخارجية مساهمة كبيرة في زيادة رؤوس الأموال المستقطبة بواسطة الدول النامية و التي لاتفي استثماراتها الا بقدر قليل للمتطلبات المالية الواجب توفيرها لتنفيذ خطط التنمية ويبقي علي الدول النامية ان تسعى جادة لاستقطاب رؤوس الأموال الخارجية و يتطلب ذلك تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة ومناخ الاستثمار الملائم والجاذب للمستثمرين الخارجيين في مختلف الأنشطة الاستثمارية وقد انصب اهتمام الدول النامية وحتى المتقدمة علي الاستقطاب اكبر قدور ممكن من رؤوس الأموال الخارجية لتحقيق خطط التنمية وتوفير فرص العمل ولزيادة الإيرادات ورفع معدلات الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج الإجمالي و المساهمة في معالجة و حل مشكلة البطالة .

---

<sup>1</sup> - اد.حامد العربي، تقييم الاستثمارات، (القاهرة: دارالكتاب العلمية للنشر ، 2000م)،ص19-20

## المبحث الاول

### مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهدافه وأنواعه

#### مفهوم الاستثمار الاجنبي " مفاهيم دولية ":

يعرف الاستثمار الاجنبي دولياً ، وفقاً لدليل اعداد احصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993م على أنه (ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر ، (ويشار إلى الكيان المقيم ) باصطلاح " المستثمر المباشر " وإلى المؤسسة باصطلاح " مؤسسة الاستثمار المباشر " . وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة)<sup>(1)</sup>.

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت : 2007م ، ص49.

كما يعرف الاستثمار الاجنبي بأنه عبارة عن التدفقات التي تنتقل من دولة ذات مدخرات أما أفراد أو شركات بحثاً عن الربحية العالية في دول أخرى وذلك في اطار مناخ يتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي وكذلك المؤسسي . فلذلك الاستثمار الاجنبي عبارة عن تدفق لموارد تأتي من خارج البلاد ، ولكنها يفترض الا تكون الاساس في دفع التنمية والنماء ، وإنما تكون في واقع الامر دعماً للجهد الوطني وليس بديلاً ، ويعكس القروض والمنح لا تتدفق هذه الموارد إلى الدولة بصورة رسمية وإنما تأتي في اطار مؤسسي خاص بهدف اعطاء الحق للذي يريد أن يستثمر أن تتجه باستثماره إلى القطاع الذي يشار إليه بواسطة السلطات في البلاد " جهاز الاستثمار مثلاً " وفي اطار خارطة الاستثمارية يكون محددًا للقطاع<sup>(1)</sup>.

### أهمية الاستثمار الاجنبي<sup>(2)</sup>:

يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والمفكرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لما له من أثر فعال ومن علاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي وفي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

ان اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار ، جاء من خلال قيامها باصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار ، ليس على مستوى دولها فقط بل امتد ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الأخرى ، وظل ذلك واضحاً من خلال قيام تلك الدول لتسهيل كافة الإجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الأموال إلى الدول الأخرى ، ذلك الاتجاه الذي يظهر واضحاً من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية.

(1) على عبد الله علي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد محاضر ومقاطع ، مجلة اتحاد المصارف ، العدد الثامن ، السنة الثانية 2004م ، ص72 .  
(2) كاظم جاسم العيساوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

كما يلاحظ ان الاهتمام بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به لم ينحصر على النواحي الكمية فحسب بل امتد ليشمل النواحي النوعية التي تتمثل بالاهتمام بزيادة وتحسين انتاجية راس المال والعمل على تحسينها باستمرار ، اضافة إلى اهتمامها بتحقيق الاستخدام والتوزيع الامثل لراس المال بين الفرص الاستثمارية المتعددة.

أما ما يتعلق بالدول النامية ، وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع ، كونه الأداة الفعالة واللازمة لتحقيق برامجها التنموية ، اضافة إلى الندرة الحادة التي تواجهها تلك الدول بالنسبة لراس المال ، الذي يمثل العقبة الأساسية التي تواجه عملية التنمية.

**وتعود ندرة راس المال في الدول النامية إلى كثير من الأسباب نذكر منها:-**

**أولاً:** انخفاض معدلات نمو الدخل القومي والفردى ، ما يترتب عليه من انخفاض معدلات الادخار وبالتالي الاستثمار.

**ثانياً:** ارتفاع معدلات النمو السكاني ، وكذلك ارتفاع معدلات الاستهلاك بسبب زيادة النزعة الاستهلاكية.

**ثالثاً:** وعدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار والذي يتمثل في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من هذا يعتبر الاستثمار الاجنبي عملاً وسيطاً في التحول الاقتصادي ، ولا تأتي أهميته فقط في توفير التمويل اللازم لشراء مصانع وآلات جديدة ولكن في نقل التكنولوجيات والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر من الجانب المتلقي.

كذلك تسهم التحويلات الراسمالية التي تقوم بها الشركات الاجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وتقليل عجز ميزان المدفوعات ، كما ينتج عن الاستثمار الاجنبي الذي اثار انتشار في الاقتصاد المحلي من خلال التشابك مع المورد

<sup>(1)</sup> المرجع السابق ، ص18.

المحلي والمنافسة والتقليد والتدريب ولكن قد تنتج عنه آثار سلبية إذا ما دفع المشروعات المحلية إلى الاغلاق لعدم قدرتها الحصول على التمويل اللازم لتنمية تكنولوجياتها وقد لا تحدث آثار انتشار على الاطلاق إذا كانت هنالك عقبات مؤسسية أو قصور في القدرة الاستيعابية للمشروعات المحلية.

وكمويل فإن الاستثمار الاجنبي يعبر عن تدفق من الموارد الخارجية يستطيع أن يرفع معدلات الادخار المحلي في البلدان المستقبلية له ، يمكن أن يشمل عمليات شراء من المستثمر الاجنبي لحقوق ملكية في راس مال يشمل اضافة في المكون الراسمالي في مشروع الاستثمار الاجنبي ، واعدة الارياح التي يحققها هذا المشروع.

لاشك أن الاستثمار الاجنبي يعتبر أحد أهم العوامل المحددة للطاقة الانتاجية ويؤدي إلى رفع كفاءة معدلات النمو ، ويسهم في خلق فرص العمل ورفع كفاءة انتاجية هذا العنصر ؛ لذا فهو سبب رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

### أهداف الاستثمار الاجنبي:

يمكن اجمال أهم الأهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمر :

1. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.
2. الحصول على أسواق جديدة لمنتجات وبيضائع الشركات الاجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الزائدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
3. الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها حيث أن أجرة العامل مثلاً في تلك الدول عادة أقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعياً ، وكذلك فإن تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول أقل منها في الدول المتقدمة صناعياً .

<sup>(1)</sup> مدحت ايوب ، الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص 21-22.

4. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والاعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيراً من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص استثمارية دائمة واعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة للمعلومات وعندها لا يفوتنا في هذا المجال الإشارة إلى قانون تشجيع الاستثمار<sup>(1)</sup>.

5. تحقيق عائد مناسب ، حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب ، يساعد على استمرارية المشروع .

6. المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية إلى المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع ومن أجل ضمان ذلك لابد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة والاختبار والتي تتضمنها دراسات الجدوى الاقتصادية وصولاً إلى اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة.

7. استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته ، وهذا يعني أن المستثمر يسعى دائماً من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار .

8. ضمان السيولة اللازمة وهي من الأهداف الأخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل. والعملية الانتاجية ، من أجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحسوبة التي قد تواجه العملية الانتاجية.

9. الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق ارباحاً من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها.

<sup>(1)</sup> حسين علي غروبوش (1999) ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ، الاردن : عمان ، دار زهران ، ، ص184-185.

10. تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الاجنبية إذ أنه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات<sup>(1)</sup>.

### أنواع الاستثمار الاجنبي :

تأخذ الاستثمارات الاجنبية عدة أشكال منها القروض والاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة ويمكن أن يعرف كل شكل من هذه الاستثمارات على النحو التالي:-

#### 1/ القروض الخارجية:

وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات والمؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة إلى هيئات أو مؤسسات أجنبية بشكل مباشر ، أو غير مباشر بناءً على اتفاقيات قروض تحدد شروطها .

فالقروض الخارجية يمكن أن تكون قروضاً عامة تقدمها المؤسسات العامة (مؤسسات الدولة ) إلى دول أو حكومات أخرى أو إلى هيئات عامة أو خاصة في تلك الدول كما يمكن أن تكون قروضاً خاصة تقرضها المؤسسات الوطنية الخاصة إلى هيئات عامة أو خاصة لدول اجنبية.

وتقدم القروض الخارجية عادة لتمويل مشروعات استثمارية في الخارج ، أو لتمويل التجارة الخارجية مقابل ضمانات مقبولة . وتتم دراسة وتقييم القروض بناءً على جدوى المشروعات الاستثمارية ، أو المنافع التي تنتج من مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الاستراتيجية التي يتم تحويلها ، أو العوائد التي تحققها الدول من تجارتها الخارجية التي يتم تمويل صادراتها أو وارداتها<sup>(2)</sup>.

(1) كاظم جاسم العيساوى ، نفس المرجع السابق ، ص20.

(2) حامد العربي الحضيري ، تقييم الاستثمارات ، مصر : القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2000م ، ص40-42.

## 2/الاستثمارات الاجنبية المباشرة:

وهي تلك الاستثمارات التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمار بناءً على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمار للاستثمارات الاجنبية.

ويتفق كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعريف الاستثمارات الاجنبية المباشرة باعتبارها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى عن طريق تملكهم لنسبة معينة 10% من أصول المشروع أو بتملكهم نسبة معينة من القو التصويتية أو بكليهما معاً .  
وتأخذ الاستثمارات الاجنبية المباشرة أشكال منها :

### أ/الاستثمارات المباشرة الثنائية<sup>(1)</sup>:

أي هنالك مشاركة بين رأس المال الوطني والاجنبي فيما يعرف بالمشروعات المشتركة والتي في معظمها يكون الشريك الاجنبي مستثمراً خاصاً ، إلا أنه لا يمنع أن يكون الشريك الاجنبي منظمة دولية أو حكومة اجنبية ، كما يميل المستثمر الاجنبي إلى تفضيل المستثمر الخاص المحلي لاعتقاده بأن هذا الأخير أكثر استعداداً للعملية الانتاجية مقارنة بموظفي المشروع العام الحكومي ، إلا أن هنالك حالات تشارك فيها الدولة المضيفة المستثمر الاجنبي خاصة في مجال استقلال مصادر الثروة المعدنية والذي يمنح المشروع مزايا عديدة تتعلق بالرسوم الجمركية والاعفاءات الضريبية كما يضيف اشتراك الحكومة في ملكية المشروع صورة قومية، إلا أن اشتراك الحكومة في مشروع ما قد تؤثر على استمراره

<sup>(1)</sup> مرجع سبق السابق (2004)، ص43.

في حالة تغيير الحكومة كما يستخدم المشروع لاغراض سياسية إذا كانت الدولة المضيفة تأخذ بمفهوم تعدد الاحزاب<sup>(1)</sup>.

### ب/الشركات متعددة الجنسيات:

والتي بدأت في الظهور في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي ساد الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد ساهم في انتقال رؤوس الأموال الضخمة عبر الدول الأوروبية إلى أمريكا في ظهور الشركات العملاقة التي تتميز بأن الملكية الفعالة لأسهمها تتنوع بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة ، كما أنها تمارس نشاطها الاستثماري في عدة دول وانقسم الاقتصاديون ما بين مؤيد لهذه الشركات ومعارض لها وكانت حجة المؤيدين لها تعمل على نشر التكنولوجيا وتساهم في تدريب العمالة ، كما أنها إحدى الطرق التي يمكن للدولة النامية ، أن تسد بها عجز ميزانها التجاري والخدمي .

على أن الجانب الآخر يرى المعارضون أن المستثمر الاجنبي سيحشد كل طاقته لمنافسه المنتج المحلي كما أنه يجلب معه طرق فنية قد لا تتلائم مع ظروف البلد المضيف ومزاياه النسبية كذلك تساهم بقدر كبير في التباين في مستوى الاجور وشروط العمل في الدول المضيفة.

### 3/الاستثمارات الاجنبية غير مباشرة:

وهي الاستثمارات الاجنبية للبلد المصدر لرأس المال للاستثمار في الخارج عن طريق المؤسسات المالية الاقليمية والدولية وغيرها. والتي تقوم باستثمار هذه الأموال في مشروعات استثمارية في شتى بلدان العالم ، أو تقدم كقروض أو يتم استثمارها في أي وجه من أوجه الاستثمار الأخرى .

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرون، مصر : الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2004م ، ص21 .

وينطوي هذا النوع على شراء الاصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذاباً لمستوى معين من المخاطر ويشمل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية شراء السندات الحكومية والسندات التي تصدرها هذه الشركات<sup>(1)</sup>.

كذلك يتعلق الاستثمار الاجنبي في محفظة الأوراق المالية بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة ، ويعني شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات خلفه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى ، ويعطي هذا الاستثمار الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت باصدار الاسهم والسندات. وخلاف للاستثمار المباشر ، حقوقاً للرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات ، والدافع لقيام هذا النوع بين أنواع الاستثمار هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتنويع مخاطر الاستثمار.

ويتم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بعدة وسائل منها :-

أ/تملك المستثمرين الافراد من الاجانب أسهم شركات إحدى الأسواق الصاعدة أو أكثر وذلك بشكل مباشر.

ب/الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار القطرية ، حيث يقوم مدير ومحافظ الأوراق المالية باستثمار أموال الصندوق في محفظة متنوعة من الأوراق المالية الخاصة بشوق ناشئة واحدة أو أكثر .

ج/الاستثمار من خلال مستثمرين ذوي طابع مؤسسي ، مثل صناديق المعاشات ، شركات التأمين على الحياة ، ويهتم هؤلاء المستثمرين عادة باستقرار الأوضاع الاقتصادية وبتجاهات النمو طويل الأجل في الأسواق التي يقومون بالاستثمار فيها .

<sup>(1)</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرون، مرجع سبق ذكره ، ص45.

د/السندات الدولية يمكن للدول النامية الحصول على تمويل اجنبي عن طريق قيام كيانات مستقلة في هذه الدول باصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية. ه/الاستثمار في الأوراق الاجنبية في صورة شهادات ايداع دولية وامريكية قابلة للتداول ، تمكن هذه الوسيلة المستثمرين في الولايات المتحدة وفي الدول الأوربية من الاستثمار في أسهم شركة ما في إحدى الأسواق الناشئة دون الخروج من أسواقهم الوطنية ؛ إذ يتم تداول هذه الاسهم بصفة عامة في أسواق الأوراق المالية في عدة بورصات مالية عالمية ، وذلك مقابل اصدار شهادة لحاملها من احد البنوك الامريكية أو غيرها.

## المبحث الثاني

### نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

#### 1-نظرية عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية علي افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول بالإضافة الي نقص العرض من السلع فيها كما ان الشركات الوطنية في الدول المضيفة لاتستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية<sup>1</sup>.

#### 2-نظرية دورة حياة المنتج الدولي:

تقدم هذه النظرية تفسيراً لاسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات المضيفة التي تقوم بالاستثمار الأجنبي.

تقدم تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة و اتجاهها للاستفادة و التمتع بفروق التكاليف و الإنتاج ز كسر حدة الحماية الجمركية.

<sup>1</sup> منصور الزين، تشجيع الاستثمار واثره علي التنمية الاقتصادية، دار الراية، الاردان، عمان، 2012، ص248

### 3-نظرية الموقع :

ترتكز هذه النظرية علي العديد من العوامل بعضها دولي و الاخر محلي و تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة ومن العوامل التسويقية و السوق مثل درجة المنافسة ،معدل نموالسوق و التوزيع وكالات الإعلان ،حجم المحافظة ،حجم المحافظة علي العملاء،درجة التقدم التكنولوجي ، و هنالك العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل الاتجاه العام ،الوجود الأجنبي ،القيود المفروضة علي ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار .

### 4-نظرية المنشأة الصناعية:

تقوم هذه النظرية علي أساس المنافسة الاحتكارية و تؤكد بان العوامل الماكر و الميكر و اقتصادية هي المؤلة علي الانحرافات المسجلة في نموذج السوق الحر و الكامل. تحكم في اختيار شكل الاستثمار المناسب المزايا النسبية التي توفرها البلد المضيف ومن ابرز رواد هذه المدرسة هارفارد أمثال 999999 و نظريته دورة حياة المنتج فالاستثمار الأجنبي يتم نتيجة لوجود منافسة احتكارية بين كبري الشركات الراسمالية من اجل اقتسام السوق فعندما تمتلك الشركة الراسمالية مزايا احتكارية او شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في البلد المضيف فانها تسعى الي تحقيق أرباح في الخارج تفوق تلك التي يمكن تحقيقها في الدخل و هو الذي يدفعها لتقل نشاطها الي الخارج.

### 5-نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

تعرف هذه النظرية أيضا بالمدرسة الإنجليزية لنظريات الاستثمار الأجنبي و النظرية اللدوال فالمؤسسات التي لها بعض المزايا الخاصة او الاحتكارية يمكنها استخدام عدة وسائل في نفس الوقت من اجل اكتساح السوق (استثمارات اجنبية ،تصدير ،بيع الرخصة)<sup>1</sup>

## 6-نظرية المزايا الخاصة للتحويل :

هنالك عدة اشكال سياسية للمزايا الخاصة تتمثل في :

- يمكن تصنيف المزايا الخاصة في ثلاث مجموعات تتعلق بالتكنولوجيا ،العلامة ،الحجم .
- المهارات الإدارية و التجارية يمكن ادرجها ضمن المزايا التكنولوجية
- الشهرة يمكن في بعض الأحيان اعتبارها كميزة تكنولوجية
- فيما يتعلق بالهياكل المادية او القدرة المالية فانه يتم تجميعها ضمن الميزة المتعلقة بالحجم و التي تعتبر الوسيلة لتحقيق الميزتين السابقتين

## 7-نظرية الدومينو:

بدا جفاف راس المال الأجنبي بتدمير الكثير من الاقتصاديات في أوروبا الوسطي و الشرقية و بدأت العملات و الأسهم و السندات في الانخفاض و يخشي بعض الاقتصاديين ان تختلف دولة او اكثر من تلك الدول عن سداد ديونها الأجنبية و المزعج بشأن أزمات الأسواق الناشئة هو انها تنتشر مع مروون المستثمرين من الدولة الي اخري ،و كان الاقتصاديون يركزون اهتمامهم علي قدرة الحكومات علي الوفاء بالتزامات المالية و بالتالي علي نسب الدين علي الناتج المحلي الإجمالي لها ،و هنالك مؤشرين للحكم مدي تعرض الاقتصاديات بخطر الازمة الائتمانية العالمية المؤشر الأول متوقع و هو ميزان الحساب الجاري فلا بد من تمويل حالات العجز الكبير و هي ان التدفقات الداخلية للبنوك و المحافظ نادرة و حتي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان يعتبر اقل تقلبا و قد عانت الكثير من اقتصاديات أوروبا الشرقية الصغيرة حالات عجز كبيرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

<sup>1</sup> مساعد بوراوي ،الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغرب العربي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة باننة ،2007،ص34

،اما المؤشر الثاني هو نسبة قروض البنوك الي الودائع و هو احد مقاييس ضعف الأنظمة المصرفية و تعرضها للخطر في حين تكون النسبة اكثر من 1.0 فهذا يعني ان البنوك تعتمد علي الاقتراض غالبا من الخارج لتمويل اقتراضها المحلي وبالتالي ستتعرض للضغوط جراء الازمة الائتمانية العالمية<sup>1</sup>.

### محددات الاستثمار الأجنبي:

المحددات الأكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة هي :

أ/النتاج المحلي الإجمالي :حيث يعتبر الناتج الإجمالي محددآ أساسيا للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو<sup>2</sup>.

ب/سعر الصرف :ان سعر الصرف عامل جذب هام للشركات متعدد الجنسيات ،وخاصة بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة للدولة المضيفة .الا ان اطلاق يد المؤسسات المالية للمضاربة والاستثمار في اقتصاديات الشعوب ،ادي الي ازمة سعر الصرف الشهيرة في دول جنوب شرق اسيا 1997م ،والتي تمثلت في انهيار شديد في عملات تلك الدول امام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى .وعن ازمة اندونيسيا ،تكمن في السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة ،والتي اعتمدت علي سياسة تنمية تقوم علي إقامة صناعات تصديرية ،وفتح الأبواب للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ،وتشجيعها وتشجيع الاقتراض الداخلي والخارجي .ولقد أدت هذه السياسات الي مجموعة من الاختلالات أهمها عجز ميزان المدفوعات ،الامر الذي يعني ان البلاد تنتج من السلع وتصدر اقل مما تستهلك وتستورد،مما ادي الي تزايد الديون الخارجية التي وصلت الي 96.500 مليون من الدولارات عام 1994م،ثم تصاعدت هذه الديون فبلغت 119مليار من الدولارات عام 1997م وظهرت لازمة المالية الخلل في النمو المالي الأكثر سرعة بسبب الاستثمارات الأجنبية

<sup>1</sup> -مساعد بوراوي ،مرجع سابق،ص35

<sup>2</sup> اميرة حسب الله محمد (2005):محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ،مصر :الإسكندرية ،الدار الجامعية ،ص 45

غير المباشرة في البورصات وأسواق العملات ،حيث كان لها دور هام في تسريع النمو المالي ،كما كان لضعفها دور في تمتعها بقوة وقدرة علي تحديد اتجاه حركة الأسهم والعملات بوسائل مشروعة وغير مشروعة مما يحقق مصالح كبار المستثمرين الأجانب<sup>1</sup> ج/معدل التضخم: ان المستثمر الأجنبي في حاجة الياستقرار سعري ،ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا فاذا بلغ 30 او 40% او تجاوز 100% سنويا ،يدخل منظمة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية او الأجنبية .بالاضافة الي ان التضخم يشوه النمط الاستثماري ،حيث يتجه المستثمر الي تلك الأنشطة قصيرة الاجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الاجل لذلك يمثل التضخم مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة .

د/الاصلاح الاقتصادي :ان نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،يتم عبر تبني سياسات التحرير الاقتصادي ،والتحرير التجاري ،وسياسات تشجيع الاستثمار خاصة الاعفاء الضريبي علي الأرباح و التخفيض الجمركي علي الواردات . ه/الاستقرار السياسي:يتاثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ،ويعتبر المحدد الأول والثاني للاستثمار في الدول النامية .

---

<sup>1</sup> -ميرة مرجع سابق السابق،ص46

## المبحث الثالث

### التضخم

#### مفهوم التضخم :

تعددت تعريفات التضخم في الفكري الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة علي مظهر التضخم ، وذلك باعتباره ارتفاعاً في المستوي العام للأسعار ،ومن الأمثلة علي ذلك تعريف التضخم علي انه "الارتفاع المستمرة و الملموس في المستوي العام للأسعار في الدولة ما،كما عرف بانه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحددة النقود من خلال هذه التعريف يتبين بان التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتدولة الي تلك الدرجة التي تؤدي الي حدوث انخفاض في قيمتها ،والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية ،مع ثبات مستويات الدخل ،بحيث يؤدي التضخم الي انخفاض القوة الشرائية لوحددة النقد<sup>1</sup> وهناك عدة تعريفات للتضخم منها :

<sup>1</sup> -احمدمحمد صالح،دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم -دراسة حالة الجمهورية اليمنية،(جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير ،رسالة ماجستير،2005-2006) ص19

### تعريف التضخم علي أساس النظرية الكمية النقدية :

اعتبره الكلاسيكيون ظاهرة نقدية تعود في أسباب نشأتها لاسباب نقدية ومالية بحتة ،حيث ان التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الي زيادة في المستوي العام للأسعار " وهذا التعريف يقتضي ان الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث التضخم.

### تعريف التضخم علي أساس نظرية الدخل والانفاق:

تركز هذه النظرية في تعريفها للتضخم علي انه "الزيادة في معدل الانفاق والدخل " فازدياد الانفاق النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها علي فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.

### تعريف التضخم علي أساس نظرية العرض والطلب :

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة ما بين العرض والطلب ، فمن العلماء الاقتصاديين من يبنون تعريفه وتحليله للظاهرة علي القوي التي تحكم هذه الظاهرة ،فعرف التضخم بانه "زيادة الطلب علي العرض تؤدي الي زيادة الأسعار". ولكن يشترط ان يكون الارتفاع ارتفاع مفاجئ وغير متوقع حتي يكون تضخم<sup>1</sup>.

### أسباب التضخم :

يرى البعض ان زيادة الطلب الكلي في ظروف التوظيف الكامل من اهم أسباب التضخم بينما يرى البعض الاخر ان نقص العرض الكلي هو من اهم الأسباب فيما يلي سوف نستعرض اهم الأسباب المنشئة للتضخم:

<sup>1</sup>-هتهات،دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ،(جامعة قاصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،بحث ماجستير،2006)ص28

## 1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلي من السلع والخدمات:

تحاول اغلب النظريات الحديثة في تفسير التضخم بوجود افراط في الطلب علي السلع والخدمات ،أي زيادة الطلب الكلي علي العرض الكلي عند مستوي معين للأسعار ويستند هذا التفسير علي القوانين العرض والطلب ،حيث ان السلعة يحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها.<sup>1</sup>

## 2-زيادة العرض النقدي:

يري الاقتصادي الشهير مليتون فيردمان ان التضخم دائما في كل الاحوال ظاهرة نقدية ، فيري فيردمان ان التغيرات في العرض النقدي هي المصدر الرئيسي للتغيرات في الاسعار ومن ثم حدوث التضخم.<sup>2</sup>

## 3-التضخم الناشئ عن التكاليف :

ينشا هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية اوغير الصناعية ،كمساهمة ادارات الشركات في رفع رواتب واجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الانتاجية والذي ياتي بسبب مطالبة العاملين برفع الاجور. 4-تضخم ناشئ من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد حتي لو كان هذا الطلب مفرطا او لم يكن هناك تركز اقتصادي اذ ان الاسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

## 5-تضخم ناشئ علي ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول اخري:

<sup>1</sup> -المرجع السابق ،ص29-32

<sup>2</sup> -محمد فوزي ابو السعود،مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ،الدار الجامعية،2004،ص203

تمارس من قبل قوي خارجية ،كما يحصل للعراق وكوريا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي الي ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الاسعار بمعدلات غير معقولة.

### المطلب الثالث:انواع التضخم :

هناك انواع عديدة من التضخم ابرزها:

1-**تضخم بسيط:**يرتفع المستوي العام للاسعار بنسبة قليلة تتراوح بين 2-3% ويعتبر مثل هذا المعدل من اهداف السياسة النقدية في الدولة المتقدمة .وقد امكن تحقيقه في معظم هذه الاقطار بعد ان نجحت السياسة النقدية في محاربة التضخم كما يعتبر هذا المعدل البسيط محفزاً للاستثمار حيث يحافظ علي استقرار التكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة ويخفض من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

2-**التضخم المفرط:**يعتبر هذا النوع من اسوا انواع التضخم حيث يرتفع مستوي الاسعار باضعاف مستوياته السابقة فيزيد معدل التضخم الي ما يفوق 100% سنوياً .وغالبا ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب ،حيث تنخفض مستويات الانتاج الي ادني حد بسبب تاثر المنشآت الانتاجية والبنية التحتية مثل محطات توليد الكهرباء والطرق والجسور بالحروب .

3-**التضخم الزاحف:**يتسم هذا النوع من انواع التضخم بارتفاع بطئ في الاسعار .وهو ارتفاع في المستوي العام للاسعار بنسبة قليلة شهرياً بحيث يؤدي الي ارتفاع الاسعار بنسبة كبيرة قد تصل الي <sup>1</sup> 10%

<sup>1</sup> - السيد احمد عبدالخالق ، النقودو البنوك ، دار المريخ للنشر ، 2002-ص115-116

4-**التضخم العادي** : عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم ، فتضطر الدولة الي تمويل جانب من الانفاق العام عن طريق نقود بلا غطاء ،مما يؤدي بالنتيجة الي ارتفاع الاسعار ،وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمي من الدول.

5-**تضخم جذب الطلب**: يحدث عندما ترتفع الاسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي "المحلي والمستورد" وقد يكون ذلك مؤقتا وقد يستمر ، مثل ارتفاع اسعار العباب وبعض المواد الغذائية في الاعياد او المناسبات معينة (بداية الموسم)والسياحة ، وفي هذه الحالات فان زيادة الانفاق لا تمثل زيادة في الانتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجتها زيادة الاسعار.

6-**التضخم المتسلل**:وهو تضخم عادي ، لكنه يحدث اثناء انخفاض الانتاج ،حيث تبدأ اسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يحدث مخاوف لدي المستهلكين من استمرار ارتفاع الاسعار ، فيلجئون الي شراء سلع وخدمات اكثر من حاجتهم ،ويتخلصون من النقود ، فيتكون التضخم المتسلل الذي يؤدي الي كبح النمو<sup>1</sup> .

7-**التضخم الجامح**: عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش او مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي الي اخر ، او في الفترات التي تعقب الحروب ، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم اسوء انواع التضخم ، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي ويحدث عندما تتزايد الاسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن ، تصل فيها الي حدود 50% سنوياً وحتى اكثر من ذلك<sup>2</sup>

8-**التضخم المكبوت**:غالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم من الدول التي تاخذ بالاقتصاد الموجة ،حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الانفاق العام للدولة ،مما يؤدي الي ارتفاع الاسعار نتيجة زيادة الطلب علي العرض بسبب وفرة النقد ،فتلجأ الدولة الي التدخل

<sup>1</sup>-التضخم،www.aljazeera.net

<sup>2</sup>-ضياء مجيد الموسوي ،الاقتصاد النقدي ،الجزائر ،دار الفكر،ص215

من اجل التحكم بالاسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد، وكان الدولة بذلك كبتت(قيدت) تحول الفجوة بين الطلب الاكبر والعرض الاقل ،وهذا ما يؤدي الي ظهور الاسواق السوداء<sup>1</sup>.

9-**التضخم المستورد**: يعرف هذا النوع علي انه الزيادة المتسارعة والمستمرة في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني ان الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تاتيها بدورها مرتفعة الاسعار وتضطر الي بيعها في الاسواق المحلية بتلك الاسعار ، فالدول الصغيرة المنفتحة علي العالم لا يمكن ان يكون لها اي دور ملموس في تحديد اسعار السلع التي تستوردها .فهي مستهلك صغير لاتستطيع ان تؤثر في السوق العالمي واساره ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من الخارج.

10-**التضخم الركودي**: في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوي تشغيل الجهاز الانتاجي فتنزاييد معدلات البطالة ،و اذا كان هنالك احتكار كامل او مهيمن ، فلا يستطيع احد اجبار الشركات المحتكرة علي تخفيض اسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود ، ما يؤدي الي ارتفاع الاسعار مع ارتفاع معدلات البطالة<sup>2</sup>.

### اثار التضخم :

يؤدي التضخم الي انخفاض الدخول الحقيقية للسكان وتدني مستوي الرفاهية الاقتصادية ،كما تتاثر به دخول الافراد المجتمع بنسب متفاوتة حيث تنخفض الدخول لذوي الدخل غير المرنة (العاملون بالقطاع الحكومي -حملة السندات طويلة الاجل - المتقاعدون) وذلك بدرجة اكبر من ذوي الدخل المرنة (التجار -والحرفيين-والمهنيين) وبذلك فان التضخم يعيد توزيع الدخول لصالح الطبقات الغنية علي حساب الطبقات الفقيرة

<sup>1</sup>-غازي حسين عناية،التضخم المالي ،مصر،مؤسسة شباب الجامعة للنشر ،2000م،ص56

<sup>2</sup>-خالد واصف الوزاني واحمدحسين الرفاعي ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،(الطبعة الرابعة ،عمان ،دار وائل للنشر ،2001)،ص260،

،اضافة الي انه يعمل علي انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الانتاجية وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخاطر حيث ينصرف المستثمرون الي الاستثمار المالي في شراء العقارات والمعادن النفيسة والتحف والعملات الاجنبية ، اضافة الي ذلك فانه يؤدي الي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع سعر الفائدة مما يحد من قدرة البنوك من الاقتراض وتمويل المشروعات الانتاجية التي تحد من البطالة وارتفاع المستوي العام للاسعار<sup>1</sup>.

### اولا: الآثار الاقتصادية للتضخم :

للتضخم اثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وابرز هذه الاثار هي:

1-ارتفاع الاسعار والكتلة النقدية المتداولة :يترتب علي ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في اسعار المواد الاستهلاكية وان اولي الفئات المتضررة بهذه الكتلة محصورة بين ايدي مجموعة صغيرة لا تشكل الا نسبة ضئيلة جدا من السكان مما يعكس اثاره الاقتصادية السلبية علي المستويات المعيشية للسكان.

2-ازدياد معدلات التضخم تؤدي الي خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي الي زيادة الطلب علي رؤوس الاموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب علي رؤوس الاموال يؤدي الي ارتفاع اسعار الفائدة<sup>2</sup>.

3-فقدان النقود لوظيفتها كمخزون للقيم: تؤدي الارتفاعات المستمرة في الاسعار الي فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في اضعاف ثقة الافراد بوحدة العملة الوطنية ،وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة ،والذي يؤدي الي اضعاف الحافز علي الادخار لدي الافراد وزيادة الميل الاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار ، كما قد يتجه الافراد الي

<sup>1</sup> محمد عبدالحميد ،فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان ،رسالة ماجستير (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011)ص24  
<sup>2</sup> اثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف،www.google.com

تحويل الارصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك الي ذهب او عملات اجنبية ذات قيمة مستقرة او استخدامها في اقتناء سلع معمرة ،اوالمضاربة في شراء الاراضي والعقارات الفاخرة ،وذلك بهدف الاستفادة من الارصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تاثير التضخم وبناء علي ذلك فان التضخم يعمل علي زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره الي تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد .مرحلة التشغيل الكامل ،حيث ان الزيادة في الطلب الكلي لايقلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي الي ارتفاع مستويات الاسعار .

**ثانياً:الاثار الاجتماعية للتضخم :**

**اعادة توزيع الدخل واحتدام التمايز بين الطبقات:**

تعد دخول افراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الاكثر تائراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد ،حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الاسعار الي زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين واصحاب رؤوس الاموال ؛نظراً للارباح الطائلة التي تحققها ،والناتجة عن الزيادة في الطلب علي منتجاتها والتغيرات المستمرة في الاسعار وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية ،والتي تمثل غالبية افراد المجتمع وتضم اصحاب الدخل الثابتة واصحاب المعاشات التقاعدية ، وحملة السندات ، واصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الافراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وبذلك يسهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الاولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الامر الذي يؤدي الي احتدام التمايز بين طبقات المجتمع .

**تفشئ الرشوة والفساد الاداري:**

تؤدي الارتفاعات في مستويات الاسعار المحلية الي انخفاض القوة الشرائية للنقود ،وعجز نظام الاجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوي العام للاسعار ،مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة وعادة ما يلجا بعض اصحاب الدخل الثابتة الي هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في المستويات دخوله الحقيقية ،وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية ، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض الاعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي ، او القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول علي المقابل مادي<sup>1</sup>.

### ثالثاً: الاثار السياسية للتضخم:

نسبة لانخفاض دخول الطبقة الفقيرة يحدث التذمر بينها فتتحرك النقابات تحركاً سالباً تجاه الوضع السياسي القائم ، فيتهيأ الجو للانقلاب من رجال الجيش لتغيير نظام الحكم ، وقد حدث ذلك في كثير من دول العالم .واشهر اثر سياسي للتضخم هو ما حدث بين الحربين العالميتين عندما ارتفعت اسعار السلع ارتفاعاً جنونياً وفقدت في الجانب الاخر النقود قيمتها في المانيا مما ادي الي مجئ هلتز الي الحكم في ألمانيا واشعاله لنار الحرب مرة اخري<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - احمد محمد صالح الجلال ،مرجع سابق ،ص35  
<sup>2</sup> -عثمان يعقوب محمد ،النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ، الطبعة الثالثة،2005،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،ص50

## الفصل الثاني

### واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم في السودان

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي في السودان

يعرف مناخ الاستثمار بتعريفات متعددة وفيمايلي أهمها:

- 1- مناخ الاستثمار هوكل جوانب التي تحكم وتسير وتشرف علي تشجيع وتنظيم الاستثمار بالبلاد من تشريعات واليات تنفيذ وأجهزة تنفيذية علي مستويات الحكم المختلفة<sup>1</sup>.
- 2- كما عرف مناخ الاستثمار بانه مجمل الأوضاع العادية والقانونية والمؤسسية التي تهدف الي تنشيط حركة الاستثمارات<sup>2</sup>.

**عناصر مناخ الاستثمار:**

هنالك عدة عناصر لمناخ الاستثمار منها:

**1-الاستقرار السياسي:**

اول هذه العوامل الاستقرار السياسي للدولة داخليا وخارجيا فحيثما كانت هنالك تقلبات في نظم الحكم و تغييرات في سياسات الدولة وتوجيهاتها الداخلية يؤثر ذلك في نفسيات المستثمر ويجعله في وضع غير مطمئن علي تنمية امواله،فالمستثمر ينظر الي الاوضاع السياسية في البلد ومدى استقرارها و فعاليتها وخلو البلد من الاضطرابات الاهلية ومدى

<sup>1</sup> -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار :معوقات الاستثمار في الدول العربية :سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية -الكويت 1998 ،ص9  
<sup>2</sup> -د.اسماعيل حسن احمد: مناخ الاستثمار في الدول العربية وتحسينه ،ورقة عمل قدمت في الخرطوم -أكتوبر 2002،ص8

تمتعها بعلاقات جيدة ومستقرة مع البلدان الخارجية ووجود نظرة ايجابية نحو الاستثمارات  
الاجنبية<sup>1</sup>

## 2-الاستقرار الامني الداخلي:

لا يعني استقرار الدولة سياسياً و لكن هناك مشاكل امنية داخلية كثيرة جداً كالتهب  
والرشوة المحسوبية....الخ مما يخوف المستثمر ويجعله غير مطمئن في تعامله مع  
الجهات المختلفة.

## 3-الايوضاع الاجتماعية:

يقصد بالايوضاع الاجتماعية التركيبة السكانية للمجتمع من حيث الاعراف و  
المعتقدات الدينية ،وامكانية ومدى توفر الامن وحرية التنقل داخل البلد.

## 4-البنية التحتية :

وتتمثل البنية التحتية في الطرق و الاتصالات ووسائل النقل بانواعها المختلفة  
ومصادر الطاقة المياه،الكهرباء.

## 5-العمل وقوانينه:

يشمل نظام العمالة والنشاط النقابي وعلاقات العاملين بالمؤسسات التي يعملون بها  
وشروط الدولة في تنمية الموارد البشرية و التدريب.

## 6-الاطار المؤسس والادارة:

يقصد به تلك القوانين التي تضعها الدولة تشجيعها للاستثمار وتتمثل في الاتي:

أ-وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

ب-سهولة اجراءات الحصول علي ترخيص الاستثمار

<sup>1</sup>د.تاج السر مصطفى : مناخ الاستثمار في السودان ، مجلة الصناعة والتنمية ، مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية العدد الحادي عشر ، أكتوبر  
1998، ص13س

## 7- الضمانات :

تعني توفير الضمانات غير التجارية التي يواجهها المستثمر كالتأمين والمصادرة و الحروب والاضطرابات الاهلية ومدى التزام الدولة بما تتضمنه القوانين المنظمة للاستثمار و الاتفاقيات الدولية التي تصون حقوق المستثمرين.

## 8- قضايا الاراضي:

تشمل قوانينها وعلاقتها وانواع الملكية وطريقة تدخل الدولة والشروط الموجودة بالنسبة لتوظيف الارض وخاصة المساحات الكبير والمرتبطة بالزراعة والرعي والتعدين وهل الدولة توفر ذلك قبل دخول المستثمر.

## مناخ الاستثمار في السودان:

يعتبر السودان من اكبر الدول العربية والافريقية مساحة ،اذ بلغ مساحته مليون ميل مربع ،كما يمتاز السودان بموقع جغرافي متميز في قلب القارة الافريقية 'حيث تتوفر بالسودان امكانيات و موارد طبيعية ضخمة واراضي شاسعة صالحة للزراعة ،وموارد مياه وغيره من الامطار والانهار والمياه السطحية والجوفية وتنوع في المناخ الي جانب الثروة الحيوانية التي تقدر بحوالي 130 مليون راس (من الابقار والضان والماعز والابل) تعتمد علي المراعي طبيعية وغابات شاسعة ،كما توجد بالسودان ثروة معدنية هائلة لم تستغل بعد ،تشمل معدن الذهب والفضة والكروم والاستبوس والمنجنيز والجيبص والمابكا والرصاص واليورانيوم وغيرها الي جانب البترول والغاز الطبيعي .

## الاستقرار السياسي<sup>1</sup>:

ان التنمية القومية لا تتوفر لها عوامل النجاح الا في جو من الاستقرار السياسي الذي يوفر الطمأنينة والسلامة وفي هذا فقد تحقق الاتي :

الساعة 9 صباحاً <http://www.sudan.lmanamak.com/munch.htm> - 2010/11/9-1

1-تطبيع العلاقات الخارجية مع دول الجوار وتوثيق الصلات مع الدول الشقيقة والصديقة والسعي لاحتلال السودان لموقعة الطبيعي من المجتمع الدولي.

2-السعي لتحقيق الوفاق الوطني والوصول لاستقرار من اجل العمل لتحقيق التنمية والرفاهية.

3-بذل الجهود لاحلال السلام وايقاف الحرب الاهلية ،واستكمال البناء السياسي والمؤسسي للدولة.

### السياسة الاقتصادية :

ظل الاقتصاد السوداني منذ فجر الاستقلال يواجه تحدياً حقيقياً في كيفية تحقيق طفرة انمائية لكسر الجمود في النمو الاقتصادي وتغيير هيكله القطاع الرعوي التقليدي , بجانب تطوير القطاع الصناعي وتفعيل الطاقات المعطلة ولم تنجح محاولات التخطيط الاقتصادي خلال العقود السابقة ،بالرغم من الامكانيات الهائلة التي يتمتع بها السودان.

لقد اعتمد السودان في الفترة ما بعد الاستقلال وخاصة حقبة السبعينيات والثمانينيات علي تدفقات القروض الخارجية لتمويل التنمية ،ولكن نسبة لسوء استخدام بعض القروض وما واكبه من اختيار غير مدروسة . بالاضافة الي غياب تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة ومستقرة , لم تحقق تلك المحاولات الاهداف المنشودة الامر الذي اعاق نمو البلاد اقتصاديا .

جرت اعادة هيكله الاقتصاد السوداني من خلال برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في حقبة التسعينيات اشتمل علي ما يلي:

- 1-تقليص دور الدولة في العمل الانتاجي لافساح المجال للقطاع الخاص من خلال سياسات الاختصاص وتحرير الاسعار ,ووقف دعم السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية ,وازالة القيود علي تدفق راس المال الخارجي والتعامل بالنقد الاجنبي<sup>1</sup>.
- 2-اصلاح النظام الضريبي ليتماشي مع هياكل الاسعار المقارنة وتحفيز الانتاج والاستثمار والمبادرات الخاصة والتدرج في التطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ومراجعة فئات التعريفة الجمركية وهيكلتها لتصبح فئات التعريفة الجمركية اربعة بدل ثلاثة فئة وبفئة اعلي من 45%.
- 3-توسيع قاعدة الاقتصاد بدخول البترول والتوسع في التجارة والخدمات الاقتصادية
- 4-استيعاب مستويات عالية من الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال البترول والتعدين والصناعة والزراعة والنقل .حيث وصل حجم الاستثمار الكلي ما بين 20-30% من الناتج المحلي الاجمالي.
- 5-تحسين مؤشرات الاقتصاد وعوامل استقراره واهمها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المضطرد في السنوات الاخيرة وانخفاض معدلات التضخم الي رقم احادي واستقرار سعر الصرف العملة الوطنية ,وانخفاض عجز الموزانة في مكوناتها المحلي الي اقل من 1% من الناتج المحلي الاجمالي ومواصلة بناء الاحتياطات من النقد الاجنبي وتطوير سوق الاوراق المالية والغاء القيود علي معاملات النقد الاجنبي.
- 6-انشاء وزارة الاستثمار بمرسوم جمهوري في نوفمبر 2002م اوكلت اليها المهام الاساسية لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي ,والعمل علي توفير المناخ والبيئة الجاذبة لتلك الاستثمارات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- عبد الوهاب عثمان محمد منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان بشركة مطابع السودان للعملة ,2001م,ص458.

<sup>2</sup>-عبدالوهاب عثمان محمد ,مرجع سابق ,ص458

- 7- وفي اطار المتغيرات الاقليمية والدولية فقد تحقيق الاتي.
- 8- استعادة عضوية السودان صندوق النقد الدولي والشروع في تطبيق علاقاته مع مؤسسات التمويل الاخري .
- 9- دخول السودان في منظمة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرقاً افريقيا "يكوميسا " وتحولها الي سوق مشتركة خالية من العوائق الجمركية حيث تم اعتباراً من اكتوبر 2000م تطبيق الرسوم الجمركية الصفرية
- 10- الدخول في منظمة التجارة العربية الامر الذي يؤدي الي توسيع دائرة السوق الخارجي.
- 11- اما علي صعيد الدولي فقد تم الاستعداد للدخول في منظمة التجارة العالمية بتعديل التشريعات والاجراءات الاقتصادية خاصة الضريبة الجمركية .
- السياسة المالية:**

اعتمدت السياسة المالية في السودان علي المؤشرات التالية:

سياسات التحرير الاقتصادي الشامل للاقتصاد السوداني التي تعتمد علي قوي العرض والطلب التي انعكست علي مؤشر النمو الاقتصادي الكلي للنتائج المحلي الاجمالي والذي يبلغ 6% سنوياً في المتوسط , وانخفاض معدل التضخم من 164% عام 1996م الي 16% عام 1999م , حتي بلغ 6% في نهاية العام 2000م واستقر نسبياً حتي العام 2007م.

اما في مجال القطاع الخارجي فقد شهد الميزان التجاري تحسناً ملحوظاً وحقق فائضاً في عام 2000م بعد دخول صادرات البترول واتجهت الدولة الي تحريك طاقات القطاع الخاص وافساح المجال امامه واسعاً في مقابل القطاع العام منفرداً او ضمن قطاع مختلط او مشروعات مشتركة مع الحكومة .

والتخصيص يتم اما في شكل تخصيص للعمليات او تخصيص للامتيازات او التخصيص بصفة عامة.<sup>1</sup>

ويتم ذلك في اطار تقليل دور القطاع وادارة جميع مؤسسات وشركات القطاع العام علي اسس تجارية واقتصادية سليمة.

### السياسة النقدية:

الغاء القيود علي المعاملات النقد الاجنبي وتحرير الانظمة السعريه من التحكم الاداري وتمكينها من عكس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية وميزان العرض والطلب علي راسها سعر الصرف وانظمة تسعير المنتجات الزراعية والخدمات الحكومية.<sup>2</sup>

تبني سياسات التحرير الاقتصادي وقفل طريق انظمة التغيير والتحكم في المعاملات المكتوبة.

تقويم العملة الوطنية بحيث يرسى سعرها الواقعي بتاثير اليات السوق في نطاق سوق حر منظم ومرتب تحكمه حوافز الانتاج والاستهلاك وحرية المعاملات.

ويلعب فيها النظام المصرفي دور المصحح للاختلالات السوق الكابح لفوضي المضاربات والمعزز بقدرات التضخم التلقائي الاتي للهياكل السعريه بما فيها اسعار الصرف.

### سوق الاوراق المالية:

في ظل سياسة التحرير الاقتصادي فقد انشأ سوقاً للاوراق المالية في بداية التسعينيات 1994م حيث تم انشاء السوق الاولية وهي سوق التي يتم فيها اصدار الاوراق المالية للاكتتاب العام وفي العام 1995م تم افتتاح السوق الثانوية وهي سوق تداول الاسهم وقد

<sup>1</sup><http://www.sudan.lmanak.com>

<sup>2</sup>-<http://www.sudan.lmanak.com/munch.htm>

اتطلق السوق ليسهم في دفع عجلة الاقتصاد بجزية لحقوق المساهمين والمشاركين في عملية الاستثمار وبالنظر الي واقع التجربة نجد ان كثير من الشركات المساهمة يساهم فيها مستثمرين غير سودانيون يتمتعون بضعها بعضوية اورئاسة مجلس ادارتها كل ذلك يدفعنا لدعوة الاجانب للتعرف علي هذه السوق وقانونها وما ينتجة لهم من مزايا حتي يتنسي لهم استثمار اموالهم ,حيث لا تسمح باي نوع من التبادل كبيع لاجل وعقود الخيار كما صدر قانون صكوك التمويل 1994م والذي يعتبر بديلاً للسنوات المؤسسة علي الاستثمار بالفائدة التي تحدها الانظمة الربوية.وقد نص القانون صراحة علي انه يجوز لغير السودانيين الاكتتاب بالاوراق المالية دون تحديد نسب معينة-ضمانات الاستثمار يتمتع المشروع بالضمانات الاتية:(عدم التاميم والمصادرة اونزع الملكية للعقارات كلياً اوجزئياً للمنفعة العامة الا قانون او مقابل تعويض عادل ,عدم حجز علي الاموال المشروع او مصادرتها او تجميد او التحفظ عليها الا بامر قضائي , ضمان تمويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع او تصفيته او التصرف فيه باي وجه من اوجه التصرف كلياً او جزئياً بالعملة التي استورد بها شريطة الوفاء باي التزامات مستحقة قانوناً , كما يجوز اعادة تصدير الالات والمعدات والاجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الاخري , ضمان تحويل الارياح وتكلفة التمويل الناتجة عن راس المال بالعملة التي استورد بها راس المال او القروض في تاريخ الاستحقاق ,يسمح للمشروع باستيراد المواد الخام التي يحتاج بعد قيد المشروع في سجل المصدرين والمستوردين تلقائياً , لضمان وحماية الامتيازات الممنوحة للمشروع , حظر القانون علي اي جهة ادارية .الامتناع عن تنفيذ الميزات الممنوحة بموجب احكام القانون .<sup>1</sup>

**النبية الهيكلية:**

مما لاشك فيه ان تطور البنيات الاساسية من من اهم عناصر مناخ الاستثمار ,اذا نظراً الي ربط هذا الجانب نجد ان هنالك تطوراً ملحوظاً قد طرا علي الخدمات في مجال الاتصالات حيث تم ربط البلاد بشبكة اتصالات حديثة خاصة المدن داخلياً وولائياً . هذا بالاضافة الي الاتصالات العالمية سلكية ولا سلكية ,وربط البلاد بالعالم من حوالنا ,وقد تم ربط بالعالم بنظم تكنولوجيا تقنية المعلومات المتطورة مثل (شبكات الانترنت والبريد الالكتروني) لخطوة للتعايش مع المجتمع الدولي اما في مجال الطرق فقد بدأت الانطلاقة في مجال ربط الولايات بطرق عابرة مثال طريق التحدي عطبرة الذي تم انجازه وعطبرة هيا وطريق شريان الشمال الذي يربط امدرمان دنقلا وطريق السلام وطريق الانقاذ الغربي ,هذا بالاضافة الي شبكات الطرق الداخلية فقد تم تاهيل السكة حديد كما ازداد الاقبال علي الاستثمار في مجال النقل البري بصورة ملحوظة مما ادي الي خفض تكاليف الترحيل .

كما تم توسيع الموانئ البحرية والنهرية بانشاءموانئ سواكن ومينا بشائر وميناء عثمان دقنة واعادة تاهيل ميناء بورتسودان وفي مجال الطاقة التي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية الاخري فان البلاد تزخر بموارد كثيرة من الطاقة الاولية التي يمكن ان تنتج منها الطاقة الكهربائية ,منها المائية والحرارية فضلا عن الطاقة الجديدة والمتجددة وقد اضاف استخراج البترول ومشتاقته مورداً جديداً من مصادر الطاقة.

### الاطار الاداري:

ان اكثر العوامل التي تؤدي لي عدم اقبال المستثمرين بصفة خاصة الاجانب منهم تعقيدات الاجراءات الادارية الخاصة بالحصول علي الترخيص وتعدد الجهات لتنفيذ العملية الاستثمارية .

وفي هذا الاطار فقد سعت الدول لتبسيط الاجراءات فظهرت فكرة الشباك الوحيد الذي تتركز فيه الموافقة علي الاستثمار وكل اجراءاته بجهة واحدة ,وقد اخذت في السودان شكلاً مشابهاً تمثل في وزارة الاستثمار التي تم انشاؤها للقيام بهذه المهام. واخيراً في اطار سياسات الدولة لتفعيل هذا الدور تم انشاء المجلس الاعلاه للاستثمار.

## المقومات الاقتصادية:

### القطاع الزراعي:

تبلغ جملة الاراضي الزراعية ما يقارب 200 مليون فدان ,حيث تبلغ جملة الاراضي المستقلة منها 40 مليون فدان تقريباً فقط ما يعادل 20% تقريباً من جملة المساحة الصالحة للزراعة تتركز الاراضي الزراعية علي ضفاف نهر النيل وروافده فيما تعرف بالسهولة الفيضية وهي تمتاز بالخصوبة العالية ونتاجية قياسية وهي اراضي تصلح لزراعة القطن بكل انواعه والبقول السوداني والقمح وقصب السكر والخضر والبقوليات والتوابل والفواكه بكل انواعها....الخ.<sup>1</sup>

**هنالك قطاعين اساسيين تتوفر فيهما فرص الاستثمار المستقبلية هما:**

### أ/ القطاع المروي الحديث:

يعتمد علي الري من مياه النيل وروافده بصورة رئيسية والانهار والودية الموسمية بجانب مصاد الري من المياه الجوفية ,حيث تقدر المساحة المتاحة للاستثمار بهذا القطاع في حدود مليون هكتار من الاراضي الطينية الخصبة حيث تتاح لها مياه الري الصناعي سواء بالطلنمبات من النيل الرئيسي وروافده عن طريق السدود الترابية , للاستفادة من المياه

<sup>1</sup> <http://www.sudan.lmanak.com/munch.htm>

الموسمية وبجانب استقلال المياه الجوفية عن طريق الابار الارتوازية ,وادخال نظام الري المحوري والري بالتنقيط.

### ب/ القطاع المطري الالي:<sup>1</sup>

تقوم فكرة هذا الاستثمار والذي بدا منذ الاربعينيات علي استغلال السهول الطينية الوسطي في السودان والتي تصل جملتها الي اكثر من 20مليون هكتار,وتستقبل معدلات امطار سنوية تتراوح في المتوسط بين 400-700ملم وهي معدلات كافية لانجاح زراعة مجموعة من المحاصيل الحقلية الهامة حيث يمتلك السودان ثلاثة مواقع رئيسية لهذا النمط الانتاجي والذي يتسم بقلّة التكلفة الراسمالية وتتمثل هذه المواقع في شرق السودان "منطقة القصارف " ومنطقة جنوب كردفان ,منطقة النيل الازرق.

### قطاع الثروة الحيوانية:

ان اهم ما يميز الثروة الحيوانية ومنتجاتها في السودان بانها ذات جودة عالية وذلك لاعتمادها علي المراعي الطبيعية التي تخلو تماما من اي مركبات مرتبطة بالاعلاف التي تقوم علي المواد العضوية ومركباتها فالسهولة الشاسعة والاقاليم المناخية المتباينة اعطت ميزة بنسبة كبيرة لتربية الحيوانات مما جعلها خالية من كافة امراض الحيوان الوبائية ,بالاضافة الي العناية الصحية والمجربية التي تقوم بها السلطات المختصة بوزارة الثروة الحيوانية السودانية .ويتمتع السودان بوجود ثروة حيوانية ضخمة من ابقار وماعر ,ضان ,ابل اذ تقدر بحوالي 130مليون راس تقريبا هي المصدر الرئيسي لانتاج اللحوم الحمراء ,اضافة الي ان السودان مكتفياً ذاتياً من هذه السلعة.

### القطاع الصناعي:

تمثل الموارد الاقتصادية الهائلة المتمثلة في الانتاج الزراعي والحيواني والتعديني بالسودان اهم الاسس اللازمة لقيام قاعدة صناعية وتشمل هذه الصناعات .

<sup>1</sup>- <http://www.sudan imanamak.com/munch.htm>

الصناعات الغذائية، وصناعة النسيج، صناعة الجلود والاحذية، صناعة السكر، صناعة زيوت الطعام، صناعة الصابون، صناعة الاسمنت، الصناعات الدوائية وغيرها من الصناعات.

### قطاع التعدين:

تشير المؤشرات والدراسات الجيوفيزيائية ان السودان يعتبر من اغني الدول في ثروات باطن الارض وان ما تم اكتشافه حتي الان.

### النفط:

تاتي اهمية النفط من انه المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية المختلفة وقد دخل السودان النادي العالمي للدول المنتجة للبترول بانتاجية تقدر بحوالي 200 الف برميل في اليوم، يتم نقلها عبر الخط انابيب طوله 1610 كلم من اقصي الجنوب الغربي الي ميناء بورتسودان ومن المعلوم ان البترول السودان قد ساهم بقدر معتبر في ميزانية الدولة.<sup>1</sup>

### الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان:

السودان بمساحته الشاسعة وموقعه الجغرافي المتميز وموارده الطبيعية سواء في ظاهر الارض او باطنها بجانب تنوع منافه يدعم ترشيحه من قبل منظمة الاغذية الزراعية العالمية الفاو في العام 1974م بان يكون (سلة غذاء العالم) وذلك لما توفرت له من امكانيات اقتصادية كبيرة لم تتوفر لكثير من البلدان و لكن رغم ذلك لم يمكن السودان من الاستقلال الفاعل لهذه الموارد و تسخيرها لبلوغ مستويات رفاهية من التنمية الاقتصادية و ذلك لضعف الامكانيات المالية التي تساعد علي تفصل هذه الموارد و استثمارها للاستفادة منها اقتصادياً لان القدرة علي الاستثمار تتوقف علي مدي توفير الامكانيات الاستثمارية في المجتمع من الناحية الكمية و النوعية والمتمثلة في رفع حجم الادخار في المجتمع سواء

<sup>1</sup> - <http://www.sudanlmanaAK.com/munch.htm>

علي مستوى الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص او علي مستوى الحكومة والوحدات الاقتصادية المملوكة لها(الادخار العام) ما ساعد علي تعبئة الموارد الاقتصادية في العملية الانتاجية و هذا ما لم يتمكن السودان من تحقيقه نسبة شبح الموارد المالية المحلية في مصادرها المتعددة ما جعل السودان و كثيرة من الدول النامية نتيجة نحو جذب رؤوس الاموال الخارجية واستقطاب الاستثمارات الاجنبية وذلك من خلال تهيئة المناخ الملائم بجذبها بفرضية ان هذه الاستثمارات توفر المال اللازم لاقامة المشاريع الاستراتيجية و مشاريع البنية التحتية التي يعجز راس المال الوطني عن اقامتها وصولا لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد .

السودان منذ فجر الاستقلال سعي لتشجيع الاستثمارات الاجنبية وتدفعها للداخل حيث صدرت العديد من القوانين الاستثمار التي تضمن الكثير من الامتيازات و الاعفاءات التي تعمل علي جذب رؤوس الاموال الاجنبية وتدفعها للسودان ،لان تدفق الاستثمار الي اي بلد يتوقف بصورة كبيرة علي توفير المناخ الاستثماري الجاذب بالبلد ،وهي مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تؤثر ايجابيا في المستثمر وتضيفه بتوجيه استثماراته الي دولة دون الاخر لذا نجد ان المناخ الاستثماري يشمل علي عدة محاور رئيسية:

-المحور السياسي حيث يجب ان تتوفر فيه الاستقرار السياسي في البلد المضيف للاموال الاجنبية فهذا يوفر الطمانينة و السلامة لتلك الاموال .

-المحور الاقتصادي الذي يجب ان تتوفر فيه الاستقرار الاقتصادي بالبلد المضيف للاستثمارات .

-المحور الاداري الذي يجب ان تكون فيه الاجراءات التنظيمية للاستثمارات قصيرة الظل الاداري وبسطة (النافذة الواحدة)

-المحور التشريعي الذي يجب توفر فيه البلد المضيف القوانين التي تشجع الاستثمار .  
-المحور البنيوي والذي يجب تتوفر فيه البنيات الاسيائية من طرق وجسور واتصالات  
...الخ في البلد المضيف وتعتبر من اهم عناصر المناخ الاستثمار بالبلد المضيف  
للاستثمارات .

## المبحث الثاني

### قوانين الاستثمار في السودان (1956-2007م)

منذ الاستقلال اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بالاستثمار وهنا نتناول سرد تاريخي لي  
قوانين الاستثمار في السودان و التعديلات التي مر بها خلال تلك الفترة وهي كمايلي<sup>1</sup>:  
اولاً: قانون الميزات الممنوحة:

صدر قانون الميزات الممنوحة في عام 1956م،وهو اول تشريع لتشجيع الاستثمار في  
السودان ،اذ يتخص بتشجيع الصناعة ويعكسي اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي،وقد نقل  
هذا القانون للمستثمر الاجنبي التسهيلات التالية:

1/الشروط التي يجب توفرها في المنشأة بقية الحصول علي تصديق انشائها و التمتع  
بالامتيازات الواردة في القانون و هي مثل:-

أ-ان تكون المنشأة ذات فائدة للمجتمع

ب-ان تكون المنشأة ذات مستقبل باهر وان تتوفر لها عوامل النجاح

ت-ان تتمتع المنشأة براس مال كافي وادارة مناسبة

2-الحوافز المالية والتي تتحصر في الاتي:

<sup>1</sup>-عمران عباس(2012)-الاستثمار في السودان والرؤية المستقبلية للاستثمار في ولاية النيل الأبيض -السودان-دار عزة -2012-ص48

أ/ارباح الاعمال التي تبلغ 5% من راس المال المستثمر تعتبر معفاة من ضريبة الارباح و التي تزيد عن 5% تؤخذ منها الضريبة تتصف القيمة ،و تتراوح فترة السماح و الاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال من سنتين الي خمسة سنوات ، اعتماداً علي حجم الاستثمارات فمثلا بالنسبة لحجم الاستثمار الذي يقل عن عشرين الف جنيه فان الفترة الاعفائية عبارة عن سنتين ،وبين (20-100)الف جنيه تكون فترة الاعفاء ثلاث سنوات ،وإذاكان حجم الاستثمار اكثر من مائة الف جنيه فتكون فترة السماح خمسة سنوات <sup>1</sup>

ب/يحسب الاهلاك بضعف القيمة او المعدل الجاري

ج/تخفيض ضريبة الوارد علي المواد الخام والمواد المستوردة والتي تعتبر ضرورية للانتاج

د/الخسارة التي تنتج خلال فترة السماح يمكن ان تحمل للاعوام القادمة

3-الامتيازات الغير مالية هي :

أ/منح الاراضي صناعية باسعار رمزية

ب/تخفيض اسعار النولون والطاقة والترحيل

ج/الضمان ضد التاميم والسماح بتحويل راس المال والارباح للخارج

د/حماية المنتجات المحلية ضد الواردات الاجنبية ،وقد اسند تنفيذه لوزارة التجارة الصناعة

**ثانياً:قانون تنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 1967م:**

يهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك يجذب رؤوس

الاموال الاجنبية لقطاع الصناعة ،والشروط التي يجب ان توفرها المنشأة بقية الحصول

علي التصديق بانشائها والتمتع بالامتيازات الواردة في القانون هي:

أ/ان تكون المنشأة ذات اهمية صناعية

ب/توفر فرص عمالة كبير

<sup>1</sup>-المرجع سابق-ص49

ج/يعمل في مجال احلال الواردات

د/تساهم في نمو الاقتصادي وتعمل بكفاءة عالية

ه/تتمتع براس مال كافي و بصورة تجارية جيدة

اما المميزات و التسهيلات التي يمنحها القانون هي :

أ-حددت فترة بالنسبة للمشروعات خمسة سنوات بغض النظر عن حجم الاستثمار

ب-يمكن ان يحسب الاهلاك بضعف او ثلاث اضعاف المعدل خلال هذه السنوات

ج-الاعفاء الكامل من ضريبة ارباح الاعمال لمدة خمسة سنوات من بداية الانتاج ام

الصناعات التي يبلغ حجم الاستثمار فيها مليون جنيه فاكثر تعفي من نصف الضريبة لمدة

خمس سنوات اخري

د-ترحيل الخسارة من سنة لآخري خلال فترة السماح فقط<sup>1</sup>

ه-العمل علي حماية المنتجات المحلية من خلال رفع التعرفة الجمركية علي البضائع

المستوردة

**ثالثاً:قانون التنمية و تشجيع الاستثمار لسنة 1972م:**

صدر هذا القانون لعام 1972م والشروط التي يمنحها للمنشأة لتحصل علي التصديق

بانشائها والتمتع بالامتيازات الواردة في هذا القانون هي :

أ-ان تساهم المنشأة في التعاون الاقتصادي مع الدول الافريقية و العربية

ب-ان تكون المنشأة في الاقاليم والريف ،اما الامتيازات المالية وغير المالية والتي شملها

القانون هي <sup>2</sup>:

أ/ان لا تتعدى فترة الاعفاء من الضريبة خمس سنوات (فترة السماح)

<sup>1</sup> - المرجع سابق ،ص49

<sup>2</sup> -عمران عباس-مرجع سابق -ص49

ب/وبالنسبة لضريبة ارباح الاعمال

-الاعفاء الكامل في حالة الارباح التي تبلغ 10% او اقل من حجم الاستثمار

-تؤخذ 50% من معدل الضريبة اذا كانت الارباح داخل ال10% من حجم الاستثمار

-اما اذا زادت المنشأة رأسمالها خلال العشر سنوات الاولى فان الاعفاء يكون بنفس السنة

التي زيد بها راس المال

ج/يحسب الاهلاك بالمعدل الجاري اوضعه او ثلاث اضعافاً اعتماداً علي عدد الورديات

التي تعمل بها المنشأة

د/ا لرسوم الجمركية علي الالات والمعدات والاجهزة وقطع الخيار يمكن ان تعفي كلياً او

جزئياً اذا لم يكون هذه المعدات موجودة في السوق المحلي بكميات متوفرة

ه/دفع المنشأة الي رسوم انتاج اوجمارك مقابل المواد الخام ومواد التغليف التي استقلت في

تصدير المنتج وفي هذا تشجيع للصناعة التي تعمل في مجال الصادر .

اما الامتيازات الغير المالية فتتمثل في الاتي:

أ/ يكمن ان تدفع قيمة الارض الصناعة في شكل اقساط

ب/تخفيض الرسوم علي المباني الصناعة

ج/وقف تصدير المواد الخام التي تحتاج لها الصناعة المحلية بهدف توفيرالعملة الصعبة

وتحسين وضع ميزان المدفوعات

د/تشجع الصناعات التي تقوم في الريف من خلال اعطاءها معاملة افضل خاصة في

مجال التمويل في البنك الصناعي و ذلك بغرض الحد من الهجرة الي المدن

ه/تمنح قانون الحماية الكافية للانتاج المحلي وذلك خلال زيادة رسوم الجمارك علي

البضائع المستوردة والتي تنافس البضائع المحلية

و/عدم التمييز بين المنشأة الوطنية و الاجنبية وذلك لتشجيع راس المال الاجنبية .

## رابعاً: قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1974م:

صدر هذا القانون سعياً لتحقيق المزيد من المكاسب للمستثمرين في قطاع الصناعة  
ولسد الثغرات التي في قانون 1974م، ويهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في  
المنشآت التي يتوفر فيها اي من الشروط التالية:

أ/ ان تكون لها اهمية استراتيجية

ب/ ان يعتمد انتاجها علي المواد الخام المحلية

ج/ ان تغني عن الاستيراد كلياً او جزئياً او يساهم انتاجها في التصدير

د/ ان توفر فرص العمل للسودانيين

هـ/ ان يساهم عملها في زيادة الدخل القومي

و/ ان يساهم عملها في تحقيق اهداف التعاون المتكامل الاقتصادي مع الدول العربية  
والافريقية .

من امتيازات هذا القانون:

أ/ الاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة خمس سنوات تحسب من تاريخ بدء الانتاج

ب/ الاعفاء منها لمدة خمسة سنوات اخري اذا كانت جملة الارياح السنوية لاتزيد عن  
10% من راس مال المشروع

ج/ الاعفاء منها لمدة خمس سنوات اضافية بالنسبة للمشروع الذي يزيد راسماله في العشر  
سنوات الاولي ،علي ان تكون الاعفاء منها بنفس النسبة المئوية التي زادت راس المال  
،واذا كانت نسبة الارياح في هذه الحالة اقل من 20% من راس مال ،ويعد الزيادة تكون

الاعفاء ككل ،اما الضرائب المحلية ،وهناك بعض الماخذ علي هذا القانون نذكر منها:

أ/اعطي صناعات غير منافسة فرصة العمل

ب/لم يحدد زمنا للاعفاءات الجمركية

ج/لم يربط الاعفاء بحجم راس المال

د/ان هذا الميزات لم تؤدي الي دفع الصناعة كما ينبغي مقارنة بالفقد الايرادي المقدر ب8% من الايرادات العامة.

### خامساً: قانون تشجيع الاستثمار الزراعي لسنة 1976م:

صدر هذا القانون من اجل تشجيع الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية ومن اجل تطوير القطاع الزراعي المطري التقليدي وتنمية ثرواته الطبيعية وثرواته الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسودان فيما يحتاج اليه من السلع والمنتجات الزراعية وذلك لانتاج اكبر قدر منها و ذلك لتصديرها ،وبالتالي زيادة حصيلة البلاد من العملات الصعبة ،كما عمل القانون علي تنويع الانتاج الزراعي بما يؤمن الاقتصاد السوداني من خطر الاعتماد علي محصول نقدي واحد .وكذلك عمل علي احداث التكامل النوعي بين الانتاج النباتي والحيواني والتكامل الوظيفي بين الزراعة والصناعة واعطي قانون المشروع ميزات علي نحو التالي:

أ/الاعفاء لمدة خمسة سنوات من ضريبة ارباح الاعمال تبدا من تاريخ بدء الانتاج

ب/الاعفاء لمدة خمسة سنوات اخري اذا كانت جملة الارباح لا تزيد عن 10% من راس مال المستثمر

ج/ اعفاءات كلية او جزئية من الرسوم الجمركية بدون زمن محدد،وعرف القانون راس مال بانه (راسالمال الموظف في المشروع عند بداية الاستثمار من اصول ثابتة و منقولة زائداً اي اضافات)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -عمران عباس -مرجع سابق-ص52

## سادساً: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م:

في عام 1980م رات الدولة التحول من القوانين القطاعية للاستثمار الي قانون موحد للاستثمار وهو قانون تشجع الاستثمار لسنة 1980م والذي قدم تعريفاً شاملاً للمشروع في كافة المجالات الزراعية والحيوانية والتعدينية والتقنية و النقل والتخزين وفي اي مجال اقتصادي اخر ،والقانون تشجيع المبادرات الاستثمارية في القطاع الخاص والعام والتعاوني والمختلط ،وقدم القانون تسهيلات تفضيلية للتنمية الاقليمية ومن اهم سمات هذا القانون انه موحد سلطة منح التراخيص في جهة واحدة و تم انشاء الامانة العامة للاستثمار التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني كهيئة تنفيذية موكل لها اهمية تطبيق القانون ومن الميزات التي يمنحها هذا القانون :

أ/اعفاء المشروع كلياً وجزئياً من ضريبة ارباح الاعمال لمدة اقصاها خمس سنوات تبدا من تاريخ الانتاج ،ويتوقف تحديد مدة الاعفاء علي اهمية المشروع الاقتصادية وحجم الاستثمار فيه

ب/يجوز للوزير زيادة فترة الاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة اقصاها خمس سنوات للمشروع المتكاملة مثل مشروعات طرق و الخدمات الاقتصادية والتي تحتاج الي استثمارات ضخمة

ج/الاعفاءات الجمركية بنسبة 70%علي الالات و المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة واطاف عليها الاعفاء من رسوم الانتاج.<sup>1</sup>

## سابعاً : قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م:

<sup>1</sup>-عمران عباس-مرجع سابق -ص55

بعد قيام ثورة الانقاذ الوطني في العام 1989م وفي اطار محاولتها انعاش الاقتصاد السوداني تم انعقاد المؤتمر الاقتصادي الاول بغرض مراجعة الاداء الاقتصادي بالبلاد ووضع سياسات والاجراءات اللازمة للنهوض بجميع المرافق الاقتصادية والاجتماعية .

قرر المؤتمر مراجعة قانون تشجيع الاستثمار ووضع السياسات و معالجة السلبيات وازالة المعوقات امام الاستثمارات بالبلاد مع تبسيط الاجراءات لذلك تم اصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م والذي عدل في مارس 1991م ومن سمات هذا القانون انه اشار بوضوح الي انه لايجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات والتسهيلات والضمانات ،وبموجب هذا القانون تم انشاء جهاز مستقل عن الوزارات ذات الصلة بشؤون الاستثمار وفي العام 1994م تم تطبيق النظام الفدرالي والذي بموجبه تم تقسيم السودان الي 26 ولاية ،واصدر المرسوم الدستوري الثامن عشر والذي تصل علي منح الولايات مزيداً من الصلاحيات السياسية والتنفيذية ،فقد اصدر مجلس الوزراء قراراً تم بموجبه حل الهيئة العامة للاستثمار وانشاء مجلس ادارة الاستثمار لكل ولاية،تهتم بامر الاستثمار في السلع الولائية ،اما المشروعات القومية فقد استندت مهمة استخراج تراخيصها الي الوزارات الاتحادية المختصة ،وبالتالي تم الغاء قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995م.

### **ثامناً: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م:**

في عام 1996م تم التوقيع علي قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م وتضمن نفس المزايا و التفضيلات و التسهيلات التي وردت في القوانين السابقة الا انه ابتدع ثلاث مستويات لتراخيص المشروعات الاستثمارية و التعامل معها واعطي كل منها سلطات وهي

:

أ/الحكومة الولائية:إصدار التراخيص ،ومنح المشروعات الاستثمارية ،الاعفاء من الضرائب و الرسوم الولائية والتوصية لوزارة المالية الاتحادية بشأن منح الاعفاءات الجمركية والضريبية المفروضة بقانون اتحادي

ب/الوزارة الاتحادية المختصة:إصدار التراخيص ومنح المشروعات الاستثمارية الاعفاءات الجمركية والاعفاء لمدة لاتزيد عن خمس سنوات من ضريبة ارباح الاعمال

ج/وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،منح الاعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات الولائية ومنح الميزات التفضيلية للمشروعات الاتحادية .بالاضافة الي القيام بمهام الترويج للاستثمار مركزياً.

### تاسعاً : قانون تشجيع الاستثمار 1996م-تعديل 1998م:

في العام 1998م تم اصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998م لمواكبة التغيرات الاقتصادية علي المستوي العالمي والمحلي ،حاول القانون تلافي كل السلبيات التي صاحبت تطبيق صلاحياتها قد انحصرت في نفس الاختصاصات التي كنت تتبع لوزير المالية .الامر الذي يعرضها بذا الوضع الراهن الي كل السلبيات التي حدثت في قانون 1996م ،ورغم قصر فترة أنشاءوزارة التعاون الدولي والاستثمار الا انها استطاعت تحقيق انجازات مقدره تتمثل في الاتي:

أ/قامت باعادة تشكيل اللجنة الاشتشارية التي كانت تنتظر التوصيات المقدمة من الوزارات الاتحادية والولائية ،وتضم اللجنة الغرف الصناعية وبعض الوزارات المختصة في مجال الاستثمار

ب/قامت بالاتصال بالوزارت التي لم تتمكن من فتح مكاتب الاستثمار بها حتي الان وذلك بغرض التنسيق والمساعدة في فتح تلك المكاتب

ج/قامت الوزارة بزيادة بعض المشاريع الاستثمارية وذلك في اطار المتابعة في حل المشاكل التي تحدث للمستثمرين في مشاريعهم.<sup>1</sup>

### عاشراً:قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م:

مرت التسريعات الاستثمارية بتطورات متعددة وفقاً للتطورات الستورية والاقتصادية حتي تواج الامر بصدور قانون تشجيع الاستثمارية لسنة 1999م الذي بدا العمل به في يوليو 1999م ،وصدرت لائحته التنفيذية ،وبدا العمل بها اعتباراً من اكتوبر 2000م.

-يتميز قانون الاستثمار السوداني بخصائص عدة ابرزها:-

1- اجاز القانون للمستثمر الاجنبي الحق بتملك المشروع الاستثماري بالكامل ،وحق تملك الاراضي اللازمة لاقامته او التوسع فيه دون اشتراط وجود شريك سوداني .بالاضافة الي حرية الانفراد او المشاركة في اقامة المشروعات .بل منح الارض الازمة لاقامة المشروعات الاستثمارية مجاناً في حالة المشروعات غير الاستراتيجية.

2-سمح القانون للمستثمر الاجنبي الاسهام في كافية الانشطة الاقتصادية دون شروط ،وفقاً للسياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المتعددة.

3-منح القانون المستثمر الوطني والاجنبي نفس الميزات والضمانات والتسهيلات تتمثل الضمانات للمشروعات الاستثمارية في عدم جوز التاميم اوالمصادرة او النزع ،وقد فرق القانون بين المصادرة والتاميم بصفة مطلقة من ناحية وبين نزع الملكية كلياً اوجزئياً للمنفعة العامة وفقاً للقوانين السادية ومقابل تعويض عادل بالاضافة الي الاتي:

أ/عدم جواز الحجز علي اموال المشروع او مصادرتها اوتجميدها او التحفظ عليها الا بامر قضائي.

<sup>1</sup>-عمران عباس -المرجع السابق ص56

ب/الحرية الكاملة في اعادة تحويل راس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع او تصفيته او التصرف فيه جزئياً او كلياً شريطة الوفاء بالللتزامات المستحقة عليه قانوناً. ويجوز في حالة عدم التنفيذ المشروع اعادة تصدير كافة التجهيزات الراسمالية المستوردة علي ذمة المشروع.

ج/حق تحويل المشروع القائم والمنفذ دون تغيير الغرض المصرح به كلياً او جزئياً لمستثمر اخر وطني او اجنبي سواء بالبيع او الهبة او الرهن او ايجار او الشركة وفق احكام القوانين السادية.

-اما التسهيلات التي منحها القانون تتمثل في الاتي:

-الحرية الكاملة في تحويل الارياح وتكلفة التمويل من راس المال الاجنبي او القروض من تاريخ الاستحقاق

-حرية الاستيراد و التصدير للمشروع الاستثماري دون قيود

-خض نزاعات الاستثمار وفقاً للاتفاقيات الدولية التي يعتبر السودان منضماً لها

-استجلاب العمالة المدرية اللازمة وفقاً للقوانين السادية المنظمة لذلك

اما من حيث الامتيازات فان القانون يقدم:<sup>1</sup>

-الاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال وهي الضريبة الرئيسية التي تفرض علي ارباح الانشطة الاقتصادية المختلفة لمدة تتراوح من خمس الي عشر سنوات وفقاً لحجم راس المال المستثمر وطبيعة النشاط الاقتصادي و اهمية للاقتصاد الوطني ،كما يتم منح ميزات اضافية بمد فترة الاعفاء اعلاه للمشروعات التي تقام في المناطق الاقل نمواً او تلك التي تساعد في تنمية القدرات التصديرية او بخلف فرص عمل كبير او تعمل علي تطوير البحث العملي او التقني او تعمل علي تشجيع الوقف الخيري.

<sup>1</sup>-عمران عباس -مرجع سابق-ص58

-يمنح القانون المشروعات التي تقوم باعادة التاهيل او التحديث او اضافة خطوط انتاج جديدة ،اعفاءات من ضريبة ارباح الاعمال وفقاً للطاقت الاضافية المستهدف

-يمنح القانون عفاء امن الرسوم الجمركية علي واردات المشروعات الاستثمارية من السلع الراسمالية ووسائل النقل و الترحيل والمناولة وقطع الغيار والمواد الخام الاولية والوسيطه ومدخلات الانتاج ومواد التعبئة والتغليف .

### الحادي عشر : قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2003م:

يهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق اهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية للقطاع الخاص الوطني والاجنبي والقطاع التعاوني المختلط والعام و يتناول القانون المجالات الاتية:

-الاستثمارات في المجالات النشاط الزراعي والحيواني ،النشاط الصناعي ،الطاقة والتعدين ،النقل والاتصالات السياحة والبنية ،نشاط التخزين ،الاسكان 'المقاولات ،البنيات الاساسية ،الخدمات الصحية ،والخدمات الادارية والاستثمارية ،تقانة المعلومات وخدمات اخري .

-جدد وعرف القانون المشروعات الاستراتيجية حيث منح القانون هذه المشروعات ميزات و ضمانات خاصة وهي :

- مشروعات البنية التحتية مثل الطرق والكباري والمواني ،الكهرباء السدود الاتصالات ،الطاقة الصحة والسياحة وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياه

-المشروعات المتعلقة باستخراج ثروات باطن الارض وبحار

-الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي

-المشروعات العابرة لاكثر من ولاية

-يتمتع المشروع الاستراتيجي بالاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة عشرة سنوات من تاريخ الانتاج التجاري، فيما يجوز للوزير منح المشروع غير الاستراتيجي اعفاء من هذه الضريبة لمدة لاتزيد عن خمس سنوات.

-كذلك فان المشروع الاستراتيجي يمنح ميزات تخفيض الارض وحساب الاهلاك وفق للقيمة الاستبدالية التي تحددها اللوائح وحسب دورات العمل التشغيلي

-كذلك منح القانون ميزات وضمانات للمشروع الولائية بحيث يجوز للوزير الولائي منح المشروع الولائي الميزات الاتية:<sup>1</sup>

الاعفاء كلياً وجزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرض لقانون الولائي او محلي لمدة لاتتجاوز خمس سنوات ويجوز له هذا الاعفاء لمدة اخري مماثلة بموافقة مجلس وزراء الولاية او محلية فرض ضرائب اورسوم او عوائد ولائية او محلية علي اي مشروع استثماري مرخص اتحادياً خلالفترة الاعفاء الضريبي الامقابل خدمات ذات طبيعة عامة تقوم بها الولاية اوالمحلية كذلك يشمل القانون ميزات تفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها اي من الميزات الاتية:

- توجيه الاستثمار الي المناطق الاقل نمواً .
- تساعد في تنمية القدرات التصديرية .
- تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.
- تخلق فرصاً كبيرة للعمل.
- يعمل علي تشجيع الوقف الخيري.
- يعمل علي تطوير البحث العلمي والتقني.

**ضوابط الاستثمار:**

<sup>1</sup>-عمران عباس-مرجع سابق-ص59

- يتضمن القانون في الفصل الرابع مجموعة ضوابط الاستثمار والتي يجب الالتزام بها من جانب صاحب المشروع الاستثماري مثل:-
- الحصول علي ترخيص اقامة المشروع من جهات الاختصاص.
  - تقديم دراسة جدوي فنية واقتصادية للمشروع.
  - الحصول علي موافقة جهات الاختصاص في حالة اجراء الي تعديل او تغيير في حجم المشروع او الغرض الذي من اجله منح الترخيص.
  - استخدام اوبيع اي من المعدات والالات والاجهزة او المواد التي منح المشروع بموجبها ميزات الاستثمار .
  - تغيير غرض استخدام الاراض التي تخصصت للمشروع اوبيعها اورهنها اوابجارها كلياً او جزئياً .

#### ثاني عشر: قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2007م:

تلفي المادة (10) وسيفاض عنها بالمادة الجديدة الاتية:

- 1-تستمر المشروعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية التي تزاول نشاطها اوانتاجها في التمتع بالاعفاء من الضرائب التي تم منحها له الي ان تنتهي المدة المحددة لذلك الاعفاء
- 2-تستمر المشروعات الاستراتيجية التي منحت اعفاء من الضرائب ولم تزاول النشاط او الانتاج في التمتع بذلك الاعفاء اذا زوالت النشاط او الانتاج خلال سنوات من تاريخ سريان هذا التعديل

- 3-تستمر المشروعات غير الاستراتيجية التي منحت اعفاء من الضرائب ولم تزاول النشاط او الانتاج في التمتع بذلك الاعفاء اذا زوالت النشاط او الانتاج خلال عام من تاريخ سريان هذا التعديل

وتفسر كالاتي (التقديرالذاتي):

-تحصل 10% من صافي الربح للمشاريع الصناعية

-تحصل 15% من الربح للمشاريع الخدمية

-تحصل صفر % من صافي الربح للمشاريع الزراعية

-بالنسبة للمشروعات التي تتمتع بالاعفاء الضريبي الساري والمنصوص عنه في التعديل

تدفع 3% من صافي الربح ضريبة تنمية اجتماعية

-نلاحظ من خلال السرد التاريخي لقوانين الاستثمار التي تم اصدارها في السودان منذ

الاستقلال وحتى الان كان الهدف منها تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية لدخول في

النشاط الاقتصادي في السودان لسد النقص في التمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن

ملاحظ ذلك من خلال القوانين والتي اشتملت علي تسهيلات ،ضمانات كبيرة للمستثمرين خاصة

الاجانب بهدف زرع الثقة في نفوسهم بدموجه التاميم التي كانت في القرن السابق<sup>1</sup>.

-بالرغم من التسهيلات الكبيرة الممنوحة للمستثمرين الا انها لم تساهم بصورة كبيرة في زيادة حجم

الاستثمارات خاصة الاجنبية وكان ذلك بسبب عدم وجود استقرار امني والسياسي في تلك الفترة

والحصار الاقتصادي المفروض علي السودان منذ التسعينات من القرن الماضي حجب استثمارات

معظم دول المتقدمة والتي كان يمكن تسهم بصورة كبيرة في تنمية الاقتصاد السوداني في مختلف

القطاعات<sup>2</sup>.

### تدفقات الإستثمارات الاجنبية علي السودان:

لقد بذل السودان خلال السنوات الاخيرة جهوداً كبيرة في المجالات المختلفة لتشجيع

الاستثمار منها تطوير التشريعات المحفزة للاستثمار، ووضع السياسات المرنة والاستراتيجيات

المختلفة في مجال الاقتصاد، وبذل مجهوداً كبيراً في تبسيط الاجراءات من خلال النافذة الواحدة ،

<sup>1</sup> - عمران عباس-مرجع سابق-ص60

<sup>2</sup>-عمران عباس مرجع سابق-ص60

كما سعي لتحسين مناخ الاستثمار في جوانبه المختلفة ودعم الاجهزة المناط بها متابعة اجراءات الاستثمار.

وعمدت الدولة الي تطوير البنية التحتية الاساسية والتوسع في شبكة الطرق والاتصالات وفي مجال الكهرباء والمياه والطاقة حيث ان سياسة الدولة في اعلي مستوياتها تدرك اهمية الاستثمار الاجنبي في جذب رؤوس الاموال وتوفير فرص العمل ونقل التجارب والخبرات،بالاضافة الي تحسين مستويات الناتج المحلي الاجمالي وتحسين ميزان المدفوعات وتطوير القطاعات المختلفة. لذلك فان الادارة السياسية متوفرة وان اجهزة الدولة تسعي الي انتهاج السياسات المحفزة للاستثمار.

منذ انشاء وزارة الاستثمار في عام 2002م بدأت خطوات جادة في وضع خطة متكاملة لجذب الاستثمارات الاجنبية، كما قامت ببناء قاعدة معلومات للاستثمار واتبعت شكلاً متطوراً في ترويج بكل التقنيات الممكنة كما وفرت المعلومات للمستثمر وجعلته يتخذ قراره في سهولة ويسر بالتوجه والاستثمار علي ضوء هذه المعلومات.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>-وزارة الاستثمار تقرير حصر الاستثمارات الوطنية والاجنبية في السودان، 2010م ص80

## جدول رقم (1-2)

عدد الاستثمارات الاجنبية والاجنبية المشتركة المنفذة خلال الفترة (2000-2015م)

السنة	الصناعي	الخدمي	الزراعي	الاجمالي
2000	32	42	2	76
2001	47	50	4	101
2002	79	31	8	118
2003	92	71	22	185
2004	114	85	7	206
2005	133	193	8	334
2006	183	147	18	348
2007	139	113	8	260
2008	85	75	9	196
2009	96	57	14	167
2010	106	104	15	225
2011	10	14	6	30
2012	17	13	10	40
2013	37	36	33	106
2014	46	45	11	102
2015	154	153	78	385

المصدر: وزارة الاستثمار تقارير 2015م

يلاحظ من الجدول أعلاه (1-2) الذي يوضح عدد المشروعات الاجنبية والاجنبية

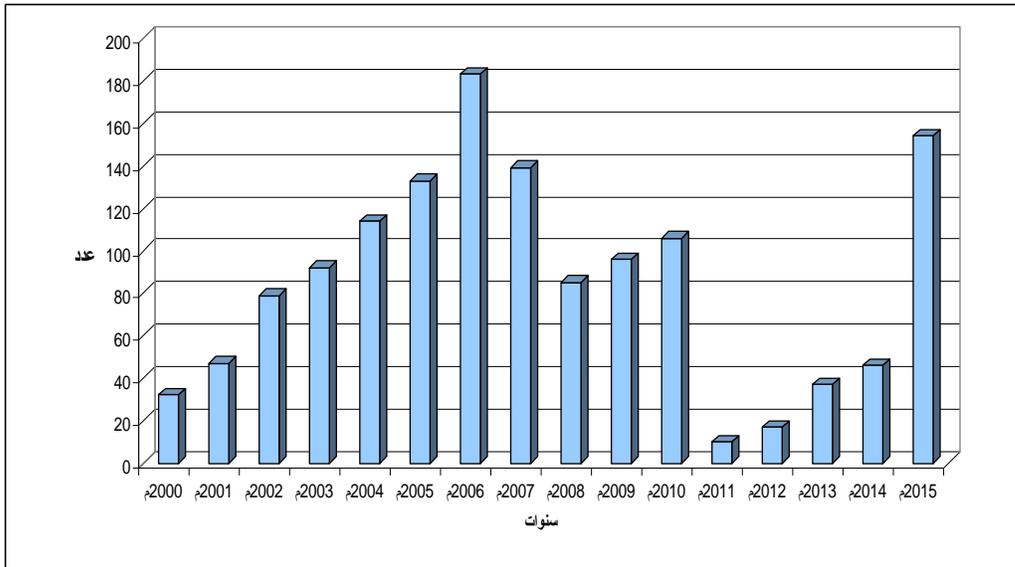
المقدمة خلال الفترة (2000-2015م) التي بلغ عدد حوالي 2531 مشروعاً يتصدرها

القطاع الصناعي 1370 مشروعاً . ويليه القطاع الخدمي 1198 مشروعاً وياتي القطاع الزراعي في المؤخرة بحوالي 254 مشروعاً .

ومن يتضح ان المشروعات تركز في قطاعين هما الصناعي والخدمي وتدني النسبة كثيراً في القطاع الزراعي لاسباب اهمها التقصيرات التي صاحبت هذا القطاع من صعوبة تخصيص للمستثمر وتتعقيدات الاجراءات في الولايات، اما القطاع الصناعي والخدمي فان الاجراءات فيها سهلة في الحصول علي الارض وعدم وجود تعقيدات تتعرض ذلك ، اضافة الي العائد السريع والمجزء ووجود سوق استهلاك كبير للمنتجات الصناعية وكذلك الطلب العالي للخدمات في كافة ضروبها.

### شكل رقم (2-1)

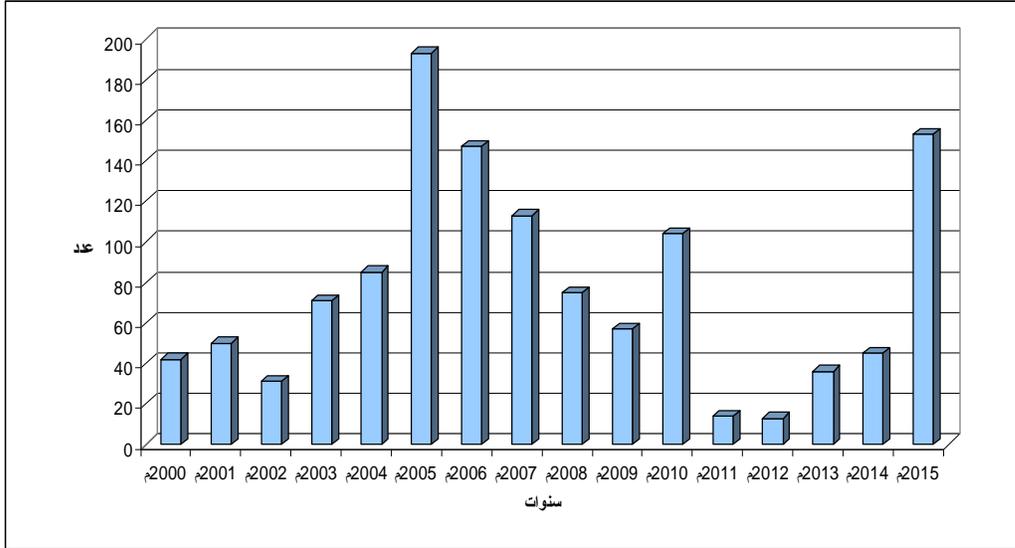
عدد المشروعات للاستثمار الاجنبي و المشتركة للقطاع الصناعي



المصدر: وزارة الاستثمار

### شكل رقم (2-2)

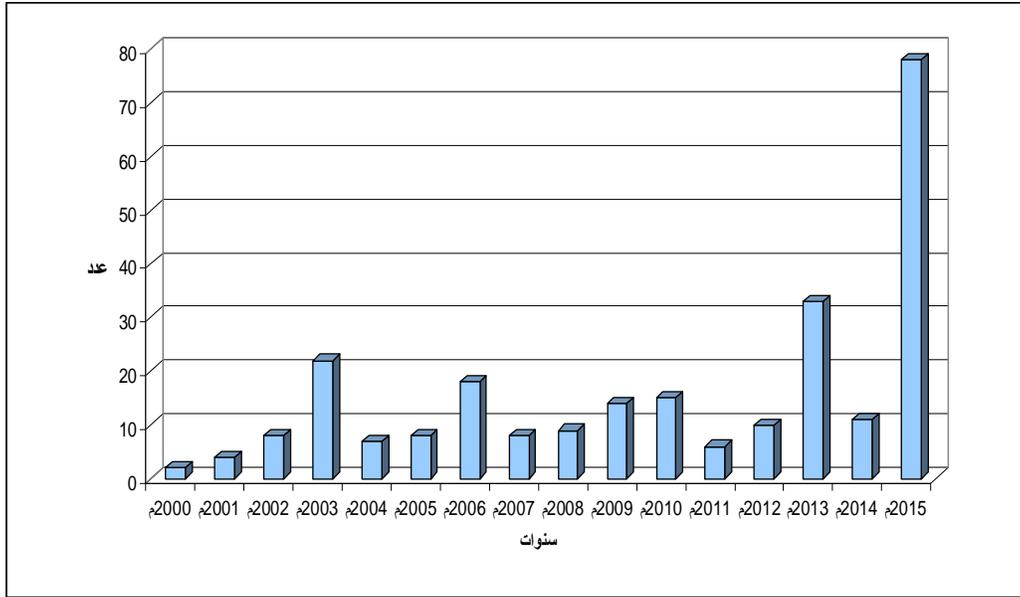
عدد المشروعات للاستثمار الاجنبي والاجنبية المشتركة للقطاع الخدمي



المصدر: وزارة الاستثمار

### شكل رقم (3-2)

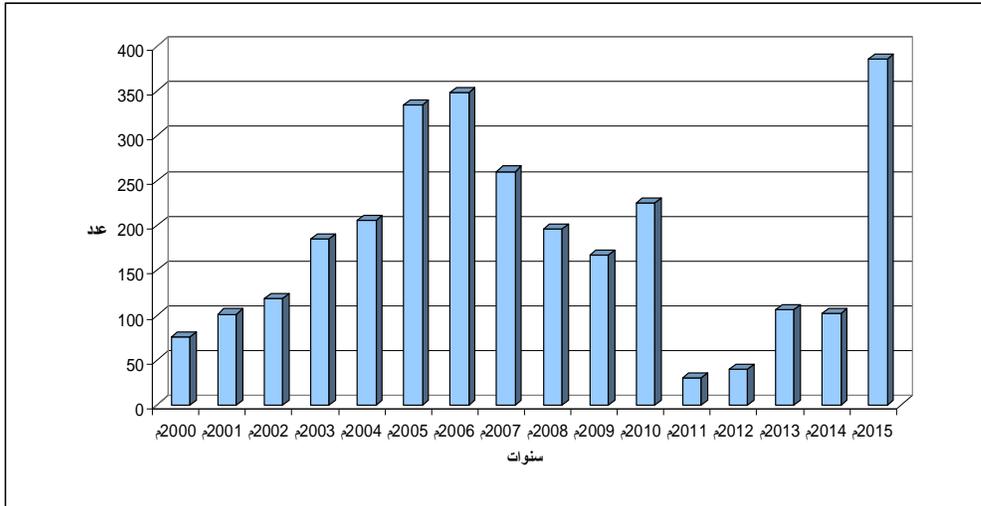
عدد المشروعات للاستثمار الاجنبي والاجنبية المشتركة للقطاع الزراعي



المصدر:وزارة الاستثمار

#### شكل رقم (2-4)

#### اجمالي عدد المشروعات للاستثمار الاجنبي والاجنبية المشتركة المصدقة



المصدر:وزارة الاستثمار

#### جدول رقم (2-2)

#### عدد المشروعات للاستثمارات الاجنبية والجنبيه المشتركة المنفذة

الاجمالي	الزراعي	الخدمي	الصناعي	السنة
----------	---------	--------	---------	-------

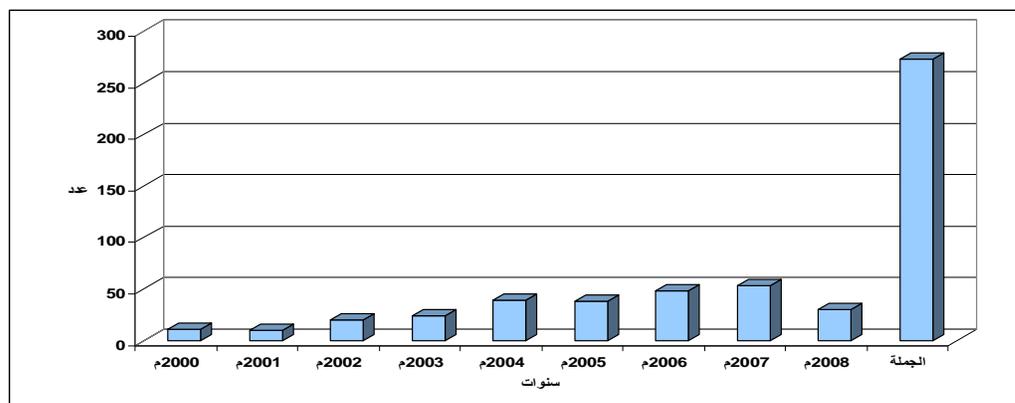
15	-	4	11	2000
16	2	4	10	2001
24	-	4	20	2002
35	1	10	24	2003
44	1	4	39	2004
85	2	18	38	2005
69	2	19	48	2006
73	3	17	53	2007
49	3	16	30	2008
383	14	96	273	الجملة

المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

يلاحظ من الجدول ان عدد الاستثمارات الاجنبية المشتركة المنفذة خلال الفترة من 2000 - 2008م 383 مشروعاً يتصدر القطاع الصناعي فيها 273 مشروعاً، ويليه القطاع الخدمي 96 مشروعاً وجاء القطاع الزراعي في المؤخرة بعدد 14 مشروعاً فقط، ويلاحظ ان القطاع الزراعي جاء في مؤخرة الترتيب نسبة التحديات الزراعية او التي تواجه النشاط الزراعي بصورة عامة كما ذكر سابقاً

### شكل رقم (2-5)

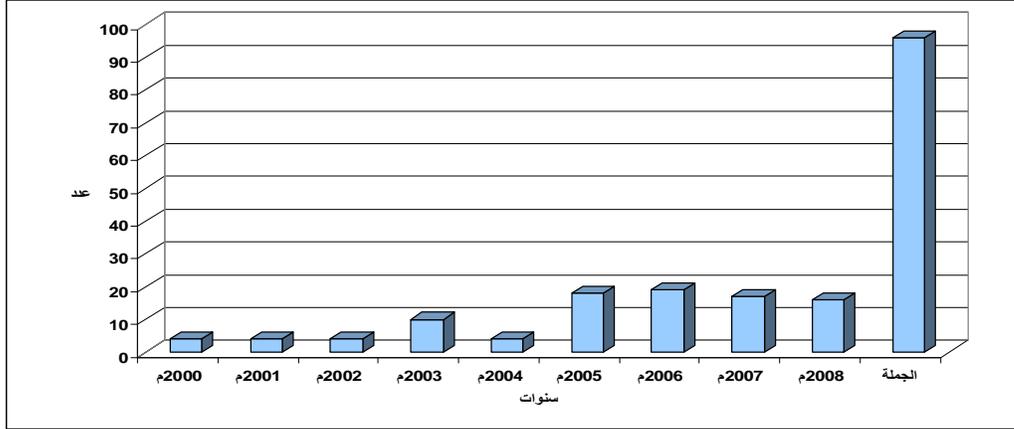
عدد المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المنفذة للقطاع الصناعي



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

## شكل رقم (2-6)

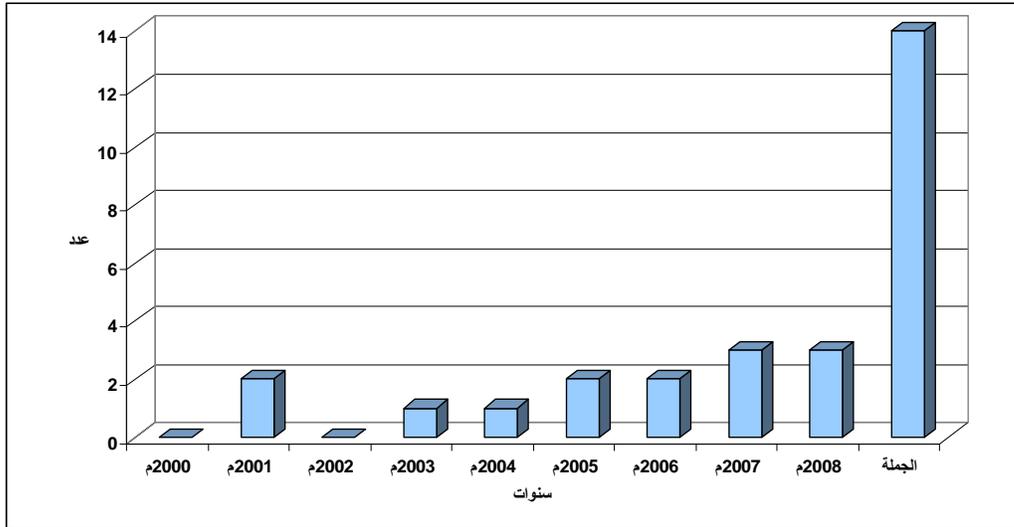
### عدد المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المنفذة للقطاع الخدمي



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

## شكل رقم (2-7)

### عدد المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المنفذة للقطاع الزراعي



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

## جدول رقم (2-3)

حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية والاجنبية المشتركة المصدقة خلال الفترة  
القيمة بالملايين الدولارات (2000-2015م)

السنة	الصناعي	الخدمي	الزراعي	الاجمالي
2000	69	260	1	330
2001	5618	255	3	5876
2002	1942	386	33	2361
2003	351	274	373	998
2004	357	1190	4	1551
2005	908	2018	16	2942
2006	1669	1115	200	2984
2007	3037	1603	381	5012
2008	1025	3951	176	5152
2009	845	1908	653	3406
2010	737	2677	127	3541
2011	195	4212	106	4513
2012	85	132	101	318
2013	194	1211	334	1739
2014	241	154	521	916
2015	696	5700	555	6951

المصدر: وزارة الاستثمار تقارير 2015م

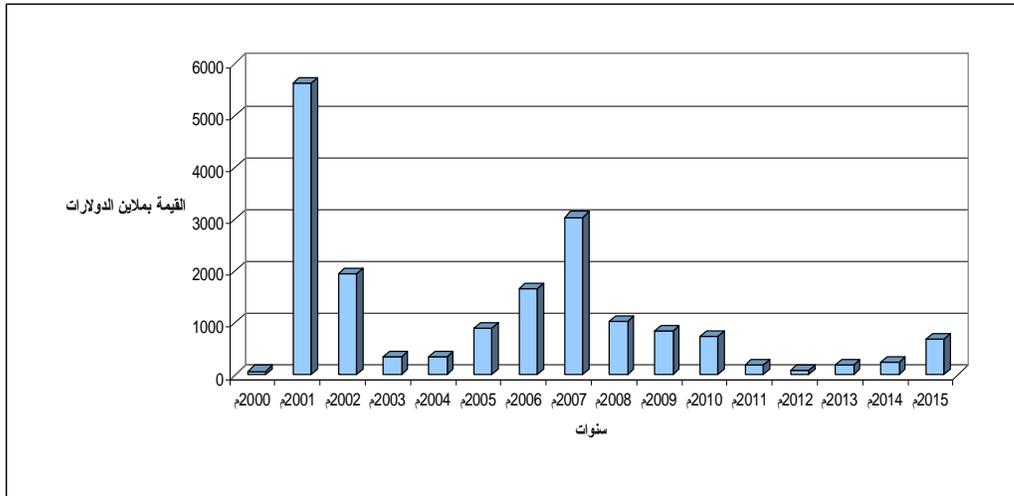
يوضح الجدول رقم (2-3) حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية والاجنبية المشتركة خلال العام (2000-2015م) حسب القطاعات المختلفة بلغ اجمالي حجم المشروعات في العام 2000م 328 مليون دولار ثم قفزت في العام 2001 الي 5874 مليون دولار . ثم انخفض العام 2003 الس 996 ثم ارتفع في العام 2004 ليصل الي 1544 مليون دولار والعام 2005 حيث وصل الي 3001 مليون دولار ، وكذلك العام 2006 ويعزي ذلك الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة والاستقرار السياسي والامني لتحقيق السلام الشامل بين الجنوب والشمال ثم ارتفع الي 5151 مليون دولار في

العام 2008م وهو مبلغ كبير يعود ذلك الي ارتفاع اسعار النفط في اواخر العام 2007م وبداية العام 2008م.

اما علي المستوي القطاعي يلاحظ ان القطاع الخدمي نال اكبر حجم من تدقيق الاستثمارات الاجنبية الذي بلغ 260 مليون دولار لعام 2000م وفي العام 2001م حقق القطاع الصناعي اكبر تدفق للاستثمارات الاجنبية مقارنة مع بقية القطاعات خلال هذه السنوات، ثم ياتي القطاع الزراعي في مؤخرة القطاعات من من حيث تدفق الاستثمارات الاجنبية ويعود ذلك لاسباب نذكر منها ضعف البنيات الاساسية حيث ان معظم الاراضي الزراعية تحتاج الي اصلاح وتفقد البنيات الاساسية للاستثمار فيها. وكذلك غياب التنسيق بين وزارة الزراعة وسلطات الاستثمار.

### شكل رقم (2-8)

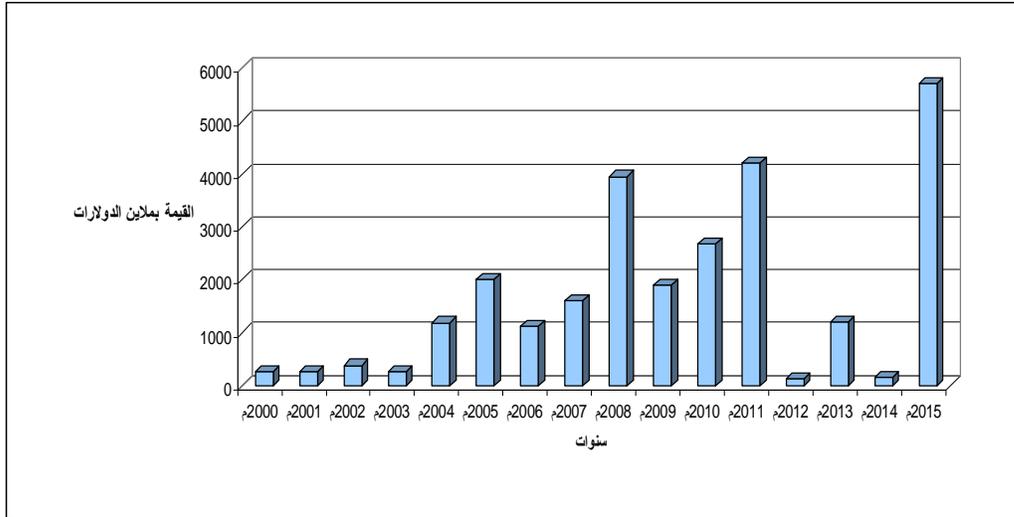
#### حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الصناعي



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

### شكل رقم (2-9)

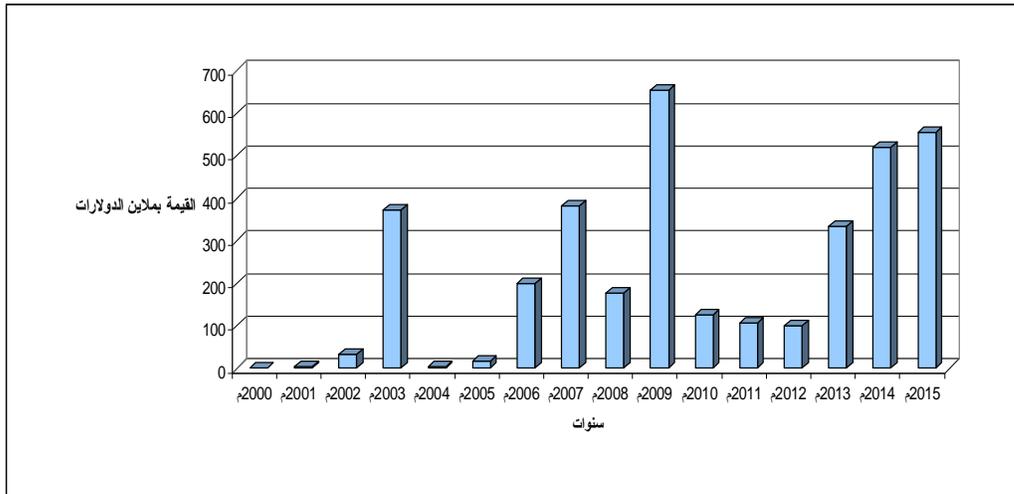
#### حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الخدمي



المصدر: وزارة الاستثمار-2010م

### شكل رقم (2-10)

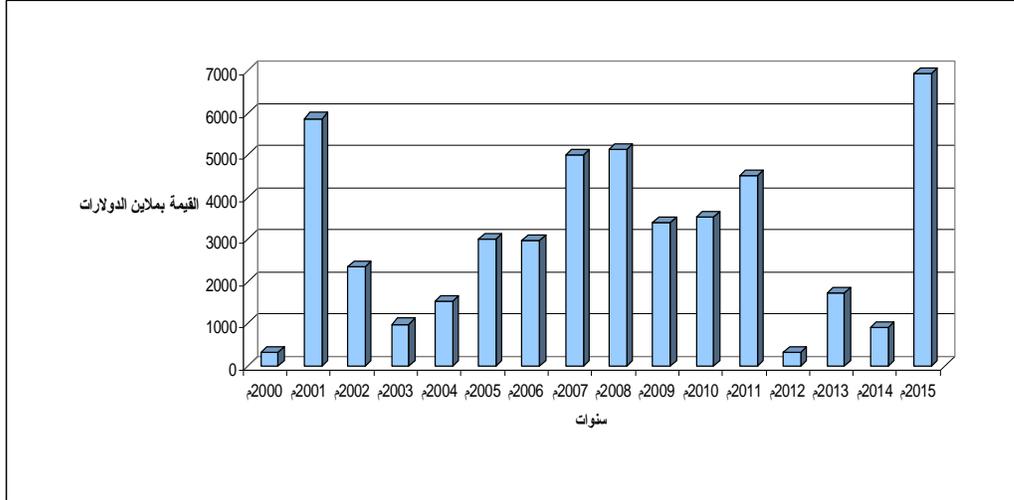
### حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الزراعي



المصدر: وزارة الاستثمار-2010م

### شكل رقم (2-11)

### اجمالي حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المصدقة



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

#### جدول رقم (4-2)

#### حجم المشروعات للاستثمارات الأجنبية المشتركة المنفذة

القيمة بالملايين الدولارات

السنة	الصناعي	الخدمي	الزراعي	الاجمالي
2000	10	2	-	12
2001	2340	7	2	2349
2002	54	5	-	59
2003	54	14	62	130
2004	130	64	-	194
2005	1540	336	5	1881
2006	20	15	2	37
2007	19	16	2	37
2008	28	42	1	71

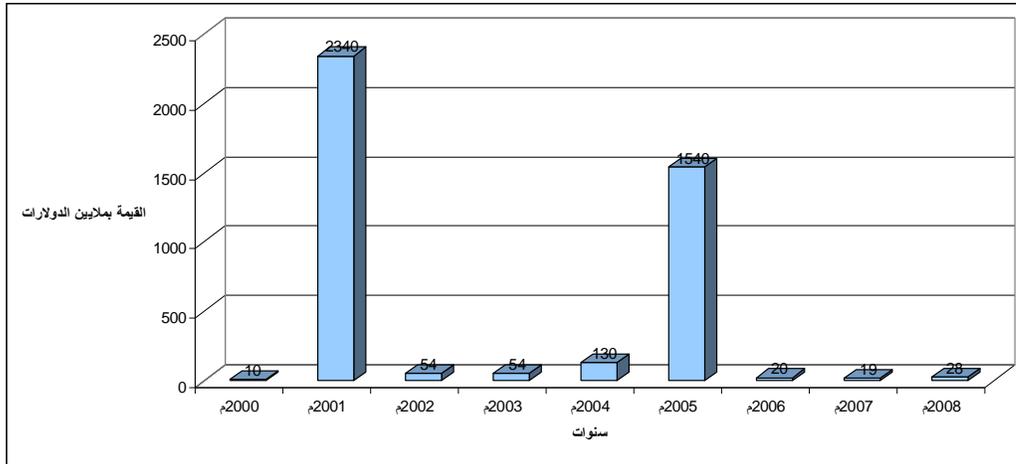
المصدر: وزارة الاستثمار ، تقارير 2010م.

يوضح الجدول رقم (2-4) الذي يعكس حجم الاستثمارات الاجنبية والاجنبية المنفذة خلال الفترة 2008-200م حيث نال القطاع الصناعي الحجم الاكبر من حيث تدفق الاستثمارات الاجنبية التي بلغت 4195 مليون دولار، حيث بلغ تدفق الاستثمارات في العام 2001 الي 2340 مليون دولار مقارنة بالعام 2000م وهو الاكبر بالنسبة لجميع القطاعات في الفترة حتي 2008م. وبلي القطاع الصناعي القطاع الخدمي الذي بلغت تدفقات الاستثمارات فيه 501 مليون دولار وجاء القطاع الزراعي في المؤخرة حيث بلغ تدفق الاستثمارات من هذا القطاع 74 مليون دولار.

ازياد حجم المشروعات الاستثمارية في العام 2001 يعزي ذلك الي اتجاه بعض المستثمرين الي الدول العربية بعد احداث الحادي عشر من ستمبر 2001م. خوفاً من مصادرة اموالهم. كما ارتفع حجم المشروعات الاستثمارية في العام 2005م وذلك لاستقرار الامني الذي شهدته البلاد بتوقيع اتفاقية السلام.

### شكل رقم (2-12)

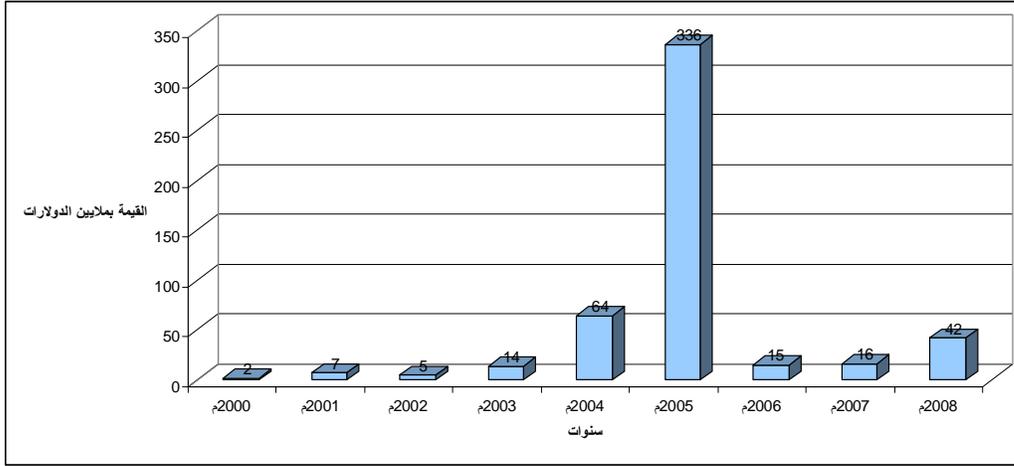
#### حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المنفذة للقطاع الصناعي



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

### شكل رقم (2-13)

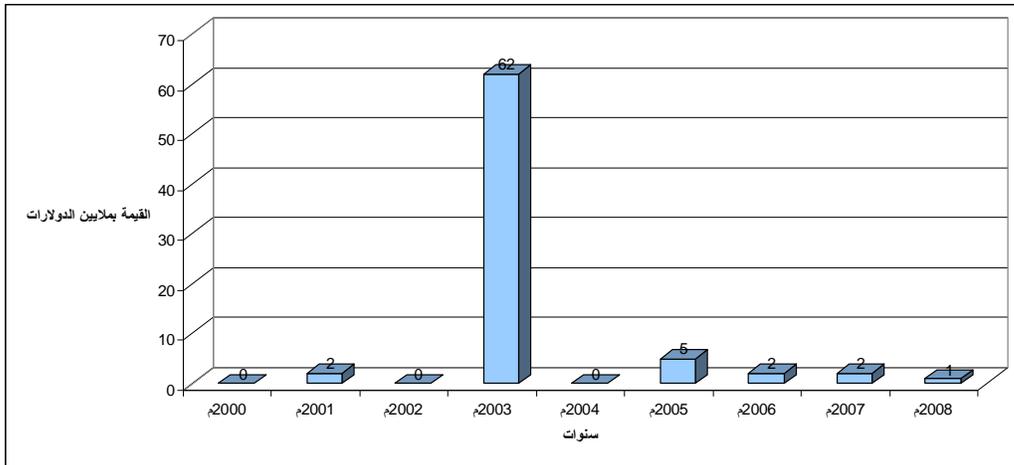
## حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المنفذة للقطاع الخدمي



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

## شكل رقم (2-14)

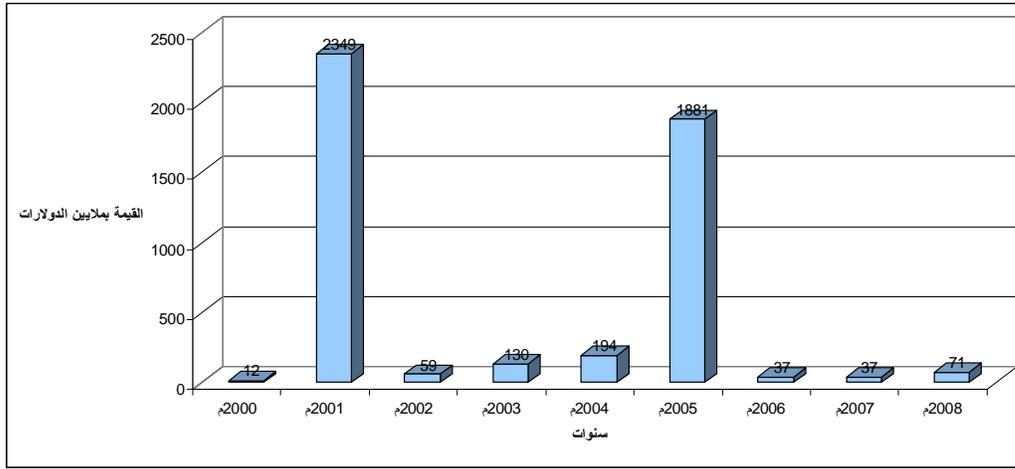
## حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المنفذة للقطاع الزراعي



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

## شكل رقم (2-15)

## اجمالي حجم المشروعات للاستثمارات الاجنبية المشتركة المنفذة



المصدر: وزارة الاستثمار - 2010م

### جدول رقم (2-5)

مقارنة بين المشروعات المصدقة والمنفذة خلال الفترة من 2000 - 2008م

النسبة المئوية للاجمالي	النسبة المئوية للزراعة	النسبة المئوية للخدمات	النسبة المئوية للصناعة	السنة
3.63	0	0.76	14.49	2000
39.30	66.66	1.97	41.65	2001
2.49	0	1.29	2.78	2002
13.02	16.62	5.10	15.38	2003
12.55	0	5.37	37.03	2004
62.65	31.25	16.16	169.6	2005
1.23	1	1.34	1.19	2006

0.73	0.52	0.99	5.62	2007
1.37	0.56	1.06	2.73	2008

المصدر: وزارة الاستثمار-2010م

نلاحظ النسب المئوية للصناعة للعام 2000م ب 14.49 زادت زيادة قليلة عام 2003م الي 15.38 واستمرت في الزيادة عام 2004م الي 37.03 واستمرت في الزيادة بنسبة كبيرة عام 2005م وكانت ب 169.60 وانخفضت عام 2006 الي 1.19 استمرت في انخفاض عام 2007 بنسبة 0.62 وزادت عام 2008 الي 2.73.

نلاحظ النسب المئوية للخدمات لعام 2000م ب 0.76 زادت هذه النسبة في عام 2001 الي 1.97 وانخفضت الي 1.92 عام 2002م زادت زيادة قليلة عام 2003م الي 5010 واستمرت الزيادة عام 2004م الي 5.37 واستمرت في الزيادة بنسبة كبيرة عام 2005م وكانت ب 16.16 وانخفضت عام 2006م الي 1.34 استمرت في انخفاض عام 2007 بنسبة 0.99 وزادات عام 2008م الي 1.06.

تلاحظ النسب المئوية للزراعة لعام 2000م صفر وزادت هذه النسبة في عام 2001م 66.66 وهي زيادة كبيرة في هذا العام مقارنة بالعام الماضي وانخفضت بدرجة كبيرة الي صفر عام 2002م زادات زيادة قليلة عام 2003م الي 16.62 وانخفضت الي صفر عام 2004م وزادت زيادة مرتفعة عام 2005م كانت ب 31.25 وانخفضت عام 2006م الي 1 واستمرت في الانخفاض عام 2007م بنسبة 0.25 وزادت عام 2008 الي 0.26 وهي زيادة قليلة جداً .

تلاحظ النسب المئوية الاجمالية للاستثمارات الاجنبية المقدمة والمنفذة لعام 2000م ب 3.63 زادات هذه النسبة في عام 2001م الي 39.30 وانخفضت بدرجة كبيرة الي

2.49 عام 2002م طفيف واستمرت في الزيادة بنسبة كبيرة عام 2005م وكانت 62.65 وانخفضت عام 2006 الي 1.23 و استمرت في الانخفاض عام 2007 بنسبة 0.73 وزادت عام 2008م الي 1.37.

## المبحث الثالث التضخم في السودان

### اسباب التضخم في السودان:

يتعتبر التضخم من اهم العلل التي تؤدي الي الخلل في الاقتصاد الكلي وبالتالي عدم الاستقرار في الاقتصاد اذ تؤثر معدلات التضخم العالية علي العناصر الاخرى علي الطلب الكلي مثل سعر الصرف للعملة الوطنية (الحساب الجاري الخارجي) وعجز الموازنة فان هذه المعدلات تؤثر بالتالي علي العرض الكلي وبارتفاع معدلات التضخم يسري الخلل في مفاصل الاقتصاد ويسود عدم الاستقرار ومزيد من التدهور في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

كما التصاعد في معدلات التضخم في الغالب الي زيادة عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الاقتصاد وايضا الانفاق الحكومي يؤدي الي ارتفاع

معدلات التضخم في حالة زيادة المرتبات والاجور مما يؤدي الي مزيد من الاستهلاك وترتفع معدلات التضخم وارتفاع الاسعار الوطنية داخل السودان اثر سلبا علي قدرة الصادرات السودانية علي التنافس في الاسواق وبالتالي اثر علي الحساب الجاري وميزان المدفوعات ومن خلاله علي اسعار الصرف وان التغير في العناصر المتحركة للطلب الكلي ادي الي تشوهات في الاقتصاد السوداني خاصة في توظيفه الموارد وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وقد رفع مثل هذا الوضع الدول للتحكم التسعير لبعض السلع لحماية المستهلك او لمصلحة قطاع استراتيجي معين وكل هذه الاجراءات ادت الي تشوية في الاقتصاد السوداني ويعزي هذا الي معدلات التضخم العالية مما قيد كل من الصادرات واسعار الصرف وتسببت في حرية التجارة الخارجية وبما ان هنالك علاقة وثيقة بين العامل النفسي ومعدلات التضخم العالية والتذبذب في اسعار الصرف وتدفقات التحويلات الخاصة وكل هذا ادي الي تدهور الاقتصاد الكلي وايضا الحرب التي كانت في جنوب البلاد ادت الي مزيد من رفع معدلات التضخم بسبب تمويل الحرب من الدولة وايضا ادت هذه الحرب الي تدهور في الانتاج مما ادي الي مزيد من تدهور في البنيات في الاقتصاد السوداني .

**ومن اهم اسباب التضخم في السودان:**

### **1- عرض النقود:**

سجل عرض النقود ارتفاعاً بلغ 434.9 مليون جنيه خلال العام 1982/81م مقارنة بارتفاع قدره 387.4 مليون جنيه في العام السابق هذا وقد اشتمل الارتفاع في عرض النقود علي زيادات قدرها 107.6، 125.2، 202.0 مليون جنيه في العملة التي بايدي الجمهور شبه النقود وودائع الجمهور تحت الطلب علي التوالي.

في عام 1992م ارتفع عرض النقود ارتفاعا كبيرا بلغ 57507.6 مليون جنيه ونسبة 144% خلال العام المالي 1992/91م مقارنة بارتفاع اقل قدره 13484.60 مليون جنيه او 51% للعام المالي السابق ويعزي هذا الارتفاع جزئيا الي تعديل سعر الصرف الذي حدث في

فبراير 1992م مما ادي الي ارتفاع حاد في شبه النقود حيث سجلت ارتفاعا بلغ مقدار 24.8760 مليون جنيه بنسبة 426% مقارنا بالعام السابق .

واصل عرض النقود في الارتفاع في الاعوام 1994، 93، 92م علي التوالي بنسب 69.9% و54% بينما انخفض معدل الزيادة في عرض النقود من 65% في عام 1996م الي 376% في العام 1997م.

ارتفع حجم الكتلة النقدية خلال العام 1998م بمقدار 47.237 مليون دينار بمعدل 30% ، تمكن بنك السودان خلال العام 1999م من تنظيم نمو عرض النقود بمعناه الواسع في حدود المستوي المقدر له حيث نما عرض النقود بنسبة 120.6 اي بزيادة طفيفة جدا عما كان مقدر له ويتسق ذلك مع السياسات والاهداف الكلية الرامية الي تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 6.5% ومعدل تضخم لا يزيد عن 17% في المتوسط.

نوسع عرض النقود خلال العام 2000 بنسبة 32.9% ويعزي ذلك زيادة الطلب علي النقود خلال الربع الاخير من عام 2000م حققت عرض النقود المكون من العملة لدي الجمهور والودائع تحت الطلب والودائع لاجل بالاضافة الي هوامش الاعتمادات المستندية توسعاً من 432 مليون دينار في عام 2001م الي 563 مليون دينار في العام 2002م بنسبة زياد 31.2% ، ارتفع عرض النقود بنسبة 30.3% في عام 2003م ويعزي ذلك الي الارتفاع في وسائل الدفع التجارية التي زادت من 352 مليون عام 2002م الي 458 مليون في عام 2003م بنسبة 30.15% ونتج عن ذلك زيادة العملة لدي الجمهور من 1993 مليون دينار في العام 2002م الي 240 في 2003م<sup>1</sup> .

بلغت الزيادة في عرض النقود بنهاية الاعوام 2006، 2005، 2004 علي التوالي 226.4 مليون دينار بنسبة 30.8% و 417.7 مليون دينار بنسبة 43.5% و 384 مليون دينار بنسبة 27.4% . كما ارتفع عرض النقود بمبلغ 1.842.8 مليون جنيه عام 2007م بنسبة 10.3% في الجانب الهام نجد ان زيادة عرض النقود زاستدنة القطاع العام للجهاز المصرفي الذي شهد الزيادة قدارها 43.2% ومن ثم استدان القطاع الخاص التي بلغت نسبتها 47.7% وكان مسحوبا بتدهور في صافي العملات الاجنبية لدي البنك المركزي

<sup>1</sup> -تقرير بنك السودان المركزي، 1992م

ونتيجة تلك الزيادة المستمرة في عرض التي لم تسحبها زيادة في الانتاج تدهور الشرائية من العملة المحلية ونتيجة الحطمية هي ارتفاع معدلات التضخم وقد تحسنة الوضع بعد تصدير التبرول السوداني في عام 1999م وثبت تقريبا سعر صرف الدينار السوداني بل ارتفعت قيمة الجنيه مقابل الدولار .

## 2-عجز ميزان المدفوعات

الميزان المدفوعات	العام
108.0	2000
(127.6)	2001
(300.0)	2002
(422.6)	2003
(730.2)	2004
530.5	2005
208.6	2006
282.1	2007
21.1	2008
(555.7)	2009

26.8	2010
688.3	2011
(24.7)	2012
17.6	2013
3.3	2014
(38.4)	2015

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز وقدره 108.0 مليون دولار في عام 2000م الي فائض وقدره 127.6 مليون دولار في عام 2001م وذلك نتيجة لتراجع عجز الميزان التجاري من 440.3 في عام 2000م الي 326.1 مليون دولار في عام 2001م.

تحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات في عام 2002م حيث حقق فائضا قدره 300.0 مليون دولار وذلك لتراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 37.6% وانخفاض العجز في حساب الخدمات الدخل والتحويلات بنسبة 18.9% بالاضافة الي الارتفاع الملحوظ في صافي تدفقات رأس المال للداخل بنسبة 69% انعكس فائض الميزان الكلي في زيادة الارصدة الخارجية .

سجل الحساب الجاري عجزا مستمرا خلال الاعوام السابقة وصل في عام 2001م الي 1284.9 مليون دولار ثم بدأ العجز في الانخفاض في عامي 2002م و 2003م حيث بلغ 962.7 و 938.6 مليون دولار علي كذلك شهد الحساب المالي والرأسمالي تحسنا مستمرا حيث ارتفع من 490.5 الي 852.0 و 1389.8 في الاعوام 2001م و 2002م و 2003م علي التوالي مما ادى لتحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات وزيادة الارصدة

من العملات القابلة للتحويل من 127.6 مليون دولار في عام 2001م الي 300.0 مليون دولار في عام 2002م و422.6 مليون دولار في عام 2003 .

تحسن الموقف الكلي لميزان المدفوعات في السنوات الاخيرة حيث حقق فائضا قدره 300.0 مليون دولار في عام 2002م و422.6 مليون دولار في عام 2003م و730.6 مليون دولار في عام 2004م ويعود ذلك بصفة اساسية لانخفاض العجز في الحساب الجاري من 962.7 و938.9 و818.2 مليون دولار في الاعوام 2002م و2003م و2004م علي التوالي.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 730.2 مليون دولار في عام 2004م الي عجز قدره 530.2 مليون دولار في عام 2005م وذلك لتراجع الحساب الجاري حيث سجل عجز قدره 2769.1 مليون دولار في عام 2005م.

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات الي عجز قدره 208.6 مليون دولار في عام 2006م وقد انعكس ذلك سلبا بنفس القدر علي الاصول الاحتياطية بالنقد الاحنبي لدي بنك السودان المركزي بمعدل 56.7% بالاضافة الي مدفوعات غير مبنية وزيادة الحساب الرأسمالي من 2427.2 مليون دولار في عام 2005م الي 4611.0 مليون دولار في عام 2006م.

ارتفع الموقف الكلي لميزان المدفوعات من 208.6 مليون دولار في عام 2006م الي 282.1 مليون دولار في عام 2007م لانخفاض الحساب الراسمالي والمالي من 4611.0 مليون دولار في عام 2006م الي 4268.0 مليون دولار في عام 2007م كما انخفض العجز في الحساب الجاري بمعدل 33.6 من 4722.1 مليون دولار الي 3268.1 مليون دولار في عام 2007م وذلك لتحول الميزان التجاري من عجز وقدره 1448.2 مليون دولار في عام 2006م الي فائض وقدره 1156.8 مليون دولار في عام 2007م .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 282.0 مليون دولار في عام 2007م الي فائض قدره 21.1 مليون دولار في عام 2008م نتيجة لزيادة الفائض من 1156.8 مليون دولار في عام 2007م الي 3441.1 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 197.5% بالرغم من الانخفاض في الحساب المالي والرأسمالي من 4268.0 في عام 2007م الي 2629.5 مليون دولار في عام 2008م .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض بمبلغ 21.1 مليون دولار في عام 2008م الي عجز 555.7 مليون دولار في عام 2009م ويعزي ذلك الي التحول في الميزان التجاري من فائض بمبلغ 3441.1 مليون دولار في عام 2008م الي عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في عام 2009م بالرغم من انخفاض العجز في حساب الخدمات والتحويلات بمعدل 35.9 % مليون دولار وارتفاع الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 282.7%.

انخفض العجز في ميزان المدفوعات من 555.7 مليون دولار في عام 2009م الي 26.8 مليون دولار في عام 2010م وذلك لتحول الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 4926.6 مليون دولار في عام 2009م الي فائض 1715.0 مليون دولار في عام 2010م نتيجة لتحول الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.7 مليون دولار في عام 2009م الي فائض بمبلغ 2564.9 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 1046.8% علي الرغم من ارتفاع العجز في الحساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 21.1% وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.4%،

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض وقدره من 26.8 مليون دولار في عام 2010م الي عجز 688.3 مليون دولار في عام 2011م بالرغم من تحسن الحساب المالي والرأسمالي من 2671.5 مليون دولار في عام 2010م الي 2729.9 مليون دولار في عام

2011م وايضا بالرغم من تحسن الحساب الجاري من 1715.0 مليون دولار في عام 2010م المليون 2653.4 مليون دولار في عام 2011م .

. يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات الي انخفاض العجز من 688.5 مليون دولار في عام 2011م الي 24.7 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 99% ويعزي ذلك الي تحسن موقف الحساب المالي من 279.9 مليون دولار في عام 2011م الـ 915.3 مليون دولار في عام 2013م .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره 24.7 مليون دولار في عام 2012م الي عجز 17.6 مليون دولار في عام 2013م ويعزي ذلك لتحسن العجز في الحساب الجاري من 6259.6 مليون دولار في عام 2012م الي 5822.1 مليون دولار في عام 2013م .

يشير الموقف الكلي لميزان المدفوعات الي انخفاض العجز من 17.6 مليون دولار في عام 2013م الي 3.3 مليون دولار في عام 2014م نتيجة لانخفاض العجز في الحساب الجاري من 5822.1 مليون دولار في عام 2013م الي 3445.5 مليون دولار في عام 2014م ويلاحظ انه قد تم تمويل العجز في الحساب الجاري من تدفقات الحساب المالي والرأسمالي بنسبة 70.8% لعام 2013م و 72.8% لعام 2014م .

تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من عجز بمبلغ 3.3 مليون دولار في عام 2014م الي فائض بمبلغ 38.4 مليون دولار في عام 2015م.

#### وتعزي اسباب التضخم الرئيسية الي:

-الزيادة الكبيرة في عرض النقود بسبب تزايد حجم استلاف الحكومة من البنك المركزي.

-الفجوة الكبيرة والمتكررة بين موارد واستخدامات النقد الاجنبي.

-تدني الانتاجية في القطاعات الرئيسية (الزراعي والصناعي) مما ادي الي زيادة تكلفة الانتاج ،ومن ثم تصاعداسعار السلع والمنتجة.

-استيراد التضخم عبر الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية.

ولا ريب ان المستويات المرتفعة من التضخم كانت من اهم محددات تردي الاداء الاقتصادي .ذلك ان الاستمرار معدلات التضخم في الارتفاع اضعف من القدرة الانتاجية لاقتصاد السودان -المتخلف اصلا -وتتفاقم المشكلة عندما يكون الناتج الاقتصادي معتمدى بشكل حرج علي الواردات كما هو الحال في الاقتصاد السوداني<sup>1</sup>.

### اثار التضخم في السودان:

الاقتصاد السودان كغيره من اقتصاديات الدول النامية يتاثر بهذه الظاهرة،فمعظم السياسات المالية والنقدية كانت توسعية اضافة الي التوسع في الانفاق العام اضافة الي ضعف التنسيق في السياسات الاقتصادية ،وبما لايتلاءم مع الواقع كما ان هنلك تداخل فيما بينها .تنتج عن التضخم اثار كثيرة تتعدد في شمولها واهميتها علي مدي الارتفاع في معدلات الاسعار ويمكن تقسيم الاثار الي اقتصادية واخري اجتماعية.

وفيما يلي سنتناول اثار التضخم:

### الاثار الاقتصادية:

#### 1)اثر التضخم علي الدخل:

اولا لا بد التفريق بين نوعين من الدخل :الدخل الثابت ويتمثل في الاجور ومعاشات التقاعد ،والدخل المتغير :يمثله التجار ورجال الاعمال في ظل التضخم غير المتوقع يلحق الضرر باصحاب الدخل الثابتة لان القوة الشرائية لدخولهم تتخفض نتيجة لارتفاع الاسعار بينما الدخل النقدي علي حالها ،فالدخل الحقيقي لاصحاب الدخل المتغيرة في ظل

<sup>1</sup> -الرشيد علي صنفور"السياسات المالية في عهد الإنقاذ في ميزان الشرع والفكر الاقتصادي الإسلامي .شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2007،ص156

التضخم لم تتأثر دخولهم فهم يستفيدون من التضخم لان الارتفاع في دخولهم اعلي بكثير من الارتفاع في معدلات الاسعار في ظل المدى القصير الا انه في المدى البعيد يحدث العكس نتيجة لاعادة توزيع الدخل.

## (2) اثر التضخم علي الانتاج الحقيقي:

يختلف التضخم في الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات في حالة وجود عناصر انتاجية معطلة عنه في حالة التوظيف الكامل لهذه العناصر. ففي الحالة الاولي يؤدي ارتفاع الاسعار الي زيادة الارباح مما يشجع رجال الاعمال علي زيادة الانتاج عن طريق استخدام عناصر الانتاج المعطلة الامر الذي يؤدي الي زيادة فيما ينتج الاقتصاد من السلع والخدمات. كلما ارتفع التضخم انخفضت البطالة وتلاشي الركود وتظهر الزيادة في المستوي العام الاسعار اما في الحالة الثانية فان التضخم قد يؤدي الي تخفيض الناتج الحقيقي لانه يشجع الاستثمار في المشاريع غير المنتجة التي تتصاعد اسعارها بسبب التضخم كالارض والعقارات.

## (3) اثر التضخم علي ميزان المدفوعات:

يؤدي التضخم الي حدوث عجز في ميزان المدفوعات فهو يعمل علي تخفيض الصادر وتشجيع الوارد وبالتالي يؤدي الي تغير في سعر الصرف، قلة الصادر قلة عرض العملات الحرة زيادة الطلب علي العملات زيادة الطلب علي الوارد انخفاض سعر الصرف<sup>1</sup>.

فان ارتفاع المضطرب علي السلع القابلة للتصدير ومن ثم اثر في موقعها التنافسي مما ادي الي فقدان جزء من الحصة في السوق العالمية ومن ثم نقص في الموارد من النقد الاجنبي وبالتالي تفاقم عجز الميزانية بالاضافة الي احتفاظ السودانيين العالمين بالخارج

<sup>1</sup> - الاثار الاقتصادية للتضخم في السودان، ww.brbment.net

بودائهم خارج البلاد والذي يتسبب في انخفاض معدلات التدفق في العملات الاجنبية كل ذلك انعكس علي ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

#### (4) اثر التضخم علي سعر الصرف:

يظهر اثر التضخم علي سعر الصرف من خلال التذبذبات في اسعار الصرف صعوداً وهبوطاً حيث اتسم بالتدهور وعدم الاستقرار واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي<sup>2</sup>.

#### (5) اثر التضخم علي الادخار القومي:

يمارس التضخم اثاراً متضاربة علي الادخار القومي، فهو يمارس من ناحية اثار ايجابية ومن ناحية اخري اثار سلبية، فالتضخم يساعد الحكومة علي ما يسمي بالادخار الاجباري لتمويل مشروعات التنمية. ومن ناحية اخري يؤدي التضخم الي انخفاض الادخار الاختياري فارتفاع الاسعار بصفة مستمرة يؤدي الي زيادة النسبة المنفقة من الدخل علي السلع الضرورية وبالتالي انخفاض النسبة المدخرة، كما ان التضخم يؤدي الي انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والعوائد المحققة منها في حالة ان يقلل الحافز علي الادخار.

#### (6) اثر التضخم علي التوزيع:

تتمثل مساوي التضخم في اعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع توزيعاً لا يؤدي الي العدالة باي صلة فهناك بعض الطبقات تستفيد من التضخم فتزداد ارباحها زيادة كبيرة لانتناسب مطلقاً مع اي مجهود تبذله او اي مساهمة تسهم بها في زيادة الدخل القومي وعلي النقيض من ذلك نجد ان هنالك طبقات تضار من التضخم ابلغ الضرر فتتخفف القوة الشرائية لدخلها النقدي الثابت انخفاضاً شديداً، اما الطبقات التي تستفيد من

<sup>1</sup>- زبيدة نور الدين عبدالله، مرجع سابق، ص 64  
<sup>2</sup>- عبدالوهاب عثمان الشيخ، مرجع سابق، ص 320

التضخم فتشمل المنتجين والتجار بصفة خاصة واولئك الذين لديهم كميات كبيرة من المواد الاولية والبضائع التي تراكمت لديهم في الفترة السابقة علي التضخم فعلي الرغم من ان نفقات الانتاج ترتفع كثيراً اثناء التضخم. الا ان نسبة ارتفاعها تكون اقل من نسبة ارتفاع الاسعار فبعض النفقات تمثل التزامات محددة بموجب عقود طويلة لاجل نسبيا كالايجارات وفوائد القروض واتعاب المستشارين القانونيين والفنيين ،ومن الفئات المستفيدة ايضا حملة الاسهم الذين تزداد الارباح التي تدرها اسهمهم كثير في فترة التضخم كما تزداد قيمتها الراسمالية وذلك يعكس حملة السندات الذين يتقاضون فوائد ثابتة تقل قوتها الشرائية كثيرا<sup>1</sup>.

### الاثار الاجتماعية للتضخم :

#### 1) هجرة الكفاءات الفنية والبشرية للخارج:

في ظل موجات ارتفاع الاسعار، وعدم امكان مواكبة الاجور المرتبات النقدية لهذا الارتفاع ، فان الدخل الحقيقي لفئات عريضة من الافراد الوسطي قد تعرض للتدهور الشديد ، وخصوصاً لي موظفي الحكومة والقطاع العام وخريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا ،وقد نتج عن ذلك ان عدد كبير من هؤلاء قد هاجروا الي الخارج حقيقة الامر ان هذا الفئات من عناصر من حيث الخبرة ودرجة التاهيل المهني العالية ولاشك انهم خسارة كبيرة علي الاقتصاد القومي للبلاد نظراً لانهم كان يمثلون احتياطياً هاماً لرفع عجلات التنمية.

#### 2) انتشار الرشوة والفساد الاداري:

يصحاب ذلك ظاهرة التضخم تفشي الرشوة والفساد الاداري ويلجا اليه بعض اصحاب الدخل الثابتة وهم غالبا من الموظفين كاسلوب مصاد يخفف من حدة التضخم وذلك لانهم يقفدون جزء كبير من دخلهم فيفكر هؤلاء في اللجوء الي اسلوب الرشوة كمصدر مساعد اضافي لمواجهة ظاهرة ارتفاع الاسعار.

<sup>1</sup> محمد مظلوم حمدي ،النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية ،المطبعة العربية القاهرة ،ص101

## الفصل الثالث

### مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني

#### المقدمة:

وفي هذا الفصل سوف نتعرف علي مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني ،وذلك من خلال حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي . وينقسم هذا الفصل الي ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول نتعرف علي مساهمة الناتج الاجمالي المحلي في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في السودان .اما في المبحث الثاني سوف نتعرف علي المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان وفي المبحث الثلاثة سوف نتناول الدراسة التطبيقية في دور الاستثمار الأجنبي المباشر واثر معدلات التضخم علي القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة (2000-2015م).

## المبحث الاول

### الناتج الاجمالي المحلي والتضخم في السودان

مساهمة القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الاجمالي :

يعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه (مجموعة قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة حديثاً في الدولة خلال فترة زمنية معينة). من خلال هذا التعريف يتضح ان الدفعة الاستثمارية التي يستوعبها الاقتصاد يؤثر علي الناتج المحلي الاجمالي .  
والجدول التالي يوضح اثر مساهمة القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 2005-2015م

#### جدول رقم (3-1)

الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 2000-2015م (مليون جنيه) بالاسعار الجارية

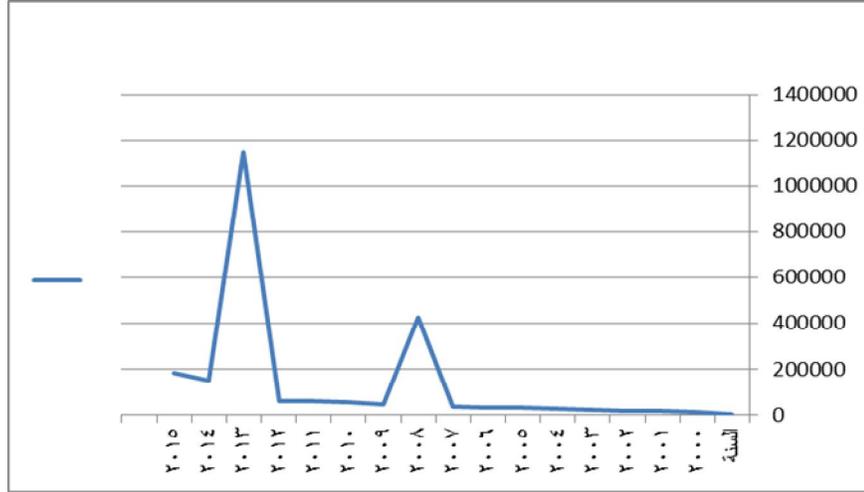
الناتج المحلي الاجمالي GDP	السنة
12969.2	2000
14589.9	2001
17966.1	2002
21511.3	2003
23346.2	2004
28534.7	2005
31127.9	2006
35998.2	2007
425998.2	2008

46869.6	2009
51993.4	2010
60589.2	2011
60374.2	2012
1150113.4	2013
150113.4	2014
183150.3	2015

المصدر: جهاز المركزي للإحصاء, تقارير 2015

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1) تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015م) حيث شهدت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً في أداء الناتج المحلي الإجمالي، حيث قفز الناتج المحلي من 12969.2 مليون جنيه في العام 2000م الي 14589.9 مليون جنيه في العام 2001م، وارتفع في العام 2005م الي 28534.7 مليون جنيه بنسبة اكثر من 50% مقارنة بالعام 2000م ثم واصل في الارتفاع حتي بلغ 4259980.20 مليون جنيه في العام 2008م، ويعزي هذا الازدياد الي زيادة حركة القطاع في دخول الاستثمارات الأجنبية ، ثم واصل في حتي بلغ 60589.2 مليون جنيه في العام 2011م . وارتفع في العام 2015م الي 183150.3 مليون جنيه وهي اعلي نسبة التضخم خلال ذلك الأعوام ويرجع ذلك الي زيادة الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي في السودان .

شكل رقم (3-1) الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 2000-2015م (مليون جنيه) بالاسعار الجارية



المصدر: بنك السودان المركزي-2015م

### جدول رقم (2-3)

#### نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005 - 2015م

البنء	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الزراعي	46	45.6	46.0	45.6	44.5	39.4	38.9	36.0	36.3	31.7	31.2	31.5	31.6	30.6	28.5	27.9
القطاع الصناعي	21	22.8	22.1	22.1	25.4	28.4	28.4	23.6	31.7	30.5	32.0	29.8	20.4	21.1	23.1	23.0
قطاع الخدمات	22	31.6	20.9	20.9	30.1	32.3	32.3	31.9	32.6	30.2	35.0	32.2	49.0	48.1	48.4	49.0

المصدر: بنك السودان المركزي-2015م

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يوضح مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2015م، بالنسبة للقطاع الزراعي فنجد انه ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 39.4% في العام 2005م، والعام 2005م تمثل اعلي نسبة المساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وانحصرت مساهمة هذه القطاع ما بين 39.4% و 27.9% في الأعوام من 2005-2015م .

نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي بنهاية العام 2015م حيث كانت 27.9% مقارنة بعام 2005م التي كانت 39.4% وواصل هذه القطاع في انخفاض في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حتي العام 2015م، حيث كانت نسبة مساهمته 27.9% في العام 2015م .

ويعزي ذلك الانخفاض في نسبة المساهمة الي اهم التحويلات الهيكلية التي برزت مؤخرآ متمثلة في ازدياد المنتجات النفطية في السودان.

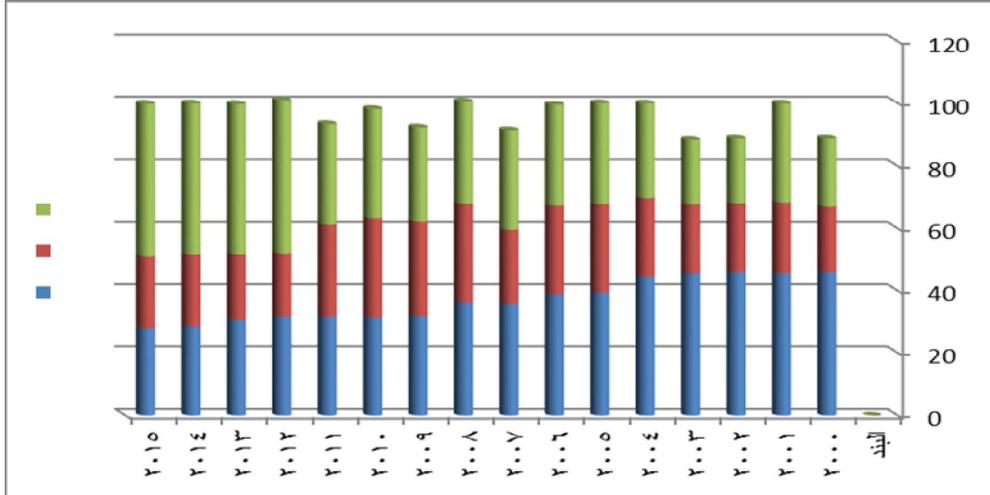
### نسبة مساهمة القطاع الصناعي:

نلاحظ من الجدول أعلاه ان القطاع الصناعي ساهم بنسبة 28.4% في العام 2005م وانخفض الي 15.7% في العام 2006م وواصل تدريجياً بالزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2007م و2008م حتي وصل الي 31.7% في العام 2008م وهي اعلي نسبة مساهمة للقطاع الصناعي خلال الفترة من 2005-2015م. ويعزي هذا التصاعد التدريجي لمساهمة القطاع الصناعي الي التزايد الذي شهده قطاع التعدين والصناعات التحويلية, حيث ان مساهمة البترول الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة حيث بلغت نسبة مساهمته في العام 2007م الي 18.6% نسبة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول, الا انه انخفض في العام 2015م الي 2.5% متأثراً بالسياسات الحكومية من سياسة رفع الدعم علي المحروقات وغيرها من السياسات الحكومية في نهاية العام 2015م .

### نسبة مساهمة قطاع الخدمات:

شهد قطاع الخدمات خلال الفترة من 2005-2015م تطوراً ملحوظاً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ويعزي ذلك الي تحسن قدرة الدولة علي تحسين الخدمات الحكومية من صحة وتعليم وغيرها بما توفر لها من موارد مالية واقتصادية.

جدول رقم (3-2) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2005 - 2015م



المصدر: بنك السودان المركزي

### جدول رقم (3-3)

معدل التضخم خلال الفترة 2000 - 2015م

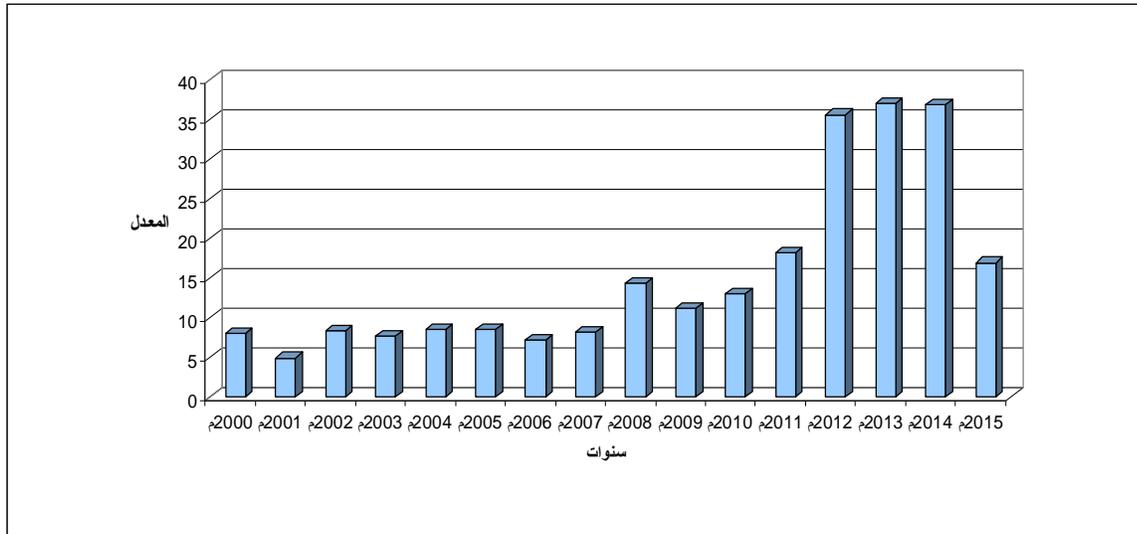
السنة	معدل التضخم %
2000	8.0
2001	4.90
2002	8.30
2003	7.70
2004	8.50
2005	8.50
2006	7.20
2007	8.10
2008	14.30
2009	11.20
2010	13.0
2011	18.10
2012	35.60
2013	37.10
2014	36.90
2015	16.90

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير 2015م

يوضح الجدول رقم (3-4) معدلات التضخم خلال الفترة من 2000-2015م بالرغم من المحافظة علي استقرار معدلات التضخم في حدود رقم احادي خلال الفترة من 2000-2007م ، الا ان ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية عالمياً في الربع الأول من العام 2008م ادي الي ارتفاع معدل التضخم حتي وصل الي 14.3 .  
وبالتالي نلاحظ ان ارتفاع التضخم في العام 2008م انعكس علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،أي ان هنالك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي والتضخم بمعنى ان زيادة معدلات التضخم تؤدي الي زيادة مستلزمات الإنتاج ومن ثم تزداد تكاليف الإنتاج وبالتالي تقل أرباح المشروعات الامر الذي يحدد من تدفق استثمارات جديدة ، وفي العام 2009م ادي الي انخفاض حتي وصل الي 13 وفي الأعوام الأخيرة هنالك ارتفاع مستمر في معدلات التضخم الي ان وصل الي 37.1 في العام 2013م ثم انخفض في العامين 2014م و2015م حتي وصل الي 16.9 .

### شكل رقم (3-3)

#### معدل التضخم خلال الفترة 2000 - 2015م



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

## المبحث الثاني

### المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان

السودان واحد من الدول النامية التي تسعى الي جذب الاستثمار الاجنبي اليها كان لابد من ازالة هذه المعوقات من امام طريق الاستثمارات الاجنبية خصوصاً وان السودان من الاقطار التي تتميز بتوفير معوقات استثمارية كبيرة لم ستقل منها الا نسبة ضئيلة وخصوصاً في القطاع الزراعي رغم الجهود التي بذلتها الحكومة الا ان هنالك معوقات تتمثل في الاتي:

1-ضعف البنيات الاسياسية :والتي تتمثل في الطرق والموصلات والمطارات ومرافق الخدمات العامة الصحية والتعليمية

2-وجود اكثر من قانون يتعلق بالاستثمار حيث يوجد قانون خاص بالاستثمار في القطاع الطاقة وقانون اخر للاستثمار في القطاعات الاخرى مما يؤدي الي التمييز بين القطاعات وتباين الميزات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية

3-عدم ثبات قوانين وتشريعات الاستثمار حيث انه من الملاحظ ان قانون الاستثمار يتغير من وقت لآخر مما يؤدي الي هلع المستثمر الاجنبي وتخوفه من ان يصدر تشريع في اي وقت يلغي الامتيازات والامتيازات التي بموجبها انشاء مشروعة او اخر علي الاستثمار في البلاد المضيف

4-النصوص في بعض نصوص التشريعات الاستثمارية حيث يمكن ان تفهم باكثر من معني الامر الذي يجعل الجهات الاخرى ذات الصلة بالموضوع تفسرها حسب مصلحتها

5-ضعف الامتيازات والتسهيلات التي منحها القانون للاستثمار الاجنبي بحيث يجعل كثير من المستثمرين يبحثون عن امتيازات افضل في بلدان اخرى.

6-تعدد الاجهزة او الجهات المسؤلة من الاستثمار الاجنبي مما يطلب فترة تنفيذ المشروع ويطول اعمال المستثمرين ومصالحهم.

7-نقص المعلومات عن المعوقات الاستثمارية تعد من اكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر فغياب المعلومات الاستثمارية بصفة عامة اوفي مشروع معين من ابرز المعوقات الاستثمار اذ اول ما يحاول المستثمر معرفته كم عدد المشروعات في قطاع معين وما هو حجم راس المال المستثمر في القطاع وما هي فجوة السوق كل هذه المعلومات الضرورية تساعد المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار حيث ان توفر المعلومات مشكلة يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان.

8-ضعف السوق السوداني ومحدوديته امام بعض انتاج المشروعات الاجنبية الضخمة وقد يعود ذلك الي ضعف القوة الشرائية.

9-عدم الاستقرار الاقتصادي او نجد ان الاقتصاد السوداني تارجح ما بين تضخم وكساد وانكماش وغيرها من التقلبات الاقتصادية في الفترة الاخيرة بعد انفصال الجنوب مما اثر اثراً بالغاً في تدفق الاستثمارات الاجنبية .

10-ضعف بعض الكوادر العاملة في الاجهزة المختصة بالاستثمار وادارات الاستثمار تتطلب عاملين بمواصفات ومؤهلات يمكنهم من التعامل مع كل المستثمرين الاجانب ويعود ضعف هذه الكوادر الي عدم اتاحة الفرص ليهم في مجال التدريب.<sup>1</sup>

11-عدم الاستقرار الامني من المعوقات التي يضعها المستثمر الاجنبي في اولوياته عند اتخاذ قرار الاستثمار وكثير من الشركات اتخذت قرار الانسحاب بسبب الظروف الامنية مثل شركة شيفرون.

<sup>1</sup>-سيف الدين ميرغني , تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة علي التنمية القطاع الزراعي في السودان ,رسالة دكتوراه غير منشور -جامعة الزعيم الازهري ,كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ,قسم الاقتصاد ,2006م,ص139.

12- اذدواجية الضرائب فبالرغم من الاعفاءات التي تمنح للمشروعات ولفترات مختلفة توجد ضرائب متعددة مثل ضريبة الانتاج وضريبة المبيعات وضرائب علي المدخلات وضريبة التنمية ورغم انه تم اعلان ضريبة واحدة هي ضريبة القيمة المضافة الا ان هنالك ضرائب اخري ما زالت تؤخذ من مختلف النشاطات مما يقلل هامش الارباح للمستثمر سواء كان محلياً او اجنبياً .

13- عدم وجود خارطة استثمارية والتي بمثابة دليل المستثمر توضع فيها كل امكانيات ومقومات الاستثمار من موارد طبيعية ومناطق توفيرها وبنيات اساسية من طرق وجسور موانئ ومطارات وكل ما يحتاجه المستثمر .

14- نقص الخبرات الفنية والادارية يؤدي الي اضطراب المستثمر لجلب كوادر فنية وادارية من الخارج هذا الاجراءات يؤدي الي زيادة التكاليف في الانتاج اذا كانت العمالة ذات تاهيل فني عالي .

15- القصور في الترويج بشكل مشكلة تكثير للمستثمرين ويعود ذلك لقصور الاعلام في السودان حيث نجد ان وسائل الاعلام في السودان غير قادرة علي عكس مقومات القطر للمستثمر في الخارج والامتيازات والضمانات والتسهيلات التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار للمشروعات الاستثمارية رغم ان قانون الاستثمار في السودان يعد من افضل القوانين من حيث الامتيازات والحوافز .

16- الفساد المالي والاداري يؤثر سلباً علي اتخاذ المستثمر قراره الاستثماري حيث يضع في حسبانته الاثار السالبة التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة لنقش ظواهر الفساد المالي والاداري من اختلاسات للمال العام والجوانب المسلكية الوظيفية السيئة (الرشاوي) التي تؤدي الي اهدار اموال المستثمر لا في سبيل المصلحة العامة بل الي مصالح افراد المجتمع وهذا من

شانه ان يقلل من الارباح التي يحققها المشروع ومن ثم فقدان المستثمر للثقة في السلطات المشرفة علي الاستثمار .

17-تدهور قيمة العملة المحلية<sup>1</sup>:هذه الظاهرة قد تؤدي الي زيادة درجة المخاطر بالنسبة للمستثمرين اذ يؤدي تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الاخري الي انخفاض قيمة الاستثمارات الاجنبية الحقيقية مقدمة بالعملات الاخري وتاكل ارباح المستثمرين.

18-ضعف سوق راس المال مما يشكل عائق امام المستثمرين الاجانب في سهولة الحصول علي الموارد المالية والاستفادة من التقلبات في السودان .

19-معوقات دولية وسياسية حيث ان الخطر الدولي والمقاطعة ومنع بيع الطائرات والاسييرات للخطوط الجوية والسكة حديد وعدم شراء السلع السودانية ومنع المستثمر الاجنبي من الاستثمار في السودان بل حسب الشركات من السودان حتي بعد النجاح الكبير مثال علي شرطة شيفرون والشركة الكندية للبتروول ومنع البنوك الاجنبية من الاعتماد البنوك التجارية السودانية وقرار تفتش السلع عند الوصول وليس عند الشحن لكنها عاقت الانتاج من خلال تعطيل المشاريع القائمة وتعطيل قيام المشروعات الجديدة مما اثر سلباً علي تدفق الاستثمارات الاجنبية للسودان.

---

<sup>1</sup>-احمد حسن ,اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي القطاع الصناعي في السودان ,رسالة ماجستير غير منشورة ,2012م,ص88

## المبحث الثالث

### الدراسة التطبيقية

#### توصيف النموذج القياس

توصيف النموذج الاقتصادي القياس يعني صياغة الظاهرة في شكل رياضي وفق طبيعة اتجاهات الظاهرة او بما يعرف بصياغة الفرضيات ,وهي تعني التعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي بين العلاقات المختلفة ويطلق علي هذه المرحلة علي المستوي الاكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وتشمل علي الخطوات التالية

#### اولاً: التعريف بمتغيرات النموذج:

1-المتغير التابع (قيمة مساهمة القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الاجمالي )

2-المتغيرات المستقلة :

1)جحم الاستثمارات الاجنبية في القطاع الزراعي :

يعني الاستثمار الزراعي هو دمج عوامل الانتاج المتوفرة في الزراعة (الارض,العمل وراس المال ) وتشغيلها بقصد انتاج مواد زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول علي افضل النتائج الممكنة .

2)التضخم :

هو ارتفاع المستمر في مستوي العام للاسعار .

#### ثانياً: تحديد شكل النموذج :

يمكن صياغة العلاقة بين جحم الاستثمارات الاجنبية في القطاع الزراعي والتضخم علي القطاع الزراعي وبالصيغة الواردة ادناه

$$AGRI = B_0 + B_1 * FDI + B_2 * INF + U$$

حيث:

$AGRI$  : قيمة مساهمة القطاع الزراعي علي الناتج المحلي الإجمالي

$FDI$  : الاستثمارات الأجنبية المباشرة

$INF$  : التضخم

$B_0$  : معامل النموذج

$U_t$  : المتغيرات العشوائية

علما بان  $AGRI$  هو المتغير التابع اما باقية المتغيرات الواردة بالنموذج منه المتغيرات

المستقلة والتي تمثلها  $FDI, INF$

ثالثا: تحديد الإشارات المسبقة لمعالم النموذج ,وتوقع إشارات المعالم بناء علي ما تفرضه

النظرية الاقتصادية في تحديد المتغيرات واتجاهاتها كالتالي

$FDI$  الاستثمارات الأجنبية :إشارتها موجبة لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير

المستقل

$INF$  التضخم :اشارته موجبة لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

تقدير النموذج القياسي

أولاً: بيانات النموذج:

جدول رقم ( 3-4 )

متغيرات الدراسة

FDI	INF	AGRI	متغيرات الدراسة المشاهدات
1	8	12969.2	2000
3	4.90	14589.9	2001
33	8.30	17966.1	2002
373	7.7	21511.3	2003
4	8.5	23346.2	2004
16	8.5	28534.7	2005
200	7.2	31127.9	2006
381	8.1	35998.2	2007
176	14.3	42591.6	2008
653	11.2	46869.6	2009
126	13	51993.4	2010
106	18.1	60589.2	2011
101	35.6	60374.2	2012
334	37.1	115739.2	2013
521	36.9	150113.4	2014
555	16.9	183150.3	2015

المصدر: بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء

مستوى استقرار متغيرات الدراسة:

جدول رقم (3-5)

الجدول التالي يوضح مستوى استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع والاتجاه العام

متغير الدراسة	قيمة اختبار ADF مع القاطع والاتجاه العام	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوى المعنوية	مستوى استقرار السلسلة
القطاع الزراعي (AGRI)	-4.0007	-3.8753	0.0417	عند الفرق الثاني
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	-5.4840	-3.7912	0.0035	عند الفرق الاول
معدل التضخم (INF)	-4.5477	-4.1078	0.0302	عند الفرق الرابع

اهمية الاستقرار: تكمن اهمية استقرار متغيرات الدراسة في الحصول على نتائج حقيقة غير زائفة اما إذا لم تكن المتغيرات مستقرة وليست هنالك اي اتجاه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فان تقدير النموذج بهذه الصورة تؤدي الي الحصول على نتائج زائفة (غير حقيقية) لذلك يجب ان تكون متغيرات الدراسة مستقرة او متكاملة.

نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة: -

جدول رقم (3-6)

الجدول التالي يوضح نتيجة اختبار Trace للتكامل المشترك

Trace Statistic Test

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenval ue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0069	29.79707	36.65625	0.849021	None *
0.2666	15.49471	10.18769	0.472164	At most 1 *
0.2651	3.841466	1.242126	0.084901	At most 2 *

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يمكن معرفة وجود التكامل المشترك في المعادلة من عدمها من خلال ثلاثة معايير

-من خلال مقارنة القيمة المحسوبة لاختبار Trace مع القيمة الجدولية Critical Value

فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية فان هذه تعتبر دلالة علي وجود اتجاه

للتكامل المشترك في المعادلة هنا يتضح ان هنالك تكامل في اتجاه واحد وذلك لان

(36.65625 > 29.79707).

-من خلال مستوى المعنوية (Prob. / P-Value / Sig) والقاعدة هي اذا كانت مستوى المعنوية اقل من 5 % فإننا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يعني ان هنالك اتجاه للتكامل المشترك في المعادلة هنا نجد ان هنالك اتجاه وحيد للتكامل المشترك وذلك لان (0.0069) اقل من 0.05 وبالتالي فننا سوف نرفض فرض العدم الذي ينص علي عدم وجود اتجاه للتكامل المشترك في الدالة ونقبل الفرض البديل الذي ينص علي وجود اتجاه واحد للتكامل المشترك.

-من خلال قرائه التقرير اسفل الجدول هنا التقرير يشير الي وجود اتجاه وحيد للتكامل المشترك ( ... 1 Cointegrating... ) .

اذن نموذج الدراسة يحتوي على اتجاه وحيد للتكامل المشترك بين (القطاع الزراعي، الاستثمار الأجنبي، التضخم) وبالتالي ليس هنالك حاجة لإيجاد الفروق للمتغيرات غير المستقرة في المستوى لان متغيرات الدراسة تسير مع بعضها البعض في الاجل الطويل. **اهمية وجود التكامل المشترك في المعادلة:** هو عدم الحاجة الي تكوين الفروق للمتغيرات الغير مستقرة من اجل تقدير معادلة غير زائفة النتائج علي سبيل المثال ان دلت نتائج اختبار التكامل المشترك علي وجود اتجاه وحيد علي الاقل للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج فان ذلك يجنب الباحث عملية تكوين الفروق للمتغيرات غير المستقرة ونتائج التقدير لن تكون زائفة لان متغيرات الدراسة تسير جنباً الي جنب في الاجل الطويل والعكس صحيح اي ان لم تكن هنالك اي اتجاه للتكامل المشترك في النموذج فان الباحث يكون مجبرا علي تكوين الفروق للمتغيرات الغير مستقرة الي مستوي استقرارها من اجل تلافي مشكلة الانحدار الزائف.

**نتائج التقدير الأولية لمعادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في**

**السودان: -**

النموذج القياسي المقترح للدراسة: -

$$AGRI = \beta_0 + \beta_1 * FDI + \beta_2 * INF + \mu$$

نتائج تقدير النموذج المقترح لمعادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في السودان

جدول رقم (7-3)

الجدول التالي يوضح نتائج التقدير لمعادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في السودان باستخدام نموذج الانحدار المتعدد

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	الأخطاء المعيارية Std. Error	قيمة (t) T Statistic	معنوية المعالم Prob.	المعنوية الكلية للمنموذج Prob.(F- Statistic)
C	-5191.407	14552.65	-0.356733	0.7270	0.000859
FDI	108.4542	39.16108	2.769437	0.0159	
INF	2422.987	763.4533	3.173720	0.0073	

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

معادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في السودان

$$AGRI = -5191.407 + 108.4542 * FDI + 2422.987 * INF + \mu$$

تقييم نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي: -  
بعد الانتهاء من التقدير لمعاملات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل وتقييم نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعاملات من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

## المعيار الاقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلومات المراد تقديرها. وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

**التقييم الاقتصادي لمعادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في السودان: -**

- إشارة الثابت (-5191.407) إشارة سالبة وهي غير موافقة للنظرية الاقتصادية وهي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي صفر (قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الذاتية او القيمة الأولية " الابتدائية" للقطاع الزراعي).

- قيمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (108.4542) إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين القطاع الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما زاد الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة يزيد القطاع الزراعي بـ 108.4542 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

- قيمة معامل التضخم (2422.987) إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين القطاع الزراعي والتضخم أي كلما زاد التضخم بنسبة مئوية يزداد القطاع الزراعي بـ 2422.987 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية ومع وضع القطاع الزراعي في السودان وفي ذلك إشارة الي ان هنالك طاقات تشغيلية (أراضي خصبة) في هذا القطاع لم يتم استغلاله.

### جدول رقم ( 3-8)

الجدول التالي يوضح التقييم الاقتصادي لمعادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في

### القطاع الزراعي في السودان بإيجاز

التقييم الاقتصادي	المعالم المقدرة Coefficient	المتغيرات Variables
غير موافقة للنظرية الاقتصادية	-5191.407	C
موافقة للنظرية الاقتصادية	108.4542	FDI
موافقة للنظرية الاقتصادية	2422.987	INF

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

### التقييم وفق المعيار الإحصائي :

تعتبر هذه المعايير من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات وتنقسم إلى ثلاثة أنواع من الاختبارات هي اختبار جودة التوفيق واختبار المعنوية الكلية للنموذج واختبار المعنوية الجزئية للمعالم.

### جدول رقم (3-9)

الجدول التالي يوضح تقييم معادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي

### في السودان وفق المعيار الإحصائي

المتغيرات	قيمة (t)	معنوية	قيمة f	المعنوية الكلية للنموذج	Adjusted
-----------	----------	--------	--------	-------------------------	----------

R-Squares	Prob.(F-Statistic)	F-Statistic	المعالم Prob.	T Statistic	Variables
0.610557	0.000859	12.75830	0.7270	-5191.407	C
			0.0159	108.4542	FDI
			0.0073	2422.987	INF

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

### 1/ جودة توفيق النموذج "Adjusted R-Squared" :-

يدل معامل التحديد المعدل (0.61) على جودة التوفيق للنموذج ككل ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة (FDI,INF) مسؤولة بنسبة 61% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (AGRI) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية المستقلة (والباقي 39% هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى) العشوائية (الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة) 61% تدل على جودة التوفيق لنموذج القطاع الزراعي.

### 2/ المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic" :-

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.000859 وهي اقل من مستوي الدلالة الاحصائية 0.05 وبالتالي فإننا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على المعنوية الكلية للنموذج.

### 3/ المعنوية الكلية للمعالم "T-Statistic" : -

- الثابت "المتوسط"  $\beta_0$  غير معنوي وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 0.7270 وهي اكبر من 0.05 .

- معلمة الاستثمار الاجنبي  $\beta_1$  معنوي وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 0.0159 وهي اقل من 0.05 وبالتالي فأنا سوف نرفض فرض العدم الذي يشير الي ان الاستثمار الاجنبي غير معنوي ونقبل الفرض البديل الذي يدل علي ان معلمة الاستثمار الاجنبي ذا تأثير معنوي علي المتغير التابع " القطاع الزراعي

- معلمة التضخم  $\beta_2$  معنوي وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 0.0073 وهي اقل من 0.05 وبالتالي سوف نرفض فرض العدم الذي يدل علي ان معلمة التضخم غير معنوي ونقبل الفرض البديل الذي يدل علي ان معلمة التضخم ذا تأثير معنوي علي القطاع الزراعي.

#### التقييم وفقاً المعيار القياسي:

يهدف الباحث إلي مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

- مشكلة عدم ثبات التباين.
- مشكلة الارتباط الذاتي .
- مشكلة الارتباط الخطي.
- مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

لكي تتوفر فيها الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية. فإذا لم تستوفي فروض الاقتصاد القياسي المستخدمة، إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة، أو تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد قبول المقدرات إحصائياً.

المعيار القياسي: -

1/ اختبار مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test :-

**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**

F-statistic	3.191132	Prob. F(2,13)	0.0746
Obs*R-squared	5.268539	Prob. Chi-Square(2)	0.0718

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

القيمة الاحتمالية لـ (F = 0.0746) و (Chi-Square = 0.0718) نجد انها في كلا الاختبارين اكبر من 5% وهذه دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

اختبار درين واتسون Durbin-Watson stat

Durbin-Watson stat	1.337918
--------------------	----------

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

القيمة (1.34) بعيدة من الـ 2 و اقل من 1.5 وبالتالي فإن هذه تعتبر دلالة على ان النموذج يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي طردي للبواقي وهي صفة غير جيدة وليست مرغوبة في النموذج لان وجودها في النموذج تؤدي الي صغر حجم الأخطاء المعيارية بصورة اقل مما يجب ان تكون عليها وبالتالي هذا يؤدي الي عدم صلاحية اختبار تي وعدم دقة فترات الثقة.

3/ مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

- Multicollinearity Problem Between Independent Variables:

Correlation Matrix

	FDI	INF
FDI	1.0000	0.3062
INF	0.3062	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

نتائج اختبار مصفوفة الارتباطات تشير الي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك لان قيمة معامل الارتباط لم يصل الي 0.80 بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

4/ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test : -

القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera	قيمة اختبار Jarque-Bera
0.002142	12.29236

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.002142) وهي أقل من 5% وبالتالي نرفض فرض العدم الذي على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونقبل الفرض البديل الذي ينص على ان البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة غير جيدة وليست مرغوبة في النموذج وذلك لأنها تعتبر من الشروط الأساسية التي يجب توافرها في الاختبارات المعملية لكي يتسنى للباحث إمكانية استخدام كل من اختبار تي واف. خلاصة القول: النموذج السابق بالرغم من كثرة محاسنها الا انها ما زالت تُعاني من بعض المشاكل التي تعيق قبولها لاختبار فرضيات الدراسة واستخدامها في التنبؤ لذلك سنحاول في النموذج التالي التوصل الي النموذج الأمثل الذي يمثل القطاع الزراعي في السودان وذلك من خلال معالجة المشاكل التي تُعاني منها.

نتائج تقدير النموذج المعدل لمعادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في السودان: -

النموذج القياسي المعدل للدراسة: -

$$\text{LOG}(AGRI) = \beta_0 + \beta_1 * FDI + \beta_2 * INF + \mu$$

نتائج تقدير النموذج المعدل لدالة القطاع الزراعي

جدول رقم ( 3-10 )

الجدول التالي يوضح تقييم معادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في السودان باستخدام المعادلة النصف لوغاريتمية

المتغيرات	المعالم المقدرة	الأخطاء المعيارية	قيمة (t)	معنوية	المعنوية الكلية
Variables	Coefficient	Std. Error	T Statistic	Prob.	Prob.(F-Statistic)
C	9.583007	0.193224	49.59536	0.0000	
FDI	0.001662	0.000520	3.195963	0.0070	0.0000
INF	0.043769	0.010137	4.317825	0.0008	

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

معادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في السودان

$$AGRI = 9.583007 + 0.001662 * FDI + 0.043769 * INF + \mu$$

تقيم نتائج تقدير نموذج الدراسة وفق المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي:-

بعد الانتهاء من التقدير لمعلومات النموذج من خلال بيانات واقعية نبدأ في تحليل

وتقيم نتائج التقدير للتأكد من وجود مدلول للمعلومات من الناحية الاقتصادية والإحصائية

والقياسية .

**المعيار الاقتصادي:** يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم النتائج حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلومات المراد تقديرها. وهذه الافتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية.

**التقييم الاقتصادي لمعادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي في السودان: -**

- إشارة الثابت (9.583007) إشارة موجبة وهي موافقة للنظرية الاقتصادية وهي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي صفر (قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الذاتية أو القيمة الأولية "الابتدائية" للقطاع الزراعي).

- قيمة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر (0.001662) إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين القطاع الزراعي والاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما زاد الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة يزيد القطاع الزراعي بـ 0.001662 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية.

- قيمة معامل التضخم (0.043769) إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين القطاع الزراعي والتضخم أي كلما زاد التضخم بنسبة مئوية يزداد القطاع الزراعي بـ 0.043769 وهذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية ومع وضع القطاع الزراعي في السودان وفي ذلك إشارة إلى أن هنالك طاقات تشغيلية (أراضي خصبة) في هذا القطاع لم يتم استغلاله.

### جدول رقم ( 3-11)

**الجدول التالي يوضح تقييم معادلة أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي**

**في السودان بإيجاز**

التقييم الاقتصادي	المعالم المقدرة Coefficient	المتغيرات Variables
موافقة للنظرية الاقتصادية	9.583007	C
موافقة للنظرية الاقتصادية	0.001662	FDI
موافقة للنظرية الاقتصادية	0.043769	INF

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

### التقييم وفق المعيار الإحصائي :

تعتبر هذه المعايير من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات وتنقسم إلى ثلاثة أنواع من الاختبارات هي اختبار جودة التوفيق واختبار المعنوية الكلية للنموذج واختبار المعنوية الجزئية للمعالم.

### جدول رقم (3-12)

الجدول التالي يوضح تقييم معادلة اثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي

في السودان المقترحة وفق المعيار الاحصائي

Adjusted	المعنوية	قيمة f	معنوية	قيمة (t)	المتغيرات
R-	الكلية	F-	المعالم	T	Variables

Squares	للمنموذج Prob.(F- Statistic)	Statistic	Prob.	Statistic	
0.723080	0.000094	20.58365	0.0000	49.59536	C
			0.0070	3.195963	FDI
			0.0008	4.317825	INF

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

### 1/ جودة توفيق النموذج "Adjusted R-Squared" :-

يدل معامل التحديد المعدل (0.72) على جودة التوفيق للنموذج ككل ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة (FDI, INF) مسؤولة بنسبة 72% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (AGRI) نتيجة التغير في المتغيرات التفسيرية المستقلة (والباقي 28% هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى) العشوائية (الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة) 72% تدل على جودة التوفيق لنموذج القطاع الزراعي).

### 2/ المعنوية الكلية للنموذج "F-Statistic" :-

القيمة الاحتمالية لاختبار F تساوي 0.000094 وهي اقل من مستوي الدلالة الاحصائية 0.05 وبالتالي فإننا سوف نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل الذي يدل على المعنوية الكلية للنموذج.

### 3/ المعنوية الكلية للمعالم "T-Statistic" :-

- الثابت "المتوسط"  $\beta_0$  معنوي وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 0.0000 وهي اقل من 0.05 .

- معلمة الاستثمار الاجنبي  $\beta_1$  معنوي وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 0.0070 وهي اقل من 0.05 وبالتالي فأننا سوف نرفض فرض العدم الذي يشير الي ان الاستثمار الاجنبي غير معنوي ونقبل الفرض البديل الذي يدل علي ان معلمة الاستثمار الاجنبي ذا تأثير معنوي علي المتغير التابع " القطاع الزراعي

- معلمة التضخم  $\beta_2$  معنوي وذلك لان القيمة الاحتمالية لاختبار T تساوي 0.0008 وهي اقل من 0.05 وبالتالي سوف نرفض فرض العدم الذي يدل علي ان معلمة التضخم غير معنوي ونقبل الفرض البديل الذي يدل علي ان معلمة التضخم ذا تأثير معنوي علي القطاع الزراعي.

#### التقييم وفقاً المعيار القياسي:

يهدف الباحث إلي مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل اعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

- مشكلة عدم ثبات التباين.

- مشكلة الارتباط الذاتي .

- مشكلة الارتباط الخطي.

-مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

لكي تتوافر فيها الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية. فإذا لم تستوفي فروض الاقتصاد القياسي المستخدمة، إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة،

أو تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد قبول المقدرات إحصائياً.

المعيار القياسي: -

1/ اختبار مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test: -

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.355894	Prob. F(2,13)	0.2919
Obs*R-squared	2.761531	Prob. Chi-Square(2)	0.2514

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

القيمة الاحتمالية لـ  $F = 0.2919$  و  $\text{Chi-Square} = 0.2514$  نجد انها في كلا الاختبارين اكبر من 5% وهذه دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

اختبار درين واتسون Durbin-Watson stat

Durbin-Watson stat	1.578190
--------------------	----------

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

القيمة (1.58) قريبة من الـ 2 أكبر من 1.5 وبالتالي فإن هذه تعتبر دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

3/ مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

Multicollinearity Problem Between Independent Variables: -

Correlation Matrix

	<b>FDI</b>	<b>INF</b>
<b>FDI</b>	1.0000	0.3062
<b>INF</b>	0.3062	1.0000

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

نتائج اختبار مصفوفة الارتباطات تشير الي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك لان قيمة معامل الارتباط لم يصل الي 0.80 بين المتغيرات المستقلة في النموذج.

#### 4/ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Normality Test : -

قيمة اختبار Jarque-Bera	القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera
1.035271	0.595928

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera تساوي (0.595928) وهي اكبر من 5% وبالتالي نرفض الفرض البديل الذي ينص على ان البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي ونقبل فرض العدم الذي ينص على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونقبل وهي صفة جيدة و مرغوبة في النموذج.

**خلاصة القول:** النموذج المعدل باستخدام المعادلة النصف لوغاريتمية يعتبر النموذج الأمثل لقياس أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم على القطاع الزراعي في السودان وذلك لان هذا النموذج قد اجتاز المعيار الاقتصادي والاحصائي والقياسي بنجاح وعلية يمكن استخدامه لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

اختبار مقدرة نموذج أثر الاستثمار الأجنبي والتضخم في القطاع الزراعي على التنبؤ:

لاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ يمكننا استخدام اختبار معامل عدم التساوي لثيل والذي يعتمد على الفروض الآتية :

فرض العدم: تكون مقدرة النموذج على التنبؤ عالية إذا كان معامل ثيل اقرب الى الصفر .  
الفرض البديل: تكون مقدرة النموذج على التنبؤ ضعيفة اذا كانت قيمة معامل ثيل اقرب الى الواحد الصحيح.

### جدول رقم (3-13 )

الجدول التالي يوضح اختبار معامل عدم التساوي لثيل في المعادلة النصف اللوغاريتمية

اسم الاختبار	قيمة الاختبار
Theil Inequality Coefficient	0.017642

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)

من خلال نتائج الجدول ( 3-14) يتضح ان قيمة معامل عدم التساوي لثيل (0.0176) تقترب من الصفر مما يشير الي المقدرة العالية لنموذج اثر الاستثمار الأجنبي والتضخم على القطاع الزراعي في السودان علي التنبؤ.

#### مناقشة الفرضيات:

**الفرضية الاولى:** ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة قد حققت معدلات نمو مرتفعة في القطاع الزراعي السوداني وكانت ذلك خلال الربع النهائي للعام 2005م حتي العام 2008م وذلك خلال الاستقرار السياسي التي تشهدهه البلد والاستقرار الامني في مناطق الزراعة في السودان واستقرار خلال اتفاقية السلام الشامل الذي تم في عام 2006م.

**الفرضية الثانية:** هنالك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والقطاع الزراعي في السودان .

حيث بلغت قيمة معامل التغير في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي (0.00166) والقيمة الاحتمالية (0.000520) وبما ان القيمة اقل من (0.5) واشارة معامل التغير في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر قيمة موجبة دل علي موجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر علي القطاع الزراعي في السودان.

**الفرضية الثالثة:** هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التضخم والانتاج في القطاع الزراعي في السودان .

حيث بلغت قيمة معامل التضخم في القطاع الزراعي (0.043769) والقيمة الاحتمالية (0.010137) وبما انها اقل من (0.5) واشارة معامل التضخم موجبة دل ذلك علي وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التضخم والانتاج في القطاع الزراعي في السودان .  
**الفرضية الرابع :** هناك معوقات تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان .

## الخاتمة

تشمل خاتمة البحث علي النتائج التي توصل اليها والتوصيات

**أولاً: النتائج العامة:**

- 1: الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي اقل من الاستثمار في القطاعات الاخرى
- 2: زيادة حجم الاستثمار الزراعي يساهم في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي بدوره الي زيادة نصيب الفرد في الدخل القومي
- 3: يعمل الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي علي زيادة دخل الفرد

4: لم يستطيع الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي علي جذب المستثمرين الاجانب وذلك

لعدم الاستقرار الامني في مناطق الزراعية وعدم توفير البنيات التحتية

5: ان مؤشر السياسة النقدية التي تم تناولها في هذه الدراسة (التضخم) يعتبر اكثر تحقيق

لرغبة المستثمر الاجنبي للذان كانت نتيجتها الاستقرار

6: الامتيازات التي تمنح للمستثمر الاجنبي لم تكن مغرية خاصة وان هنالك دول تمنح

تسهيلات وامتيازات مغرية للمستثمر الاجنبي من دول الجوار مثل دولة اثيوبيا

7: ان في السودان ضعف في صياغة القوانين التشريعية للاستثمار من خلال تعدد

اصداراتها من وقت لآخر مما تخوف المستثمر الاجنبي للاستثمار في السودان من خلال

التعديل المستمر الذي قد يطرا علي استثماراته مع بداية او خلال اقامة استثمارات بغرض

المزيد من الضرائب

### النتائج الخاصة بالبحث:

1: وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والانتاج في

القطاع الزراعي في السودان. اي كلما زاد معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر

بوحددة واحد تؤدي الي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي ب 0.001662 وهذا يتماشى مع

النظرية الاقتصادية .

2: وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التضخم و الانتاج في القطاع الزراعي

في السودان. اي كلما زاد في التضخم بنسبة مئوية يزداد في القطاع الزراعي ب

0.043769 و هذا يتماشى مع افتراض النظرية الاقتصادية

3: توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر. اي

زيادة في معدل التضخم تؤدي الي تقليل الاستثمار الاجنبي المباشر.

### التوصيات العامة:

- 1- القطاع الزراعي يعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية في السودان ولذلك لابد من العمل علي تربيته و نموه وذلك من خلال: دعم صغار المزارعين، وتقوية البنية التحتية بالبلاد في مناطق الانتاج الزراعي مع حل المشاكل الامنية في مناطق الانتاج، وانشاء مركز ترويج الاستثمار للمشروعات الزراعية، ويجب مراعاة الاجهزة الاتحادية عند اصدار اي تشريعات ولائية بخصوص الاستثمار، وتفعيل الغاء الرسوم وتخفيض الضرائب بما فيها الضرائب الولائية (عوائد المحلية)، و الاهتمام بالبنيات الاساسية للموارد البشرية (تعليم -صحة) في مناطق الانتاج الزراعي ،وتخصيص تكلفة خدمات الكهرباء والمياه والمواد البترولية بالنسبة للمستثمر لتشجيعه .
- 2- ازالة المعوقات التشريعية والتنفيذية والادارية امام المستثمر الاجنبي
- 3- تطوير انظمة المعلومات ووضع الخرائط الاستثمارية علي النطاق القومي
- 4- يجب تقليل متوسط معدل التضخم السنوي خلال سياسة نقدية رشيدة لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لاسيما الزراعية منها
- 5- من الضرورة بمكان الوصول لتحقيق السلام الشامل في كل انحاء البلاد لان بتحقيق السلام يتحقق الاستقرار السياسي وبالتالي يكون هنالك بيئة استثمارية مشجعة وزيادة ثقة المستثمر الاجنبي للاستثمار ،ومن خلال الاستقرار السياسي يعمل ذلك الي وجود بيئة اقتصادية محفزة للمستثمر الاجنبي.
- 6- القيام بعمل المزيد من الاعلان والترويج لفتح الاستثمار الاجنبي في كافة القطاعات الاقتصادية وعلي وجه القطاع الزراعي من خلال الترويج الذي يواكب عصر العولمة
- 7- لابد من تدليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المستثمر الاجنبي ومنح المزيد من التسهيلات والامتيازات التي تعمل علي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاع الزراعي

## التوصيات الخاصة:

1: العمل علي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة وتذليل المعوقات التي تحض من العملية الاستثمارية في القطاع الزراعي .

2: ضرورة العمل علي الاهتمام بالعوامل التي تؤدي الي تخفيض التضخم والحد من تقلباته، والعمل علي زيادة الانتاج والانتاجية.

## قائمة المصادر والمرجع

### اولاً: الكتاب

القران الكريم

### ثانياً: المراجع

- أميرة حسب الله محمد - محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: مصر ، الاسكندرية ،الدار الجامعية ،2005م
- السيد احمد عبدالخالق: النقود والبنوك ،دار المريخ للنشر ،2003م
- الرشيد علي صنقور ،السياسات المالية في عهد الانقاذ في ميزان الشرع والفكر الاقتصادي الاسلامي ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2007م

- حامد العربي الحضري ,تقييم الاستثمارات , (القاهرة:دار الكتاب العلمية للنشر ,200م
- حسين علي خربوش ،الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ،الاردن ،عمان ،دار  
زهرا ،1999م
- خالد واصف الوزاي واحمد حسين الرفاعي ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق  
( الطبعة الرابعة ،عمان ،دار وائل للنشر ،2001م )
- سامي خليل ,نظريات الاقتصاد الكلي ,المفاهيم والنظريات الاساسية ,الكتاب الثاني  
, (الكويت (دن),1994م)
- ضياء مجيد الموسوي :الاقتصاد النقدي ،الجزائر،دار الفكر
- عبدالمطلب عبدالحמיד :مبادئ وسياسات الاستثمار ،الاسكندرية ,دار الجامعة  
2010م,
- عبدالعظيم سليمان المهل ،"اسس علم الاقتصاد " جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- عثمان ابراهيم السيد :الاقتصاد السوداني ,دارجامعة القران الكريم للطباعة ,الطبعة الثانية  
يناير,2002م
- عثمان يعقوب محمد ، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال ،الطبعة الثالثة  
،2005م شركة مطابع السودان للعملة المحدودة
- عمران عباس :الاستثمار في السودان والرؤية المستقبلية للاستثمار في ولاية النيل  
الابيض -السودان -دار عزة -2012م
- عبدالوهاب عثمان محمد:منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ،شركة مطابع  
السودان للعملة ،2001م
- غازي حسين عناية :التضخم المالي ،مصر ،مؤسسة شباب الجامعة ،2000م

-كاظم جاسم العيساوي ،دراسات الجدوي الاقتصادية وتقييم المشروعات ،الاردن :عمان ،دار المناهج للنشر ،2001م.

-مايكل ابدجمان ،ترجمة وتمعريب محمد ابراهيم منصور ،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة (الرياض: دار المريخ للنشر 1988م)

-محمد فوزي ابو السعود :مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ،الدار الجامعية ،2004م

-محمد مطر ،محددات الاستثمار،عمان دار الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ،1999م  
-محمود حسين الوادي ،الاقتصاد التحليلي ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،مصر:القاهرة ،2010م

-مدحت ايوب،الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي.

-محمد مظلوم حمدي،النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية ،المطبعة العربية ،القاهرة

### ثالثاً: التقارير والدوريات

-تقارير الجهاز المركزي للاحصاء ،النتائج المحلي الاجمالي في السودان ،2015م

تقارير بنك السودان المركزي ،1992م

تقارير بنك السودان المركزي ،العرض الاقتصادي ،2015م

-تقارير وزارة المالية ،العرض الاقتصادي ،2015م

-تقرير وزارة الاستثمار،تقرير حصر الاستثمارات والوطنية و الاجنبية في السودان ،اغسطس ،2010م.

-المؤسسة العربية للضمان الاستثمار ،معوقات الاستثمار في الدول العربية ،سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية ،الكويت 1998م

-تاج السر مصطفى:مناخ الاستثمار في السودان ,مجلة الصناعة والتنمية ,مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعة ,العدد الحادي عشر ,اكتوبر 1998م

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ,التقرير السنوي 2000م

-علي عبدالله علي ،الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد محاضر ومقاطع ،مجلة اتحاد الصاريف ،العدد الثامن ،السنة الثانية ،2004م

#### رابعاً:الرسائل العلمية

-اسماعيل حسن احمد:مناخ الاستثمار في الدول العربية وتحسينه ,ورقة عمل قدمت في الخرطوم -اكتوبر 2002م

-احمد حسن ,اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي القطاع الصناعي في السودان ,رسالة ماجستير غير منشور ,2012م

-احمد صالح احمد :دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم ،دراسة حالة الجمهورية اليمنية ،(جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير ،قسم علوم التسيير ،رسالة ماجستير ،2005م

-سيف الدين ميرغني ,تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة علي التنمية القطاع الزراعي في السودان ,رسالة دكتوراة غير منشور ,جامعة الزعيم الازهري ,كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ,قسم الاقتصاد,2006م

محمد عبدالحميد :فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان ،رسالة ماجستير (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2013م)

-محمد احمد,جامعة الزعيم الازهري -كلية الزراعة

-هتهات:دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر (جامعة قاصدي مرباح ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،بحث ماجستير ،2006م)

## خامساً: الانترنت

-<http://www.sudanlmanaAK.com/munch.htm> .

-[www.brbment.net](http://www.brbment.net) الاثار الاقتصادية للتضخم في السودان

-[www.google.com](http://www.google.com) اثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف

## قائمة الملاحق

ملحق رقم ( 1 ): متغيرات الدراسة

FDI	INF	AGRI	
1	8	12969.2	2000
3	4.90	14589.9	2001
33	8.30	17966.1	2002
373	7.7	21511.3	2003
4	8.5	23346.2	2004
16	8.5	28534.7	2005
200	7.2	31127.9	2006

381	8.1	35998.2	2007
176	14.3	42591.6	2008
653	11.2	46869.6	2009
126	13	51993.4	2010
106	18.1	60589.2	2011
101	35.6	60374.2	2012
334	37.1	115739.2	2013
521	36.9	150113.4	2014
555	16.9	183150.3	2015

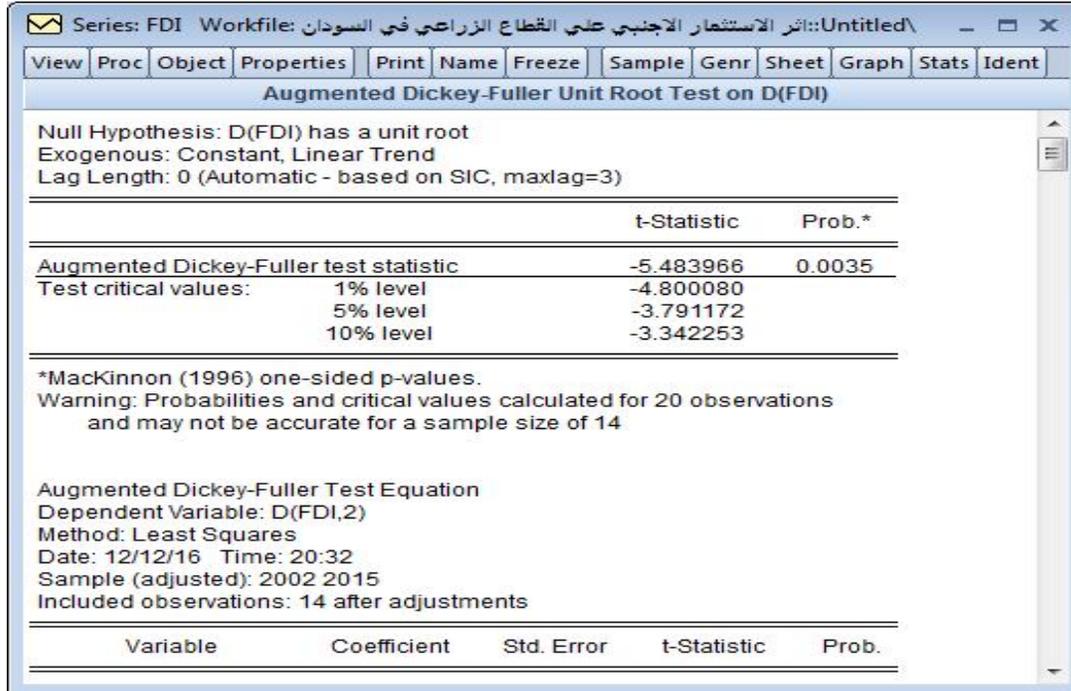
ملحق رقم (2): استقرار متغيرات الدراسة

1/ المتغير التابع قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاحمالي "AGRI"

استقر عند الفرق الثاني

Series: AGRI Workfile: انتر الاستثمار الاجنبي علي القطاع الزراعي في السودان ::Untitled\				
View	Proc	Object	Properties	Print Name Freeze Sample Genr Sheet Graph Stats Ident
<b>Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(AGRI,2)</b>				
Null Hypothesis: D(AGRI,2) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.000706	0.0417
Test critical values:				
	1% level		-4.992279	
	5% level		-3.875302	
	10% level		-3.388330	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(AGRI,3)				
Method: Least Squares				
Date: 12/12/16 Time: 20:30				
Sample (adjusted): 2004 2015				
Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

## 2/ استقرار متغير الاستثمار الاجنبي (FDI) عند الفرق الاول



## 3/ استقرار متغير معدل التضخم (INF) عند الفرق الرابع

Null Hypothesis: NX has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.962020	0.0443
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
 Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

## 4/ مشاهدات متغير التضخم بعد تكوين الفرق الرابع للمتغير



EViews - [Group: GROUP01 Workfile: انتر الاستثمار الاجنبي علي القطاع الزراعي في السودان::Unt

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Date: 12/12/16 Time: 20:09  
 Sample (adjusted): 2002 2015  
 Included observations: 14 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: AGRI INF FDI  
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.849021	36.65625	29.79707	0.0069
At most 1	0.472164	10.18769	15.49471	0.2666
At most 2	0.084901	1.242126	3.841466	0.2651

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملاحق المعادلة الاولى: -

### ملحق رقم (3): نتائج تقدير النموذج المقترح

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: اثر الاستثمار الاجنبي على القطاع الزراعي في السودان::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: AGRI  
Method: Least Squares  
Date: 12/12/16 Time: 20:12  
Sample: 2000 2015  
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5191.407	14552.65	-0.356733	0.7270
FDI	108.4542	39.16108	2.769437	0.0159
INF	2422.987	763.4533	3.173720	0.0073

R-squared	0.662483	Mean dependent var	56091.53
Adjusted R-squared	0.610557	S.D. dependent var	50302.00
S.E. of regression	31391.13	Akaike info criterion	23.71380
Sum squared resid	1.28E+10	Schwarz criterion	23.85866
Log likelihood	-186.7104	Hannan-Quinn criter.	23.72122
F-statistic	12.75830	Durbin-Watson stat	1.337918
Prob(F-statistic)	0.000859		

### ملحق رقم (4): نتيجة Breusch-Pagan-Godfrey لاختبار مشكلة عدم ثبات

#### التباين للنموذج المقترح

EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: اثر الاستثمار الاجنبي على القطاع الزراعي في السودان::Untitled\]

File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.191132	Prob. F(2,13)	0.0746
Obs*R-squared	5.268539	Prob. Chi-Square(2)	0.0718
Scaled explained SS	9.211440	Prob. Chi-Square(2)	0.0100

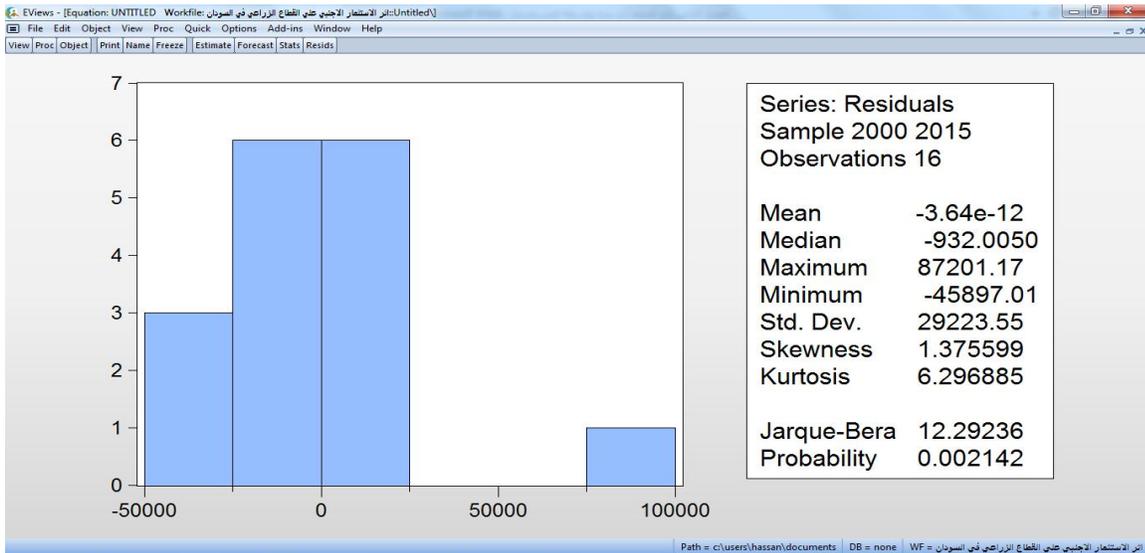
ملحق رقم ( 5): نتيجة اختبار Correlation Matrix لإختبار مشكلة الارتباط الخطي

المتعدد للنموذج المقترح

G Group: UNTITLED Workfile: علي القطاع الزراعي في السودان			
View	Proc	Object	Print Name Freeze Sample Sheet Stats
<b>Correlation</b>			
	FDI	INF	
FDI	1.000000	0.306178	
INF	0.306178	1.000000	

ملحق رقم ( 6): نتيجة اختبار Jarque-Bera لاختبار مشكلة عدم التوزيع الطبيعي

للبقايا في النموذج المقترح



## ملاحق المعادلة الثانية

ملحق رقم (7): نتيجة تقدير الدلة نصف اللوغاريتمية لمعادلة اثر الاستثمار الأجنبي

والتضخم في القطاع الزراعي في السودان

EViews - [Equation: EQ02 Workfile: اثار الاستثمار الاجنبي علي القطاع الزراعي في السودان::Untitled\]				
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help				
View	Proc	Object	Print	Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids
Dependent Variable: LOG(AGRI)				
Method: Least Squares				
Date: 12/12/16 Time: 20:22				
Sample: 2000 2015				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.583007	0.193224	49.59536	0.0000
FDI	0.001662	0.000520	3.195963	0.0070
INF	0.043769	0.010137	4.317825	0.0008
R-squared	0.760003	Mean dependent var	10.62344	
Adjusted R-squared	0.723080	S.D. dependent var	0.792043	
S.E. of regression	0.416798	Akaike info criterion	1.254930	
Sum squared resid	2.258367	Schwarz criterion	1.399791	
Log likelihood	-7.039441	Hannan-Quinn criter.	1.262348	
F-statistic	20.58365	Durbin-Watson stat	1.578190	
Prob(F-statistic)	0.000094			

ملحق رقم (8): نتيجة Breusch-Pagan-Godfrey لاختبار مشكلة عدم ثبات

التباين للنموذج المعدل (الدلة نصف اللوغاريتمية)

EViews - [Equation: EQ02 Workfile: اثار الاستثمار الاجنبي علي القطاع الزراعي في السودان::Untitled\]			
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help			
View	Proc	Object	Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.355894	Prob. F(2,13)	0.2919
Obs*R-squared	2.761531	Prob. Chi-Square(2)	0.2514
Scaled explained SS	1.606382	Prob. Chi-Square(2)	0.4479

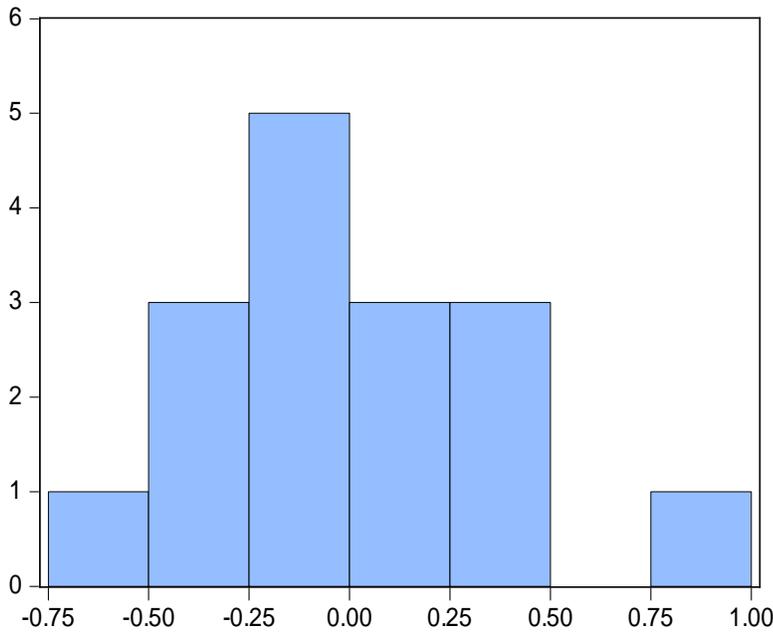
ملحق رقم ( 9 ): نتيجة اختبار Correlation Matrix لاختبار مشكلة الارتباط الخطي

المتعدد للنموذج المعدل (الدلة نصف اللوغاريتمية)

G Group: UNTITLED Workfile: السودان في القطاع الزراعي			
View	Proc	Object	Print Name Freeze Sample Sheet Stats
Correlation			
	FDI	INF	
FDI	1.000000	0.306178	
INF	0.306178	1.000000	

ملحق رقم ( 10 ): نتيجة اختبار Jarque-Bera لاختبار مشكلة الارتباط الخطي

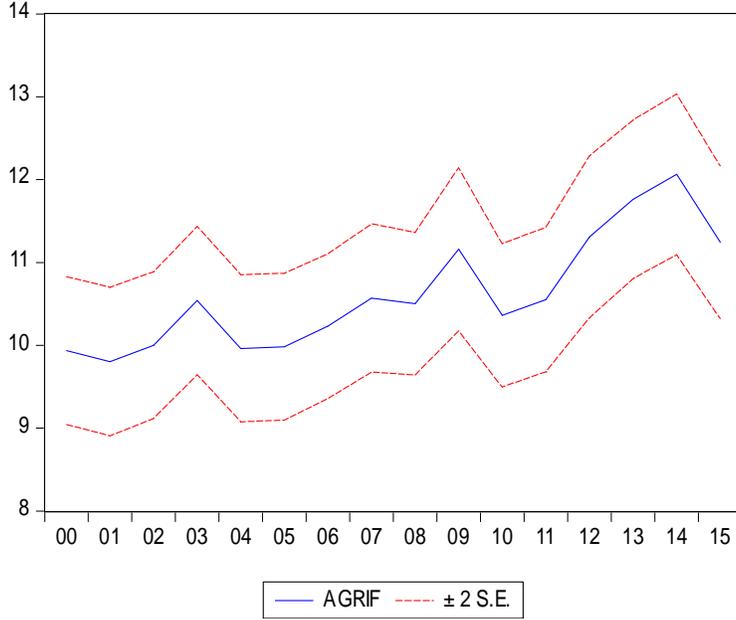
المتعدد للنموذج المعدل (الدلة نصف اللوغاريتمية)



Series: Residuals	
Sample 2000 2015	
Observations 16	
Mean	9.71e-17
Median	-0.091114
Maximum	0.873069
Minimum	-0.563540
Std. Dev.	0.388018
Skewness	0.611639
Kurtosis	2.762309
Jarque-Bera	1.035271
Probability	0.595928

ملحق رقم (11): نتيجة اختبار معامل عدم التساوي لثيل لاختبار مقدرة النموذج المعدل

"الدالة نصف اللوغاريتمية" علي التنبؤ



Forecast:	AGRIF
Actual:	LOG(AGRI)
Forecast sample:	2000 2015
Included observations:	16
Root Mean Squared Error	0.375697
Mean Absolute Error	0.309774
Mean Abs. Percent Error	2.902632
Theil Inequality Coefficient	0.017642
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.068501
Covariance Proportion	0.931499